

المحتويات مطارحات في الفكر والعقيدة

مقدمة المركز

المدخل

خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام حول بدء وقوع الفتن

أشهر مصادر الخطبة

إضاءات حول الخطبة

الفصل الاول

الإمامة والخلافة وقضية النص

المبحث الأول : قضية النصّ والمنهج النبوي في ترسيخه

مقدمة

المطلب الأول : الاعداد الفكرية والتربوي للإمام على عليه السلام

المرحلة الأولى من عملية الاعداد

الرعاية النبوية الخاصة للإمام على عليه السلام

المورد الأول

المورد الثاني

المرحلة الثانية

المطلب الثاني : إعداد الأمة وتهيئتها لتولي الإمام على عليه السلام الخلافة

المبحث الثاني : ثبوت تواتر النصّ على الأئمة عليهم السلام

أولاً : الطرق الاجمالية لاثبات إمامة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام

الحديث الأول : من مات ولم يعرف امام زمانه

مصادره ، ودلالته

اتهام زرارة بعدم معرفته لإمام زمانه

الردّ على هذا الاتهام وبيان زيفه

الحديث الثاني : الخلفاء اثنا عشر كلهم من قریش

مصادره ، ودلالته

ثانياً : تواتر النصّ عند الشيعة

المبحث الثالث : الإشكالات المثارة حول قضية النصّ

الإشكال الأول : لو كان النصّ موجوداً لعمل به الصحابة

جوابه : خروج الصحابة على أوامر الرسول صلى الله عليه وآله

الإشكال الثاني : ثناء القرآن على الصحابة

جوابه : القرآن لم يثن إلا على المخلصين من الصحابة

الإشكال الثالث : حول ثناء الإمام علي عليه السلام على الصحابة

جوابه : توضيح موقف الإمام علي عليه السلام وشيعته من الصحابة

الإشكال الرابع : قبول الإمام علي عليه السلام بمبدأ الشورى

جوابه : لم تكن شورى بل كانت فلتة

تبرّم أمير المؤمنين عليه السلام من خرافة الشورى

الإشكال الخامس : حول بيعة الامام علي عليه السلام للثلاثة

جوابه : سبب بيعة الامام علي عليه السلام بعد الامتناع

الإشكال السادس : حول حديث الغدير وعدم دلالته على النصّ بالخلافة

جوابه : بيان تهافت الإشكال وما نقوله في تفنيده

الإشكال السابع : مدح الإمام على عليه السلام وعلاقته بهم

جوابه : أولاً : بطلان حجة المدح لثبوت القدر فيهم

ثانياً : حجة المصاهرة

ثالثاً : حجة التسمية

رابعاً : حجة المعاتبه

الإشكال الثامن : عدم معرفة زيد الشهيد بالنص لعدم تواتره

جوابه : معرفة زيد الشهيد بالنص وإثبات تواتره

الإشكال التاسع : إنقطاع سلسلة الإمامة عند الشيعة بالإمام العسكري عليه السلام

جوابه : إثبات الشيعة تواتر ولادة الإمام المهدي عليه السلام

المبحث الرابع : تهافت العامة واضطرابهم في الإمامة والخلافة

الفصل الثاني

أكاذيب وافتراءات على الشيعة الإمامية

المبحث الأول : مفتريات حول تحريف القرآن الكريم

كلمة موجزة عن كتب الحديث عند الفريقين

أكاذيب حول كتاب الكافي بشأن شبهة التحريف

رد هذه الأكاذيب ومعالجة تلك الشبهة

مناقشة أصل الشبهة وإثبات تهافت حججهم

الحجة الأولى : رواية الكليني لروايات التحريف

مناقشة الحجة الأولى

الرواية التي شنع بها على الشيعة الامامية وجوابنا عليها

نظائر رواية الكافي في كتب العامة

عودة إلى بعض روايات الكافي

الحجة الثانية : احتجاجهم بغاوين أبواب الكافي

جواب الحجة الثانية

روايات التحريف في أهم كتب العامة

أمثلة أضغاث الباطل في كتب الصحاح

المبحث الثاني : البداء وعلم الله تعالى

الافتراء على الشيعة بتعريف البداء

تزييف هذا التعريف وبيان وقاحة مفتريه

نفي الجهل عن ساحته تعالى

علم الله تعالى عند الشيعة الامامية

توضيح في اطلاق البداء على الله تعالى

اعتقاد العامة بتغيير وتبديل ما قُضى وقُدّر

الفصل الثالث

لمحات عن تاريخ السنّة النبوية الشريفة

نصيب السنّة النبوية الشريفة عند العامة

حسبنا كتاب الله

حديث الاريكة

إتلاف الأحاديث

موقف عمر من السنّة المطهّرة

موقف عثمان ومعاوية من السنّة الشريفة

إدراك العامّة فداحة المواقف السابقة

مخالفتهم للسنّة العملية

نتيجة منع الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المركز

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وسيد رُسُلِهِ نبيِّنا محمدَ المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين .
وبعد فإنَّ الكتاب والسنة النبوية مشحونان بالأمر بتوحيد الصف والكلمة والاعتصام بحبل الله، وكذا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم عند التنازع والتشاجر والتفرق .
لقد أوضح النبي صلى الله عليه وآله وسلم المحجة وبين الطريق الصحيح ودل على ما فيه الخير والفلاح، وما أن رُزنت الأمة بفقده حتى اختلفت آراؤها وظهرت الفرق والمذاهب ، وآل أمرها إلى ما آل إليه، إلى يومنا هذا..
فقام أئمة الدين والعلماء المصلحون بدورهم في حفظ الإسلام من تحريف المضلِّين، وبارشاد المسلمين وهدايتهم إلى الصراط المستقيم الذي شاء الله ورسوله أن تسير الأمة عليه، كي تفوز بالصلاح والنجاح في الدارين .
فألفوا الكتب، وعقدوا المطارحات الفكرية والمناظرات العلمية، للكشف عن نقاط الضعف والقوة في تلك الآراء المتضاربة، (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) (الأنفال 8 : 42) .
وكانت المحنة التي تعرّض لها آل الرسول واتباعهم عظيمة فقد جهد مناوئوهم - منذ اليوم الأول - على محاربتهم بشتى فنون المحاربة، قاصدين إبادتهم أبداً، وليس إخماد صوتهم إلى حين وحسب، فقاتلوهم قتالاً صريحاً لم يشهد له تاريخ الفتن في عالم الإسلام نظيراً، فسفكوا دماءً لم يسفك مثلها في كلِّ الفتوحات، حتى ذهب سيد أصحاب رسول الله وسيد أهل بيته، وأخوه ووصيه من بعده، غيلةً، وكذا ابنه الحسن السبط، وكادوا يقضون عليهم في واقعة كربلاء.. وهكذا تفشّى القتل والتشريد بذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشيعتهم عبر القرون المتتالية .

(6)

ولمّا لم يكن هذا النوع من المحاربة كافياً في تحقيق أهداف الملوك سلخوا سبيل حرب العقائد، وكان المنهج في هذه الحرب أن يقذف أتباع أهل البيت عليهم السلام بجريمة الإبتداع في الدين والانحراف عن سنن سيد المرسلين .
وما زال هذا المنهج قائماً حتى اليوم.. فقد رأينا - وللأسف الشديد - كثيراً من الدراسات والكتب لا تولّف إلا لغرض نشر الافتراءات وبتّ الأكاذيب، ورأينا كثيراً من الكتاب الذين يتناولون دراسة الفرق والمذاهب وخاصة مذهب أهل البيت عليهم السلام م ينطلقون من منطلق غير علمي ومن دوافع غير نزيهة، تحكّمها عقد الماضي وأحابيل السياسة المناهضة لآل الرسول تاريخياً، وتتحكم في توجهاتها ومسارها وكتابات مقولات لا تقوم على أساس سليم وبالأخص آراء الوهابية المخالفة لإجماع المسلمين .
وقد وصل الأمر إلى أن تتصدى بعض الدراسات الجامعية لإظهار ما عليه مذهب أهل البيت عليهم السلام من آراء ومعتقدات بصورة مشوهة ومزيفة، تدعمها الوهابية المناهضة لجميع الفرق الإسلامية، مع أنّ تلك الآراء والمعتقدات في أكثرها مشتركة بين عموم المسلمين، كمسألة الشفاعة، وزيارة قبور النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام والصالحين... ونحو حوحو ذلك من العقائد الحقّة، فالمقصود مما تنشره الوهابية - وإن كان في الظاهر بعناوين تتعلق بالشيعة والتشيع - إنما هو عقائد الإسلام ومتبنياته ومقدساته ورموزه..
وبعد، فإنّ ما تقول به الشيعة الإمامية الاثنا عشرية ثابت في كتب الفريقين، عدا مسألة النصّ على الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنهم يتجهون إلى الايمان به، ويسوفونون منات الروايات على ثبوته وإثباته، مستندين إلى ما ورد في صحاح العامة ومسانيدهم ومجاميعهم الحديثية، وبالطرق المعتمدة لديهم، فضلاً عن أدلة العقول .

وهذا الكتاب - الذي بين يديك - يتكفل بتوضيح واقع الأمر في أهم ما يثيره أولئك المنحرفون عن وجه الإسلام الأصلي من شبهات وأكاذيب، ويتابعهم في أمهات المصادر وأعماق التاريخ، حتى لا يترك لهم منفذاً إلا أوصده، ولا

أَمْلاً لِأَلَّا يَتْرَهُ، مُحَقِّقاً أَهْدَافَ (مَرْكَزِ الرِّسَالَةِ) فِي حِمَايَةِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالذَّبِّ عَنْهَا، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ وَهُوَ الْمُسَدَّدُ إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ .

مركز الرسالة

(7)

مقدمة الكتاب :

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ الْهُدَى وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأَصْحَابِهِمُ الْمُخْلِصِينَ ، وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ .
وبعد..

إن ما يزعمه أعداء أهل البيت عليهم السلام على أتباعهم مفتريات وأوهام وشبهاتات كثيرة امعاناً في محاربتهم وتبريراً للواقع التاريخي الذي اقصى الذرية الطاهرة عن المرجعية السياسية في المجتمع الإسلامي . وقد كان من أشد الأسلحة وأكثرها تأثيراً في ترويج الباطل سلاح الدعاية والاعلام الكاذب الذي استخدمته السلطات الغاشمة عبر التاريخ وتزعمته أخيراً فرقة الوهابية البيغضة ، حتى بلغ من تطرفهم تكفير سائر أهل الإسلام ، ويكفي ان بلغت ردود الأمة الإسلامية بجميع مذاهبها المعروفة أكثر من ثلاثمائة وخمسين رداً عليهم كما في معجم مؤلفات الأمة الإسلامية في الرد على الفرقة الوهابية .
ومن هنا سوف نتناول في هذه الدراسة أهم ما يتصل من تلك الشبهات والاكاذيب بالفكر والعقيدة وذلك في مدخل وثلاثة فصول .
أما المدخل فسننطلق فيه من خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام لكي نكشف من خلالها الابعاد التاريخية العقيدية والفكرية التي انطوت وراء كلمات أمير المؤمنين عليه السلام م في تلك الخطبة العصماء .
ثم نتناول في الفصل الأول : الإمامة والخلافة وقضية النص وتواتره على

(8)

تعيين الخليفة ، وما أثير في هذه القضية من إشكالات ونوزع ذلك على أربعة مباحث .
نعرض في المبحث الأول قضية النص والمنهج النبوي في ذلك ، ثم نناقش في المبحث الثاني ثبوت تواتر النص على الأنمة من أهل البيت عليهم السلام بعد أميرير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ، ونتناول في المبحث الثالث الإشكالات المثارة فيفي هذا الصدد ، وأخيراً نعرض في المبحث الرابع ما وقع فيه القوم من تهافت واضطراب في مثل هذه القضية الخطيرة في تاريخ الإسلام والمسلمين .
أما الفصل الثاني فخصصناه لمناقشة الافتراءات والاكاذيب التي اطلقت على الشيعة الإمامية في الفكر والعقيدة ، وقد اشتمل على مبحثين تناولنا في المبحث الأول سلامة القرآن من التحريف ، الذي هو معتقد الإمامية وعليه إطباق واجماع العلماء المحققين منهم ونناقش ما أفترى على الشيعة الإمامية في هذا المجال .
وفي المبحث الثاني ، ناقشنا مسألة البداء وما رافقها من افتراءات على الشيعة وبيان أصول البداء وفلسفته عند الشيعة الإمامية بالقدر الذي تسمح به صفحات هذه الدراسة ، ولأهمية البحث عن تاريخ السنّة النبوية المطهرة ، لا سيما من جهة تعرضها إلى المواقف الشاذة في الصدر الأول من تاريخ الإسلام ، كالمنع من تدوينها ، وإتلاف ما جمع منها ، والنتائج الخطيرة التي ترتبت على ذلك بالنسبة إلى الفكر الإسلامي وعقائد المسلمين . لذا ارتأينا أن

نبحث ذلك كله في الفصل الثالث والآخر من فصول هذا البحث وبشكل مركز ومختصر تحت عنوان : لمحات عن تاريخ السنة النبوية المشرفة ، أملين أن تكون هذه الدراسة منطلقاً لفهم الكثير من الحقائق على أساس علمي ، والله الموفق للصواب .

(9)

المدخل :

نستهل البحث بخطبة لأمير المؤمنين عليه السلام لنتهدي بها في معالجة ما لا بد من ذكره في هذا المدخل :

خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام حول بدء وقوع الفتن :

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ألا إن أخوف ما أخاف عليكم خلتان : اتباع الهوى ، وطول الأمل .

أما اتباع الهوى فيصُدُّ عن الحق ، وأما طول الأمل فينسي الآخرة .
ألا إن الدنيا قد ترخلت مدبرة ، وأن الآخرة قد ترخلت مقبلة ، ولكل واحدة بنون ، فكونوا من أبناء الآخرة ، ولا تكونوا من أبناء الدنيا ، فإن اليوم عمل ولا حساب ، وأن غداً حساب ولا عمل .
وإنما بدء وقوع الفتن من أهواء تتبّع ، وأحكام تبتدع يخالف فيها حكم الله ، يتولى فيها رجالاً رجلاً . ألا أن الحق لو خُصَّ لم يكن اختلاف ، ولو أن الباطل خُصَّ لم يخف على ذي حجب ؛ لكنه يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث ، فيمزجان فيجللان معاً ، فهناك يستولي الشيطان على أوليائه ، ونجا الذين سبقت لهم من الله الحسنى... .

أشهر مصادر الخطبة :

هذه الخطبة من مشهورات خطب أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ، ،

(10)

وهي طويلة ، اكتفينا بإيراد بعضها لموضع حاجة البحث ، وقد أوردتها العامة والشيعية ، وممن أخرجها - كلاً أو بعضاً - عن الإمام علي عليه السلام :

- 1 - أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت 274 وقيل : 280 هـ) (1).
- 2 - الكاتب العباسي ابن واضح اليعقوبي (ت 284 هـ) (2).
- 3 - ثقة الإسلام ، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ) في أصول الكافي وروضته (3)، وقد نقلناها عن الكليني بصفته أوثق الناس في الحديث وأثبتهم عند الشيعة الإمامية (4)، وبصفته الأخرى مجدداً على رأس المائة الثالثة من الهجرة بشهادة علماء العامة ، فقد ذكره المبارك محمد بن الأثير من مجددي المائة الثالثة (5)، واطراه آخرون (6) .

- (1) المحاسن ، للبرقي 1 : 330 | 74 باب النهي عن القول والفتيا بغير علم ، و 1 : 343 | 113 باب الدين .
 (2) تاريخ يعقوبي 2 : 136 .
 (3) أصول الكافي 1 : 54 | 1 باب البدع والرأي والمقانيس . وروضة الكافي 8 : 50 | 21 (ونص الخطبة منه) .
 (4) رجال النجاشي : 260 | 1026 .
 (5) جامع الأصول ، لابن الأثير 12 : 220 .
 (6) ابن ماکولا (ت 475 هـ) في الاكمال 4 : 575 . وابن عساكر الشافعي (ت 571 هـ) في تاريخ دمشق الكبير 16 : 37 . وعزّ الدين ابن الاثير (ت 630 هـ) في الكامل في التاريخ 8 : 364 . وأبو الفداء (ت 732 هـ) في المختصر في أخبار البشر 2 : 87 . والذهبي (ت 748 هـ) في المشتبه 7 : 337 . وسير أعلام النبلاء 15 : 280 رقم الترجمة 125 . وتاريخ الإسلام : 250 رقم الترجمة 416 في حوادث سنة 328 هـ . والصفدي (ت 764 هـ) في الوافي بالوفيات 5 : 266 . وابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) في لسان الميزان 5 : 433 . وتبصير المنتبه 3 : 1219 وغيرهم .

(11)

- 4 - أبو حيان التوحيدي (ت 400 هـ) (1) .
 5 - السيد الشريف الرضي (ت 404 هـ) في ما جمعه من خُطَب وكلمات الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة (2) .
 6 - سعيد بن هبة الله الشهير بالقطب الراوندي (ت 573 هـ) (3) .
 7 - ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي (ت 656 هـ) (4) .

إضاءات حول الخطبة :

وسوف ننتقل من أجواء هذه الخُطبة الشريفة - التي عيّنت داء المسلمين وشخصت لهم الدواء - لبحث ما يمس واقع عقاندهم وأحكامهم في الصميم ، عسى أن تكون في ذلك عبرة لمعتبر ، وذكرى لذوي الألباب ، من الذين يسعون إلى معرفة الحقّ ، ولا يخشون في الله لومة لائم ، فنقول :

إنّ تاريخ الأديان السماوية دلّ على بعثة الله تعالى - بين حين وآخر - نبياً مبشراً ومنذراً وهادياً إلى صراط مستقيم ، حتى إذا ما عبثت يد الهوى بما جاء به من الحقّ ، أو أشرفت دعوته النَّاسَ إلى الحقّ على انتهاء أمدّها المقدر في حكمة الله عز وجل ، ففَى عليه الله تعالى نبيّاً آخر يدعو إلى ما دعا إليه الأنبياء والمرسلون عليهم السلام قبله .

- (1) البصائر والنخائر ، لابي حيان : 36 .
 (2) نهج البلاغة ، الخُطبة رقم 50 .
 (3) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ، للراوندي الخُطبة رقم 50 .
 (4) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 3 : 240 | 50 .

(12)

وهكذا سار موكب النور قروناً موعلة في القَدَم ، يبلِّغ رسالات ربّه ، وكلّ شعاع منه أضاء لقوم في زمن محدود . حتى إذا ما بلغ الظلام أشده والجهل منتهاه ، واتخذ النَّاسُ أرباباً من دون الله ، وسجدوا سفاهةً لكلِّ حجر ومدّر !! بُعث خاتم الأنبياء والمرسلين أبو القاسم محمد صلى الله عليه وآله وسلم مُبشراً ، ومُنذراً ، وهادياً مهدياً ، وداعياً إلى صراط مستقيم ، ومنقذاً للناس كافة (وما أرسلناك إلا رَحمةً للعالمين) (1) ، فلا نبي ولا رسول بعد (رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ) (2) ، ولا يقبل غير دينه العظيم (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من)

الخَاسِرِينَ (3) .
ولا يخفى على أحد أن للمسلمين تجاه هذا الدين القويم مذاهبَ ومشاربَ شتى ، وطبقاً لحديث (الفرقة الناجية)
(4) فإن جميعها - من غير هذه (الفرقة) - لا يعبر عن واقع الدين ، لاستحالة ترسمها جميعاً محض الحق ، لِمَا
اشتملت عليه من تناقضات لا يتعقل كونها من الدين الخاتم .
والدين متى ما أدخل فيه ما ليس منه ، أو أخرج عنه ما هو منه بفتنة عمياء ، لم يكن ديناً ملئياً لحاجات الإنسان ،
ولا مخاطباً لعقله وسموّ تفكيره ؛ لأنّه دين اختلط فيه السليم بالسقيم الذي هو من صنع أهل البدع والأهواء .
وأما الدين الحق الذي لم تكن فيه لأهل البدع والأهواء يدٌ ، فلاشكّ

(1) الانبياء 21 : 107 .

(2) الاحزاب 33 : 40 .

(3) آل عمران 3 : 85 .

(4) جاء في الروايات المتظافرة «ان الأمة ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة واحدة ناجية والباقي في النار..» راجع هذه الرواية في
الاعتصام ، للشاطبي 2 : 189 .

(13)

ولا شبهة في كونه دين أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لأنّه من صنع الله المتقن ، وتبليغ الصادق
المؤمن صلى الله عليه وآله وسلم ؛ ولأنهم عليهم السلام عبيّة علمه صلى الله عليه وآله وسلم ، ومعدن حكمته
(1) ، وفي المثل السائر : «اهل البيت ادري بالذي فيه» .
وإذا عدنا إلى دين أهل البيت عليهم السلام - الذي هو الدين الحق الذي أمر الله تعالى به - وجدنا أجزاءه مرتبطة
برباط وثيق محكم ، يشتمل على سلسلة من المعارف العقائدية أولها المبدأ وما يتصل به ، وآخرها المعاد . ثم هناك
العبادات والمعاملات التي أخذت من طريق الوحي والنبوة الثابت صدقها بالبرهان .
والمجموعة التي أخبر بها الصادق صادقاً ، واتباعها اتباعاً للعلم ؛ لأنّ المفروض العلم بصدق مخرها .
ولقد أوجب أتباع أهل البيت عليهم السلام على أنفسهم أن لا يقبلوا من سلسلة المعارف تلك حلقة واحدة من غير
تدبر ونظر في المنقول والمعقول فيها، وسيرتهم معروفة بذلك ، ولهذا كانوا من أكثر المسلمين قاطبة تأليفاً في
العقائد (2) . ولهم في تطبيق الأحكام الشرعية تقليد الفقيه الأعم (3).

(1) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق ، وقال صلى
الله عليه وآله وسلم : تركت فيكم كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن تضلوا ما اتان تمسكنم بهما ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا تتقدموا
عليهم فتهلكوا ، ولا تعلموهم فاتهم أعلم منكم ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض
راجع هذه الأحاديث في : إحياء الميت بفضائل أهل البيت ، للسيوطي الشافعي ، تحقيق الشيخ كاظم الفتلي : 57 . الصواعق المحرقة ،
لابن حجر : 93 . المستدرک على الصحيحين ، للحاكم النيسابوري 3 : 162 فقد صحح هذه الأحاديث على شرط البخاري ومسلم .
(2) راجع ما كتبه الشيخ المفيد (ت 413 هـ) ، والشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، والعلامة الحلي ، وأخيراً العلامة شرف الدين الموسوي ،
والعلامة عبدالحسين الأميني صاحب كتاب الغدير ، والشهيد الصدر قدس سره في بحث حول الولاية والموجز في علوم الدين ، وبحث
حول المهدي وغيرها .
(3) وتقليد الأعم عليه المشهور والفتوى لدى الشيعة الإمامية .

(14)

حتى مع فرض الاكتفاء في مقام الفتوى بالإجمال الشرعي لو لم يتم العثور على دليل الحكم تفصيلاً .
وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أتباع أهل البيت عليهم السلام هم الشيعة الإمامية الاثنا عشرية دون سائر المسلمين ،
ويدلّ على ذلك احتفاظهم بتراث أهل البيت عليهم السلام ، ولولاهم لما وجدت من هذا التراث إلا القليل النادر
الذي لا يفي - مع فرض سلامته من الدسّ والتزوير على أهل البيت عليهم السلام - بتغطية الاستدلال في العقائد
والأحكام . ولهم على وجوب الاقتداء بأهل البيت عليهم السلام والتمسك بهم عشرات الأدلّة التي يشاركونهم في نقلها
جميع المسلمين ، وليس هنا محل تفصيلها ، ولو لم يكن منها إلا (حديث الثقلين) لكفى . ولكنّ شحة النفوس
وخشونة طبعها تجرأت على النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم في ساعاته الأخيرة من تأكيد وصيته بهم عليهم السلام ،
ويعيد وفاته حتى منع صلى الله عليه وآله وسلم في ساعاته الأخيرة من تأكيد وصيته بهم عليهم السلام ،
فودّعوه وهو باعظ الألفاظ حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحاح القوم : قوموا عني !
إنهم أدركوا القصد جيداً من : إنتوني بدواة (1) في ذلك الحين ،

(1) اشارة إلى الحديث المتواتر الذي نقلته صحاح القوم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الأخير : : إنتوني بكتف ودواة
أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعدي ولكنهم اختلفوا ، فقال عمر إن النبي غلبه الوجع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قوموا عني
لا ينبغي عند نبي تنازع . صحيح البخاري 6 : 11 - 12 | باب مرض النبي ، 9 : 137 | باب كراهة الخلاف ، كتاب الاعتصام .

(15)

وهكذا لم يلبث الدين أن اصطبغ بغير صبغته ، أو كما يقول الكاتب المصري الشافعي المعروف (عبدالفتاح
عبدالمقصود) عن أحداث السقيفة المروعة التي مني بها الإسلام والمسلمون فيما بعد : «كفأها خطورة أن غيّرت
اتجاه تاريخ الإسلام ، أو لونت صورته السياسية بغير ماكان ينبغي ، أو - بأرفق تعبير - بغير ما كان يُظن أن تكون
الصورة ، وتكون الألوان» (1)
وكيف لا ، وقد أخرج عن الدين ما كان من لبه ، وأدخل فيه ما ليس هو منه ، وسار الخلف على ما رسم السلف إلى
اليوم ، فترى - وتلك هي المأساة الكبرى - بعض الناس يدعو باسم الدين إلى هدف ليس من أهدافه ، وأدب غير أدبه
، وحكم غير حكمه ، حتى عاد المنكر معروفاً يتعصب له ؛ لموافقته هواهم وشهوات أنفسهم ، والمعروف منكراً
ليس له حام يحميه ولا واق يقيه ، وعاد الدين غريباً كما كان ؛ لما نشاهده من مفتريات عليه باسمه . وهكذا كان
بفضل اجتهاد من اجتهد في إبعاد الحق عن أهله أن انهدمت - عبر اختلاف الرأي بتعاقب القرون - الوحدة الدينية ،
وبدت الفرقة ، ونفدت القوة ، وذهبت الشوكة !
والآنكى من كل ذلك ، أنك إذا ما أوقفت طلاب الحق والحقيقة على موطن الداء ، رجع بعضهم إلى مقولة السفهاء :
(رافضى خبيث يسب الصحابة) وسرعان ما يبرر تلك المويقات على أساس من الاجتهاد ، وأن لكل مجتهد أن
يجتهد ولو في منع النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم من كتابة الكتاب

(1) السقيفة والخلافة ، لعبد الفتاح عبدالمقصود : 30 .

(16)

الذي لن تضلّ الأمة فيما لو تمسكت به بعده (1)، وله أن يجتهد في إبعاده وصيه (2) وباب علمه (3)، وله أيضاً أن يغضب بضعة المختار، ويهدد من في الدار بالحرق بالنار (4) وإن كانت فيها من يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها (5) الطريد ، وطرده القريب (6)، ومصاهرة أعداء الله ورسوله ، والتفريط بحدود الله بإسقاطها وجلد الشهود العدول (7)، وصرف الخمس في الأقارب (8) دون القربى ، ومنع المتعتين (9)، وإسقاط حي على خير العمل (10)، وحرق

-
- (1) إشارة إلى حديث الكتف والدواة المتقدم، ومنعهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم من الكتابة المصححة بالخليفة.
(2) إشارة إلى حديث الدار المشهور قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من يوازني على هذا الأمر فيكونون وصيي وخيلتي ووزيري من بعدي.. فكان الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام . تاريخ الطبري 2 : 63 - 64 .
(3) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعليّ بابها . المستدرک على الصحيحين ، للحاكم 3 : 137 - 138 . وأسد الغابة ، لابن الأثير 4 : 100 .
(4) الإمامة والسياسة ، لابن قتيبة 1 : 12 . وشرح ابن أبي الحديد 2 : 56 . وتاريخ الطبري 3 : 198 .
(5) إشارة إلى الحديث الشريف : إن الله يرضى لرضا فاطمة ويغضب لغضبها.. وهو متواتر عند المسلمين . صحيح البخاري 5 : 83 | 232 باب 43 . وسنن الترمذي 5 : 699 . والصواعق المحرقة : 190 .
(6) هذه أعمال عثمان بن عفان ، وهي مشهورة عنه . والملل والنحل ، للشهرستاني 1 : 32 الخلافة التاسع من المقدمة الرابعة .
(7) المصدر نفسه .
(8) المصدر نفسه .
(9) هذه أعمال عمر بن الخطاب ، وهي مشهورة عنه . راجع سيرته في تاريخ الخلفاء للسيوطي .
(10) سنن البيهقي 1 : 524 .

(17)

الحديث والمنع من تدوينه (1) والتطبيق بغير السنّة ، وإبداع العول والتعصيب، ورضاعة الكبير ولو كان ذا لحية وشهد بداراً كما سيوافيك ! والتلاعب بمقدرات الأمة بتولية الفساق على بيوت الأموال بعد طرد الأئمّة الأبدال ، وتمهيد السبيل أمام الشجرة الملعونة (2)، وقطع الطريق أمام الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر بإبعادهم إلى الريدة (3)!! بل وله أن يجتهد فيشرع كصلاة الضحى المبتدعة ، ولست أدري ما الذي أوجب على من ابتدعها مدحها بقوله: «نعمت البدعة هي» (4)!!
ومن هنا ينبغي على طالب الحقيقة أن يعلم أنّ الإمام علي عليه السلام قد ألمح في خطبته الشريفة المتقدمة إلى كل هذا ، وذلك بإشارته إلى أنّ مبدأ الباطل في تاريخنا الإسلامي إنّما كان هوئ يّتبع ، وبدعاً يخالف فيها كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ، مع خلط ذلك بشيء من الحق لكي ينطلي على الأتباع والمؤيدين كما نلاحظه في واقع المسلمين ، حتى لكأنه عليه السلام كان ينظر إلى هذا الواقع من ستر رقيق ! ولا شك أنّ المتمسكين اليوم بحبل الباطل ، لم يتعمدوا ذلك ؛ لأنّ كلّ باطل وكذب مالم يكن فيه شيء من الحقّ والصدق لم يقبله عاقلٌ ، كما أنّ كلّ مزيف فاسد وكاسد مالم يكن بنقده رائج لم يصّر رائجاً في سوق ذوي الأبصار ، فالباطل الصرف لا يقع في توهم ذي حجبٍ إلا إذا اقترن بالحقّ أو

-
- (1) تاريخ الخلفاء : 137 . والطبقات الكبرى ، لابن سعد 3 : 281 .
(2) الشجرة الملعونة في القرآن هم بنو أمية .

- (3) قام عثمان بن عفان بابعاد الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري إلى الريدة كما في الملل والنحل | السابق .
(4) صحيح البخاري 1 : 233 كتاب صلاة التراويح . وصحيح مسلم 1 : 383 باب الترغيب .

(18)

شبهه ، وكذلك الكذب المحض مما لا يصنق به ذو عقل إلا إذا امتزج بالصدق واستتر فيه .
ومن هنا أشار الإمام علي عليه السلام إلى أنه لو خَلَصَ الباطل عن لبس الحق لم يشتبه على عاقل ، ولو تجرد الحق عن مخالطة الباطل لما وُجد اختلاف ، ولم يكن للشيطان الرجيم سبيلاً إلى إيقاع الفتنة ، ولأذعن الكل إلى الحق بعد خلو صه من مزج الباطل إلا من غوى وعلا في الأرض واستكبر وركب رأسه عناداً وصلاحاً .
ثم اعلم - أخي المسلم - أن أمير المؤمنين عليه السلام أشار إلى حقيقة ثابتة ، وسنة لن تجد لها تبديلاً ، وهي أن الدنيا دار اشتباك بين النور والظلمة ، وامتزاج بين الحق والباطل ، وأخذ للأقوال من الأولياء والأشقياء .
وهذا هو الواقع الذي يعيشه كثير من المسلمين ، فكم تراهم يأخذون بضغث من أقوال الأولياء الناهجين سبلاً الهدى ، وبضغث آخر من أقوال المضلين أرباب الهوى ، حتى إذا ما امتزج الضغثان استولى على أوليائه الشيطان .
وأما من علم أن البيوت لا تؤتى إلا من أبوابها ، واقتصر على السليم دون السقيم ، فلا شك أنه سبقت له العناية بالحسن وهو مبعث عن شرك الشيطان .
تري فهل يدرك اليوم من يدعو الناس بإخلاص إلى معرفة الحق ويزعم أنه ساع إليه بكلية وكما يجب لاستفراغ ما في ذمته - أن المذاهب التي يفتتن بها الناس اليوم هي من خلط هذين الضغثين ، ولو محصت أكثرها لوجدتها نداءً للنقل الأصغر ، ونصيراً للشيطان ، وان

(19)

أخذت عن الأول ضغثاً فقد أخذت عن الآخر أضغاثاً ، ثم صدّ التابع عن استعمال حال المتبوع وحقيقته على طبق مشينة وإرادة السياسات المتعاقبة في صياغة النظرية السياسية في الإسلام . حتى صار التابع اليوم على استعداد كاف لتقبل الجهل ، وتمرن عجيب على اتباع الهوى ، وزهد في تحقيق الأمور على وجوها ، وبعد عن أهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ؛ تقليداً منه للأسلاف ، ومحبة ورغبة لاتباع ما ألفه الآباء والاجداد !
ثم يجب أن يعلم أن قصد أمير المؤمنين عليه السلام بهذه الخطبة العظيمة ، لملم يكن الاشكالية منه عليه السلام عما آل إليه أمر هذا الدين في عصره ، إذ يرى أغلب الناس من أبناء الدنيا قد تركوا الدخول بسفينة النجاة واعتصموا بمن لا عصم له من الغرق ، ولو أنهم اقتدوا برَبان تلك السفينة لحملهم على المحجة الواضحة كما قاله عمر ، ولو تمسكوا به لاستمسكوا بالعروة الوثقى في دينهم وانفسهم كما قاله الرازي في تفسيره (1) لكنهم والحديث ذو شجون - تركوا الهادي بعيد وفاة المنذر!! وكانهم لم يسمعوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا المنذر وعلي الهادي ، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي (2) وقوله : اللهم ادر الحق مع علي حيث دار فتركوا الفارق بين الحق والباطل بحيث لا اشتباه عنده بينهما قط لوضوحهما لديه ، كوضوح الشمس وهي في راحة النهار عن ظلمة الليل الحالك البهيم الأليل ، كما يدل قوله عليه السلام : عَزَبَ رَأْيُ امْرِئٍ تَخَلَّفَ

- (1) التفسير الكبير للرازي 1 : 205 و 207 في بحث المسائل الفقهية المستنبطة من سورة الفاتحة .
(2) نظم درر السمطين للمدني : 89 | 80 ، وكنز العمال للمتقي الهندي الحنفي 11 : 620 | 13012 .
(3) التفسير الكبير 1 : 205 . والتاج الجامع للأصول ، للشيخ علي منصور ناصف 3 : 333 .

(20)

عَنِّي، مَا شَكَّكَتُ فِي الْحَقِّ مَذَّ أُرَيْتُهُ(1) .
نعم.. إنها شكاية من أولئك الذين بخبخوا له بالأمس القريب (2) ، و أنصارهم وأعدائهم الذين قال فيهم عليه السلام :
احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة(3) بأعينهم ، وراقهم زبرجتها ، وقد علموا - وأيم الله - محلها منها كمحل القطب من الرخا ، مما صار ذلك سببا لوقوع الفتن حيث ابتدأت بأهواء اتبعت ، وأحكام ابتدعت مع ما ضم إليها في العاجل والآجل من متخيلات الأوهام ، ومخترعات الأفهام ، حتى حُمِلت النصوص على غير وجوهها .
فترى أحدهم إذا ما مرَّ بقوله تعالى : (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) (4) ذهب إليه قوم موسى عليه السلام ؛ لِمَا فِي تَرَاتِهِمْ مِنْ أَضْغَاثِ الْبَاطِلِ كَمَا فِيهِمْ كَذِبُهُمْ عَلَى النَّبِيِّ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ بِصُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ!!
وليتهم تأملوا قوله تعالى : (مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى) (5) أسندت إلى الفؤاد ، لكن العقول القاصرة ، والأفهام المبتسرة لم تقف على حقيقة الحال ، ومن أمارة قلّة تدبرهم أنّ الرواية في الآية السابقة قد

- (1) نهج البلاغة الخطبة رقم 4 .
- (2) بخبخوا : قالوا له يخ يخ لك يا علي أصبحت مولانا ومولى كل مؤمن ومؤمنة . مسند أحمد بن حنبل في حديث الغدير المتواتر 4 : 281 .
- (3) نهج البلاغة ، شرح الشيخ محمد عبدة 1 : 126 .
- (4) القيامة 75 : 22 - 23 .
- (5) الانعام 6 : 103 .
- (6) النجم 53 : 11 .

(21)

أسندت إلى الوجوه ، لا إلى العيون ولا إلى الأبصار المنفية بأية صريحة أخرى ، كما أنّ الآية الكريمة وما بعدها تتحدثان عن صنفين من الناس يوم القيامة :
صنف فرح مسرور ينتظر رحمة الله تعالى ، وهم المؤمنون ، وصنف آخر ينتظر العذاب المهين ، وهم ممن استحق العذاب . ألا ترى قوله تعالى بعد ذلك (وَوَجُودٌ يَوْمَئِذٍ بِأَسِرَّةٍ * تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (1) عبوسة تعلم أنّه سيفعل بها ما يقصم الظهر .
فالمزاوجة بين حال هذه الوجوه وتلك يعلم منها أنّ المقام مقام انتظار لانظر .
انتظار من رضي الله تعالى عنه لرحمة ربه .
وانتظار من سخط الله تعالى عليه لنقمته .
ومن ظريف ما وقع في عهد أمير المؤمنين عليه السلام ، أنّ زنديقا سأل الإمام (صلوات الله تعالى وسلامه عليه) قائلا : أجد الله يقول : (وَوَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) وأجده يقول : (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ) فقال عليه السلام : إنّ المؤمنين يؤمرون بدخول الجنة ، فمن هذاذا المقام ينظرون إلى ربهم كيف يثيبهم ، أي : النظر إلى ما وعدهم - عزّ وجلّ - فذلك قوله تعالى : (إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) . والناظرة : المنتظرة .
ثم قال عليه السلام : ألم تسمع قوله تعالى : (فَانظِرْهُمْ أَيُّهُم بِمَآرِبِهِمْ الْمُرْسَلُونَ) (2)

(22)

أي : منتظرة (1) . وهذا من روائع الاستدلال وكم يعجبني قول ابن رشد في فصل المقال ، قال : «إنَّ ما من منطوق في الشرع مخالف في ظاهره لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتُبر وتصفحت سائر أجزائه، وُجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل أو يقارب أن يشهد»(2).
وتتأكد صحة قول ابن رشد من خلال تتبع الآيات المتشابهة في تفسير أهل البيت عليهم السلام التي تدل بظاهرها على التشبيه أو التجسيم ونحوهما . فإِنَّ الأصل في تفسيرها رَدُّها إلى المحكم كقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (3) وفي ذلك يقول ابن خلدون : «إنَّ الآي القليلة التي توهم التشبيه اتبعتها مبتدعة العصر ، وتوغلوا في التشبيه فوقعوا في التجسيم الصريح ومخالفة أي التنزيه المطلق التي هي أكثر موارد وأوضح دلالة»(4).
وعلى الرغم من ذلك تجد من يتعصب لتلك الآراء الفاسدة والمعتقدات الباطلة التي ليس لها نصيب من واقع الدين ، ويدافع عنها الأتباع في كل عصر وجيل ؛ لأنهم كما وصفهم أمير المؤمنين عليه السلام : همَجَّ رعاع ، أتباع كل ناعق ، يميلون مع كل ربح ، لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم

- (1) بحار الانوار 90 : 98 .
(2) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، لابن رشد : 33 .
(3) الشورى 42 : 11 .
(4) مقدمة ابن خلدون : 463 .

(23)

يلجؤوا إلى ركن وثيق (1)
وكيف لا ؟ وهم لم يفرقوا بين قول الأولياء وقول الأشقياء ؛ لابتعادهم عن أهل بيت الوحي ومعدن الرسالة ، ومهبط التنزيل ، ولهذا قال أمير المؤمنين - كما مرَّ في خُطْبَتِهِ عليه السلام - : فهناك استحوذ الشيطان على أوليائه .
وأما العارفون بالله (عزَّ وجلَّ) بعين الحقيقة ، والسالكون إليه بنور البصيرة من أهل الإسلام ، فهم العلماء الربانيون الذين عرفوا الحقَّ فاتبعوه ، ولم ينازعوا فيه أهله ، والراجعون إليهم بعدما اختلط الحابل بالنابل ، والآخذون عنهم بعدما امتزج الحق بالباطل .
أولئك هم المؤمنون حقاً الذين سبق لهم العناية بالحُسنى ؛ لاقتدائهم بمن خلف فيهم النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم راية الحقِّ ، من تقدّمها مَرَقَ ، ومن تخلف عنها زَهَقَ ، ومن لزمها لَحِقَ .
وكيف لا ؟ وقد هَجَمَ بِهِمُ العِلْمُ على حقيقة البصيرة ، وياشروا روح اليقين ، واستلنا ما استنوّ عَرَهُ المترفون ، وأنسوا بما استنوّحَس منه الجاهلون ، وصحبوا الدُّنيا - بعد طلاقها ثلاثاً - بأبدانٍ أرواها معلقةً بالمحلِّ الأعلى .

(24)

(25)

الفصل الأول

الإمامة والخلافة وقضية النصّ

- المبحث الأول : قضية النصّ والمنهج النبوي في ترسيخه .
- المبحث الثاني : ثبوت تواتر النصّ على الأنمة عليهم السلام .
- المبحث الثالث : الإشكالات المثارة حول قضية النصّ .
- المبحث الرابع : تهافت العامة واضطرابهم في الإمامة والخلافة .

(26)

(27)

المبحث الأول

مقدمة

إنّ تثبيت أحقية الإمام عليّ عليه السلام والنصّ عليه التي قام بها النبيّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم وإعداده الأُمَّة وتثقيفها وتوعيتها بذلك ، قد تمّت وفق منهج دقيق ومحكم ، تضافرت الروايات والوقائع التاريخية المؤكدة على نقله .

ولقد كانت عملية تثبيت النصّ وترسيخه في أحقية الإمام عليّ عليه السلام م بالخلافة تسير في خطين متوازيين ومتكاملين ، وهما إعداد الإمام عليّ عليه السلام للخلافة ، وإعداد الأُمَّة لتقبلها في آن واحد . فبينما نجد الرسول القائد صلى الله عليه وآله وسلم يتعهد الإمام عليّاً عليه السلام - برعاية خاصة - وفق برنامج دقيق وومي متواصل ، نجده صلوات الله عليه يتولّى تهيئة ذهنية الأُمَّة المسلمة ، وتربيتها فكرياً وعقائدياً لترسيخ النصّ على خلافة الإمام عليّ عليه السلام ، وتأكيد أهليته لقيادة المسيرة الإسلامية بعده مباشرة . وقد كان تدخل الوحي المباشر في كثير من الموارد والمناسبات - كما سيأتي - يجري في هذا الاتجاه . لقد كانت آيات من القرآن تنزل دائماً تحمل الإشادة بفضل الإمام عليّ عليه السلام تارةً ، وتشير إلى خصائصه تارةً ، وتشخصه دون غيره إلى أنان

(28)

يصل الأمر إلى تعليق إكمال تبليغ الرسالة على الاعلان عن ولايته ، والتصريح بها للأُمَّة كما سيأتي البيان . - وهذا ما سنحاول استيضاحه وتوثيقه ، ولذا سنورّع المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول المنهج النبوي في إعداد الإمام عليّ عليه السلام م للخلافة ، ونعرض في المطلب الثاني مسألة إعداد الأُمَّة وتثبيتها لخلافة الإمام عليّ عليه السلام .

المطلب الأول

الإعداد الفكري والتربوي

لِلإمام عليّ عليه السلام وتثبيت أحقيّته بالخلافة

نستطيع القول بكلّ تأكيد : إنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، قد قامَ بعملية الإعداد الرسالي «التربوي والفكري» للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام والنصّ عليه منذ صدع بالوحي ، وكان صلوات الله عليه يضع الخطوات العملية من أجل بلوغ الغاية المتوخاة من ذلك ، وهي تولي الإمام عليّ عليه السلام للمهمة القيادية «الاجتماعية والسياسية» بعده مباشرة . ويظهر لنا من سير الأحداث ، وما تناقلته كتب السيرة والتواريخ ، وما نقله الرواة الثقة ، أنّ ذلك تمّ بمرحلتين ، وهما :

المرحلة الأولى :

ابتدأ تاريخ هذه المرحلة - باتفاق كتب السيرة والتاريخ - قبل بزوغ شمس الإسلام ثم اتصلت بفجره المبارك إلى أن اتصلت بالمرحلة الثانية والتحمت معها .
فقد تعهد الرسول القائد صلى الله عليه وآله وسلم نفسه بكفالة الإمام عليّ عليه السلام منذ صغره ، وتولي تربيته ورعايته ، والحرص البالغ على أن لا يفارقه إلا للضرورة .
وهذا من أوضح ما تزخر به سيرته الشريفة(1) ويكفي أن نورد ما بيّنه

(1) السيرة النبوية ، لابن هشام 1 : 246 .

(30)

الإمام عليّ عليه السلام نفسه في خطبته الشهيرة بالقاصعة إذ يقول : وقد علمتم موضعي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقرابة القريبة ، والمنزلة الخصيصة ، وضعني في حجره وأنا ولدٌ ، يضمّني إلى صدره ، ويكنفني في فراشه ، ويمسّني جسده ، ويُسَمِّي عِرْفَه . وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه ، وما وجد لي كذبة في قول ، ولا خطله في فعل... ولقد كنت أتبعه أتباع الفصيل اثر أمه ، يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه علماً ، ويأمرني بالأقتداء به ، ولقد كان يجاور في كلّ سنة بحراء فأراه ولا يراه غيري . ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخديجة وأنا ثالثهما ، أرى نور الوحي والرسالة وأشم ريح النبوة... (1) .
إنّ هذه الصورة التي نقلها لنا الإمام عليّ عليه السلام نفسه عن كيفية وطريقة التعامل التي كان يتبعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم معه ، تكشف لنا عن حقيقة وأبعاد الهدف الأعظم من ذلك .

الرعاية النبوية الخاصة للإمام عليّ عليه السلام :

إنَّ هذه التربية المخصوصة للإمام عليّ عليه السلام ، والرعاية الفائقة ، والحرص على أن يكون الإمام عليّ عليه السلام قريباً جداً من أنوار الوحي ، وأن يكون متعرضاً لنفحات النبوة ، وأن يكون ثالث ثلاثة في بيت الرسول القائد حيث مهبط الوحي ، إنما لكي يتلقَى الإمام عليّ عليه السلام في هذا المكان المشرف الدروس الأولى ، والتوجيهات النبوية المباشرة ، فينعكس ذلك على تكوينه الفكري والعقدي «فلا يسجد لصنم قط» (2) ولا يخالط عقله

(1) نهج البلاغة ، ضبط الدكتور صبحي الصالح : 300 - 301 خطبة 192 .
(2) مناقب أمير المؤمنين 2 : 540 | 1045 عن أبي سعيد الخدري . والروض الآنف ، للسهيلي 3 : 16 وفيه : أول من صلى عليّ ، وقال في هامشه : وإليه ذهب سلمان وخباب وجابر وأبو سعيد كذا في الطبراني.

(31)

لحظة شرك ، وينعكس على سلوكه فلا كذبة في قول ، ولا خطل في فعل.. وهذا يكشف عن إعداد تربوي خاص بلا أدنى شك مع اننا نعتقد اعتقاداً جازماً بكون الإمام عليّ وذريته الطاهرة عليهم السلام معصومين بمقتضى آية التطهير وحديث الثقلين .

ومما يلاحظ في هذا الصدد أنّ تعهد الرسول القائد صلى الله عليه وآله وسلم للإمام عليّ عليه السلام بالرعاية والعناية الخاصتين لم يقتصر على فترة الطفولة والصبأ ، ولم يتوقف عند مرحلة معينة ، لأننا نجد أنّ الرسول القائد كان حريصاً على أن يكون الإمام عليّ عليه السلام إلى جانبه دائماً لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً ، كما ورد عن الإمام عليّ عليه السلام قال : كان لي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان ، مدخل بالليل ، ومدخل بالنهار.. (1) بل نجد الرسول القائد لا يفارق الإمام عليّ عليه السلام ولا يتركه إلا لضرورة تتصل بحفظ حياة الرسول نفسه ، أو بحفظ الدعوة الإسلامية وحماتها من أخطار محتملة . ونذكر على كلّ موردٍ مثلاً واحداً ، لتأكيد المطلب .

أ - المورد الأول :

وهو ما يتصل بحفظ حياة الرسول القائد نفسه، وذلك عندما ترك رسول الله الإمام عليّ عليه السلام ليبيت في فراشه ليلة هجرته (2) المباركة إلى المدينة ، إيهاماً لقريش المترصدين ، وإنجاءً لنفسه صلوات الله عليه وآله وسلم من مؤامرتهم لقتله (3) . وقد نزل في ذلك قوله تعالى :

(1) السنن الكبرى ، للنسائي 5 : 141 | 8502 ، كتاب الخصائص .
(2) سيرة ابن هشام 2 : 95 .
(3) المصدر السابق .

(32)

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ..) (1) كما صرح الفخر الرازي (2) .

ب - المورد الثاني :

وهو ما يتصل بحفظ الرسالة وحمايتها ؛ وذلك عندما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرج إلى بعض مغازيه - قبل تيوك - ترك الإمام علي عليه السلام في المدينة خليفة (3) عنه، لأن ابن أبي بن سلول رأس المنافقين كان قد تخلف في المدينة ، فافتضى الموقف أن يترك الإمام علي عليه السلام لمواجهة أي تطور غير محسوب قد يهدد دولة الرسول القائد في المدينة ، قال الطبري : «إنه لما سار رسول الله - إلى تيوك - تخلف عنه ابن أبي فيمن تخلف من المنافقين وأهل الريب - وكان عبدالله بن أبي أخا بني عوف ابن الخزرج - وعبدالله بن نُبَيْل أخا بني عمرو بن عوف ، ورفاعة بن زيد بن التابوت أخا بني قينقاع ، وكانوا - أي المذكورون - من عظماء المنافقين ، وكانوا ممن يكيد الإسلام وأهله .

- قال الطبري - وفيهم - فيما حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا سلمة عن ابن اسحاق ، عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري - أنزل الله تعالى : (لَقَدْ ابْتَعُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلِ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ ..) (4) ... وهنا أدرك المنافقون أن بقاء علي في المدينة سيفوت الفرصة عليهم - قال الطبري في تنمة الخبر - فأرجف المنافقون بعلي بن أبي طالب ، وقالوا: ما خلفه إلا استئقالاً له وتخففاً منه . فلما قال ذلك المنافقون ، أخذ علي سلاحه ثم

(1) البقرة 2 : 207 .

(2) التفسير الكبير 5 : 204 .

(3) سنن الترمذي 5 : 596 .

(4) التوبة 9 : 48 .

(33)

خرج حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالجرف - موضع على مسافة من المدينة - فقال : يا نبي الله ؛ زعم المنافقون أنك إنما خلفتني أنك استئقلتني وتخففت مني ! فقال صلى الله عليه وآله وسلم : كذبوا ، ولكني إنما خلفتك لما ورائي... أفلا ترضى أن تكون مني - يا علي - بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ! فرجع علي إلى المدينة ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سفره» (1) وقد نقل البخاري (2) ومسلم (3) المنزلة هذا ، وفي الرواية عن سعد بن أبي وقاص : قال : «خلف رسول الله علياً - في بعض مغازيه - في المدينة ، فقال علي : يا رسول الله قد خلفتني مع النساء والصبيان ؛ فسمعت رسول الله يقول : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي » (4) . ومن الأمور الملفتة للنظر أن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كان يعبر عن تلهفه وهواجسه عندما يغيب الإمام علي عليه السلام عنه ، ويتطلع إلى رؤيته والإطمئنان عليه ، فعن أم عطية على ما أخرجه ابن كثير (5) وحسنه ، قالت : بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم جيشاً ، وفيهم علي . قالت : فسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم لا تمنني حتى تريني علياً (6) .

(1) تاريخ الطبري 2 : 182 - 183 . والبداية والنهاية ، لابن كثير 7 : 340 وما بعدها .

(2) التاج الجامع للأصول ، للشيخ منصور علي ناصف 3 : 332 . قال : رواه الشيخان والترمذي .

(3) صحيح مسلم 4 : 1873 .

(4) سنن الترمذي 5 : 596 .

(5) البداية والنهاية ، لابن كثير 7 : 357 .

(6) التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ، للشيخ منصور علي ناصف 3 : 334 .

(34)

ويصل الأمر أحياناً إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما يُخصُّ بأكلة لا يطيق أن يأكلها لوحده ، ثم هو لا يكتفي بأن يدعو الله إلى أن يشاركه الإمام عليّ عليه السلام بتلك الأكلة، بل يجعلها مناسبةً لبيان مقام الإمام عليّ عليه السلام ومنزلته ، فعن أنس بن مالك قال : «كان عند النبي طيرٌ - وفي بعض الروايات طائر مشوي (1) - فقال صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم انتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير ، فجاء عليّ فأكل معه..» (2) . ومن الملفت للنظر أن بعض الروايات تنقل أن محاولة جرت لصرف عليّ عند مجيئه إلى بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعد دعوته تلك ، ولكنها فشلت بتدخل الرسول نفسه على ما نقله ابن كثير (3) . ويستفاد من هذه الرواية - كما هو ظاهر - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يُرسِّخ ويؤكد أنّ الإمام عليّاً عليه السلام هو أحبّ الخلق إلى الله تعالى أيضاً (4) .

كل ذلك يدلُّ بما لا يدعُ مجالاً للشك على أنّ التربية التي خصَّ بها نبينا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم الإمام عليّ عليه السلام ، كانت تهدف إلى إعداده وتهينته لمسؤولية قيادة الأمة ، وليس لمجرد أن يكون أحد أركانها ورجالها البارزين . إذ وجدنا الرسول القائد صلى الله عليه وآله وسلم يتعهد جمعاً من صحابته بالتربية والتثقيف والرعاية، ولكن ليس بمستوى العناية والرعاية التي اتّبعت مع الإمام عليّ عليه السلام ، مما يكشف أن المسؤولية المنوطة بالإمام عليّ عليه السلام هي

(1) البداية والنهاية 7 : 351 .

(2) التاج الجامع للأصول 3 : 336 .

(3) البداية والنهاية 7 : 351 - 352 .

(4) غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول 3 : 336 ، الهامش (6) . قال عن الحديث «وفيه أنّ عليّاً رضي الله عنه أحبّ الخلق إلى الله تعالى» .

(35)

أكبر بكثير من مسؤولية الآخرين .

المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بتسليط الاضواء النبوية الشريفة الكاشفة عن شخص الإمام عليّ عليه السلام ومقامه الشريف ومنزلته الرفيعة من الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

فقد أفرد صلى الله عليه وآله وسلم الإمام عليّاً عليه السلام من بين أهله وسائر أصحابه ، وخصه بعلوم الشريعة كلّها زيادة على المواقف الحاسمة في تاريخ الرسول والرسالة التي تشهد بتقديره ، ومن يراجع كتب الحديث والسيره والتواريخ (1) يظفر بالكثير جداً .

ونذكر أمثلة منها تثبيتها للمطلب :

لقد تولّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه ، وبأمر إلهي مهمة الإعداد الفكري والعلمي للإمام عليّ عليه السلام ، وتزويده دون سواه بالمعرفة القرآنية الشاملة ، وبأصول العلوم وبنابيعها ، وبالحكمة وأدائها ، وأحكام الشريعة الإسلامية جميعاً .

وقد جاء عن الإمام عليّ عليه السلام ما يؤيد هذا ، فقال صلوات الله عليه : علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ألف باب من العلم ، يفتح لي من كل باب ألف باب... (2) . وكان الإمام عليّ عليه السلام تارةً يبادر هو بالحصول على المعارف والعلوم والأحكام من الرسول الأعظم ، وتارةً يبادر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نفسه بذلك ؛ قال الإمام عليّ عليه السلام : كنت إذا سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاني ، وإذا

(1) مختصر تاريخ ابن عساکر ، لابن منظور 17 : 356 وما بعدها و 18 : 51 .
(2) الارشاد ، للشيخ المفيد ، أخرجه عن عبدالله بن مسعود : 22 . وفتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي ، للحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني المغربي .

(36)

سكتُ ابتدائي.. (1) . ثم قال عليه السلام مرةً : إنَّ الله وهب لي لساناً سوولاً ، وقلباً عقولاً.. (2) وفي حديث طويل تحدّث الإمام عليّ عليه السلام في هذا الصدد قائلاً : ما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية من القرآن إلا أقرانيها وأملاها عليّ فكتبتها بخطي ، وعلمني تأويلها وتفسيرها ، وناسخها ومنسوخها ، ومحكمها ومتشابهها ، وخاصها وعامها ، ودعا الله لي أن يعطيني فهمها وحفظها فما نسيته آية من كتاب الله تعالى ولا علماً أملاه عليّ وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا ، وما ترك رسول الله علماً علّمه الله من حلال ولا حرام ، ولا أمر ولا نهى كان أو يكون.. إلا علمنيه وحفظته ، ولم أنس حرفاً واحداً منه.. (3) .
وقد صرح السيوطي أن معمرأ روى عن وهب بن عبدالله عن أبي الطفيل قال : «شهدت علياً يخطب وهو يقول : سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به ، وسلوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليلٍ نزلت أم في نهار أم في سهل أم في جبل...» (4) .
قال السيوطي : «إنَّ أحداً من الصحابة لم يجرؤ على أن يقول سلوني غير علي...» (5) .
وكل ما تحدّث به الإمام عليّ عليه السلام ، ونقله لنا التاريخ نقلاً أميناً ، شهد به

(1) التاج الجامع للاصول 3 : 335 . وتاريخ الخلفاء ، للسيوطي : 170 . والصواعق المحرقة ، لابن حجر : 126 - 127 .
(2) الاتقان ، للسيوطي 4 : 234 .
(3) كمال الدين 1 : 284 | 37 باب 24 . وبحار الانوار ، للمجلسي 92 : 99 .
(4) الاتقان 4 : 233 . والصواعق المحرقة ، لابن حجر : 127 .
(5) تاريخ الخلفاء : 166 .

(37)

أجلاء الصحابة وأقرّ به علماؤهم وكبارهم ؛ فقد أخرج أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود أنه قال : «إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ، ما منها حرف إلا وله ظهرٌ وبطن ، وإنَّ عليّ بن أبي طالب عنده من الظاهر والباطن..» (1) . وجاء عن ابن عباس أنه قال : «والله لقد أعطي عليّ بن أبي طالب تسعة أعشار العلم» (2) وورد عنه أيضاً قوله : «كنا نتحدّث أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى عليّ سبعين عهداً ، لم يعهد إلى غيره» (3) .
وعلمياً كان أمير المؤمنين عليه السلام مرجع الصحابة في كل ما يعترضهم من المسائل العلمية والمشاكل الإدارية، والمعضلات القضائية . فلقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : «لولا عليّ لهلك عمر» (4) ، وأنه كان يقول :

«أعوذ بالله من معضلة ، ولا أبو حسن لها..» (5) ، وثبت عنه أنه قال : «أقضاننا عليّ..» (6) . والقضاء يعني العلم بكل أحكام الشرع. وكذلك غيره من كبار الصحابة ، فقد كثر رجوعهم إليه في مختلف القضايا المشكّلة حتى قال الحافظ النووي : «سؤال كبار الصحابة له ورجوعهم إلى فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات مشهور» (7) .

- (1) نقله في الاتقان السيوطي 4 : 233 .
- (2) ينابيع المودة ، للقدوزي 1 : 68 - 69 .
- (3) حلية الأولياء 1 : 68 .
- (4) البداية والنهاية ، لابن كثير 7 : 359 . وتاريخ الخلفاء ، للسيوطي : 171 .
- (5) البداية والنهاية ، لابن كثير 7 : 373 . والصواعق المحرقة ، لابن حجر : 127 .
- (6) الطبقات الكبرى ، لابن سعد 3 : 339 .
- (7) تهذيب الأسماء واللغات 1 : 344 ترجمة رقم 429 .

(38)

المطلب الثاني

إعداد الأُمة وتهيتها لتولي

الإمام عليّ عليه السلام الخلافة وترسيخ النصّ عليه

لقد بدأت عملية إعداد الأُمة وتربيتها لقبول واستقبال خلافة الإمام عليّ عليه السلام ، وقيادته للمسيرة الإسلامية بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالنصّ عليه منذ وقت مبكر ، وآية الإنذار خير دليل على ذلك . إذ من الثابت عند جميع المفسرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر في السنة الثالثة من البعثة المشرفة باظهار دعوته جهره لقوله تعالى : (فاصدغ بما تؤمر وأعرض عن المشركين) (1) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان - كما يقول ابن قتيبة الدينوري - متسترأ على دعوته متخفياً في أمره ، متوقياً بعض التوقي (2) . وقد بدأ بانذار عشيرته الأقربين لقوله تعالى : (وأنذر عشيرتكَ الأقربين) (3) وفي الخبر الصحيح عن عبدالله بن عباس عن الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، قال : لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وأنذر عشيرتكَ الأقربين) دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال لي يا عليّ إنّ الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين ، فضقتُ بذلك ذرعاً ، وعرفتُ أنّي متى أبادهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره ، فصمتُ عليه حتى جاءني جبريل ، فقال يا محمد إلا تفعل ما

- (1) الحجر 15 : 94 .
- (2) المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير ، لابن قتيبة : 222 .
- (3) الشعراء 26 : 214 .

(39)

تؤمر به يعذبك ربك ، فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل عليه رجل شاة، وأملأ لنا عساً من لبن ثم اجمع لي بني عبدالمطلب حتى أكلهم وأبلغهم ما أمرت به ، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم له وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه ، فيهم أعمامه أبو طالب والحزمة والعباس وأبو لهب.. .. فلما أكلوا وشربوا ، قال الطبري : «فتكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا بني عبدالمطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ما جنتكم به ، إني جنتكم بخير الدنيا والآخرة ، وقد أمرني الله تعالى أن ادعوكم إليه ، فأياكم يوازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم . قال - أي الإمام علي عليه السلام - : فأحجم القوم عنها جميعاً ، فقلت وإني لأحدثهم سنأ ، وأرمصهم عيناً .. أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه ، فأخذ برقبتي ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا ، قال - أي الإمام علي عليه السلام - فقام القوم يضحكون ، ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع.. ..» (1) .

ومن هذه الرواية يتضح لنا أن أول عملية لإعداد الأُمة من أجل قبول الإمام علي عليه السلام ، وصياً وخليفةً ، قد تمت في الوسط الخاص ، (عشيرة النبي المقربين) وكان ذلك جنباً إلى جنب مع التبشير برسالته والإعلان عن نبوته وبعثته صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله .

ثم اتخذت عملية إعداد الأُمة منحى آخر يوم كان ابن عم الرسول صلوات الله عليهما متفانياً بكل ما يملك من أجل الرسالة ، مستتبساً في

(1) تاريخ الطبري 3 : 218 - 219 . راجع تفصيل الرواية وأسانيدها في : منازل من القرآن في علي ، لابي نعيم - جمع الشيخ المحمودي : 155 . وتفسير الخازن 3 : 371 .

(40)

الدفاع عنها ، ومجاهداً في سبيلها بقلبه ولسانه ويده ، وقد تجسد ذلك في جملة وافرة من الآيات المشيرة إلى فضل الإمام علي عليه السلام ومشيدة بفضائله؛ لأجل تحقيق الهدف القرآني نفسه الذي استُهل بآية الانذار .

أخرج ابن عساكر علي ما نقله السيوطي : «أنه ما نزل في أحد من كتاب الله كما نزل في علي ..» (1) ، وأخرج ابن عساكر عن ابن عباس أيضاً «إنه نزلت في علي ثلاثمائة آية» (2) .

ونورد هنا بعض الآيات التي ذكر غير واحد أنها نزلت في الإمام علي عليه السلام وهي تدخل في هذا الإطار ، أي توشح حقيقة إعداد الأُمة وتربيتها في هذا الاتجاه بالنص عليه عليه السلام .

أ - جاء قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا) (3) أخرج غير واحد من الحفاظ بأسانيدها مختلفة أنها نزلت في الإمام علي عليه السلام ، لأن مامن مسلم إلا ولعلي في قلبه محبة... (4) .

فمن البراء بن عازب قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي بن أبي طالب يا علي : قل اللهم اجعل لي عندك عهداً ، واجعل لي في صدور المؤمنين مودة .

فأنزل الله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا..) قال : نزلت في علي» (5) .

- (1) تاريخ الخلفاء : 171 . والصواعق المحرقة ، لابن حجر : 127 .
 (2) المصدران السابقان .
 (3) مريم 19 : 96 .
 (4) ما نزل من القرآن في عليّ ، لابي نعيم الاصبهاني : 130 وما بعدها .
 (5) شواهد التنزيل ، للحسكاني 1 : 360 - 361 .

(41)

- ب - قوله تعالى : (هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ..) عن الإمام عليّ عليه السلام قال : أنا أول من يجتو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة ، قال قيس : وفيهم نزلت (هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ..) قال : «هم الذين بارزوا يوم بدر عليّ وحمزة وعبيدة وشيبة بن ربيعة..» (2) .
 ج - قوله تعالى : (وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِقِيظِهِمْ لَمْ يَأْتُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ..) (3) روى غير واحد أن عبدالله بن مسعود كان يقرأ هذه الآية هكذا : (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) بعليّ بن أبي طالب (4) .
 د - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (5) .
 ذكر غير واحد من الحفاظ والمحدثين عن ابن عباس قال : هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام خاصة (6) .
 هـ - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا) (7) .

- (1) الحج 22 : 19 .
 (2) التاج الجامع للاصول 4 : 181 ، وقال رواه الشيخان (البخاري ومسلم) كتاب التفسير .
 (3) الأحزاب 33 : 25 .
 (4) ما نزل من القرآن في عليّ ، لأبي نعيم - تحقيق المحمودي : 172 .
 (5) التوبة 9 : 119 .
 (6) ما نزل من القرآن في عليّ ، لابي نعيم : 104 . والصواعق المحرقة ، لابن حجر : 152 .
 (7) الأحزاب 33 : 58 .

(42)

- وورد بعدة طرق أنها نزلت في الإمام عليّ عليه السلام ، وذلك أنّ نقرأ من المنافقين كانوا يؤذونه ويكذبون عليه (1) .
 إنّ مما يؤكد أن الآيات السابقة قد جاءت لبيان منزلة الإمام عليّ عليه السلام وعظمة شخصيته ، ودوره الكبير في حياة الرسالة والرسول ، وأنّ المؤمنين يلزمهم وعي هذه الحقائق والانقياد إليها ؛ هو ما جاء من الأحاديث النبوية في تثبيت هذه المعاني .
 فقد روى الصحابي سعد بن أبي وقاص قال : «أمرني معاوية أن أسبّ أبا تراب ، فقلت : أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ، فلن أسبّه ، لأن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم ، قد خلفه رسول الله في بعض مغازيه ، فقال عليّ : يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان ، فسمعت رسول الله يقول : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي (2) ، وسمعت يقول يوم خيبر : لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ، ويحبّ الله ورسوله ، قال : فتطاولنا لها (3) فقال : ادعوا لي عليّاً ، فأتني به أرمداً ، [فمسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بريقه الشريف عين الإمام عليّ عليه السلام] (4) ودفع الراية إليه ، ففتح الله عليه ، ولما نزلت هذه الآية : (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا

- (1) تفسير الكشاف 3 : 559 .
 (2) التاج الجامع للأصول 3 : 332 قال رواه الشيخان والترمذي .
 (3) عن أبي هريرة قال : قال عمر : «ما أحببتُ الإمارة إلا يومئذٍ فتساورت لها..» التاج الجامع للأصول 3 : 331 رواه الشيخان .
 (4) ما بين القوسين أثبتناه من طرفنا تادباً مع مقام الوصي وفي رواية مسلم وغيره من العامة ورد التعبير بهذا المعنى ولكن بغير هذا اللفظ !!

(43)

وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبَيْتَهُلْ فَتَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ (1) دعا رسول الله علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً ، وقال : اللهم هؤلاء أهلي رواه مسلم (2) والترمذي (3) .
 إنَّ هذه الرواية التي رواها سعد تؤكد أموراً منها :
 أ - نزول آية المباهلة - وهي الآية المذكورة في نص الرواية - في الإمام عليّ وفاطمة الزهراء وولديهما الحسن والحسين عليهم السلام .
 ب - تؤكد أن هؤلاء هم أهل البيت دون سواهم (4) . وبالتالي نفهم أنهم هم المقصودون في آية التطهير التي هي قوله تعالى : (... إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (5) تلك الآية التي بينت لنا نزاهة الإمام عليّ عليه السلام وأمانته ، وسمو ذاته وطهارته ، بل عصمته .
 ومن هنا يبدأ الاستحقاق لأن يحتلَّ الإمام عليّ عليه السلام مقام الخلافة والولاية وقيادة المسيرة ، قال الراغب الأصفهاني : «لا يصلح لخلافة الله

- (1) آل عمران 3 : 61 .
 (2) صحيح مسلم 4 : 1873 .
 (3) سنن الترمذي 5 : 596 . والصواعق المحرقة ، لابن حجر : 143 . والتاج الجامع للأصول 3 : 333 .
 (4) التاج الجامع للأصول 4 : 207 . قال روى الترمذي ومسلم عن عمر بن أم سلمة ربيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لما نزلت هذه الآية - التطهير - في بيت أم سلمة دعا رسول الله فاطمة وحسناً وحسيناً وعلياً ، فجللهم بكساء ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً قالت أم سلمة ، وأنا معهم يا رسول الله . قال صلى الله عليه وآله وسلم : أنت على مكانك ، وأنت على خير .
 (5) الأحزاب 33 : 33 .

(44)

ولا يكمل لعبادته ، وعمرة أرضه إلا من كان طاهر النفس قد أزيل رجسها ونجسها ، فللنفس نجاسة كما إنَّ للبدن نجاسة ، لكن نجاسة البدن قد تدرك بالبصر ونجاسة النفس لا تدرك إلا بالبصيرة... وإنما لم يصلح لخلافة الله إلا من كان طاهر النفس ، لأنَّ الخلافة هي الاقتداء به تعالى على الطاقة البشرية ، ومن لم يكن طاهر القول والفعل فكل إناء بالذي فيه يرشح ...» (1) .

يتبين لنا من ذلك أنَّ القرآن الكريم بعد أن أشادَ بفضل الإمام عليّ عليه السلام وبفضائله ، ارتقى به إلى منزلة التزكية المطلقة «التطهير» ثمَّ صعد به إلى منزلة على غاية من الأهمية ، إذ جعل نفسَ الإمام عليّ عليه السلام كنفس النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما هو صريح آية المباهلة . وتأسيساً على ذلك ، أكدَّ النبي صلى الله

عليه وآله وسلم مراراً وكراراً قائلاً : عليّ مني وأنا من عليّ (2) وعندما حاول بعض الناس الشكوى من الإمام عليّ عليه السلام بغية التشويش على مقامه هذا ومنزلته ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما تريدون من عليّ..؟ ردها ثلاثاً، ثم قال : إنّ علياً مني وأنا منه (3) .
ومن أجل قطع الطريق أمام المتشككين بهذه المنزلة الرفيعة التي أنزل الله تعالى فيها الإمام عليّ عليه السلام ، ولترسيخ وتأكيد ولايته وخلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، في كل ما يهم المسلمين من أجل ذلك جاء قوله تعالى :

- (1) الذريعة إلى مكارم الشريعة ، لابن المفضل الراغب الأصفهاني : 29 . والاستدلال على العصمة بأية التطهير - الأصول العامة للفقه المقارن ، لمحمد تقي الحكيم : 174 .
(2) التاج الجامع للأصول ، للشيخ منصور عليّ ناصف 3 : 334 . وتاريخ الخلفاء ، للسيوطي : 169 .
(3) سنن الترمذي 5 : 594 .

(45)

(إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) (1) فقد ذكر الزمخشري أن هذه الآية المباركة نزلت في الإمام عليّ عليه السلام حين سأله سائل ، وهو راعٍ في صلاته فطرح له خاتمه (2) . . ولازالة الالتباس ، وقطعاً لدابر أي تأويل في المراد بالولي وتشخيصه في مثل هذه الموارد ، صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من مناسبة قائلاً: إنّ علياً مني ، وأنا منه ، وهو ولي كل مؤمن بعدي... (3) ولتأكيد ولاية الإمام عليّ عليه السلام ، ودوره الهام بالنسبة إلى الرسالة الإسلامية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عليّ مني وأنا من عليّ ولا يؤدي عني - أي بصفته نبياً رسولاً - إلا أنا أو عليّ... (4) ثم رسّخ هذا المفهوم عملياً جهاً نهاراً في قصة تبليغ سورة براءة ، كما أخرج هذه الرواية الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي بكر أنه قال : «إنّ النبي بعثه ببراعة إلى أهل مكة ، فسار ثلاثاً ثم قال لعليّ : الحق ، فردّ عليّ أبا بكر وبلغها ، فلما قدم أبو بكر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا رسول الله حدثني في شيء ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : ما وجدت فيك إلا خيراً ، لكنني أمرت أن لا يبلغ إلا أنا أو رجلاً مني .. (5) وفي الكشاف : روي أنّ أبا بكر لما كان ببعض الطريق - أي

- (1) المائدة 5 : 55 .
(2) الكشاف ، للزمخشري 1 : 649 قال في الهامش في تخريج الحديث : رواه ابن أبي حاتم من طريق سلمة بن كهيل : قال : تصدق عليّ بخاتمه وهو راعٍ فنزلت - أي الآية - . ولابن مردويه عن سفيان الثوري عن ابن سنان عن الضحاک عن ابن عباس مثله . وقال الواحدي في أسباب النزول : 134 - أن الآية نزلت في عليّ .
(3) سنن الترمذي 5 : 594 - باب فضائل الإمام عليّ . والتاج الجامع للأصول 3 : 335 .
(4) سنن الترمذي 5 : 594 - باب فضائل الإمام عليّ . والتاج الجامع للأصول 3 : 335 .
(5) مسند الإمام أحمد بن حنبل 1 : 3 . وسنن الترمذي 5 : 594 . وتفسير الكشاف ، للزمخشري 2 : 243 .

(46)

لتبليغ سورة براءة- هبط جبرئيل عليه السلام ، فقال : يا محمد : لا يبلغن رسالتك إلا رجلاً منك ، فأرسل علياً.. (1)

وأخيراً ختم القرآن الكريم هذا الموضوع الحيوي والمهم أي عملية الإعداد الفكري والتربوي في آخر ما نزل منه في آية التبليغ ثم في آية إكمال الدين بعد حديث الغدير المشهور ، وعنده لم يعد هناك عذر لمعتذر . وقصة الغدير - كما تناقلها الرواة مع بعض الاختلاف - هي كما يأتي :

لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع ، نزل عليه الوحي مُشَدِّدًا (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) (2) فحط الركب عند غدير خم ، وجمع الناس في منتصف النهار ، والحرُّ شديد ، وخطب فيهم قائلاً ، كآني قد دُعيت فأجبت وإني تركت فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله وعترتي - وفي رواية مسلم (3) وأهل بيتي - فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض... ثم قال: إِنَّ اللَّهَ مَوْلَايَ ، وَأَنَا مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ : مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ - فهذا مولاه (4) - اللَّهُمَّ وَالِ مِنَ الْوَالِهِ ، وَعَادِ مِنْ عَادَاهُ ، وَاخْذُلْ مِنْ خِذْلِهِ ،

(1) الكشاف 2 : 243 .

(2) المائدة 5 : 67 ، قال الواحدي في أسباب النزول : 135 ، نزلت في غدير خم .

(3) صحيح مسلم 4 : 1874 .

(4) سنن الترمذي 5 : 591 . والتاج الجامع للأصول 3 : 333 ، أخرجه عن زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(47)

وانصر من نصره (1).. وأدر الحقَّ معه حيثما دار.. (2) وقد عقبَ هذا الحدث الكبير نزول الوحي مرة أخرى بقوله تعالى : (... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا..) (3) . وقد ورد في بعض الروايات أن الرسول القائد صلى الله عليه وآله وسلم قال بعد نزول هذه الآية في ذلك اليوم المشهود وهو يوم الثامن عشر من ذي الحجة (4) .

يوم الغدير قال : الله أكبر ، الحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضى الرب برسالتى وبالولاية لعليّ بعدي (5) .

وفي رواية لأحمد : «فلقبه عمر بن الخطاب - أي لقي الإمام عليّ - بعد ذلك ، فقال له هنيئاً أصبحت وأمسيّت مولى كلِّ مؤمن ومؤمنة...» (6) .

ومما يؤسف له حقاً أن بعض الناس كان لا يرضيهم أن يُعطى الإمام عليّ عليه السلام مثل هذه الامتيازات والمقامات ، وكان بعض الناس يكثر لغطه واعتراضه عندما يخصُّ الرسول القائد الإمام عليّاً عليه السلام بذلك ، فيضطر الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أن يذكرهم بأنه رسول ربِّ العالمين الذي يصدع بما

(1) مسند الإمام أحمد بن حنبل 4 : 281 ، 368 . وسنن ابن ماجه ، المقدمة 1 : باب 11 . وتفسير ابن كثير 1 : 22 . والبداية والنهاية ، لابن كثير أخرجه بعدة طرق 7 : 360 - 361 .

(2) التاج الجامع للأصول 3 : 337 ، رواه مستقلاً «رحم الله عليّاً اللهم أدر الحق معه حيث دار...» .

(3) المائدة 5 : 3 .

(4) الاتقان ، للسيوطي 1 : 75 في رواية نزول الآية يوم الغدير وأنه يوم الثامن عشر من ذي الحجة . وأسباب النزول ، للواحدي : 135 .

(5) مناقب أمير المؤمنين ، للحافظ محمد بن سليمان الكوفي القاضي 1 : 119 .

(6) مسند الإمام أحمد بن حنبل 4 : 281 ، وقد أشهد عليّ جمعاً من الناس ، فشهد له ثلاثون أنهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله .

والبداية والنهاية ، لابن كثير 7 : 360 .

(48)

يؤمر وأنه : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (1) .
ومن الشواهد على ذلك ، ما رواه الترمذي وحسنه ، عن جابر بن عبد الله قال : «دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً يوم الطائف فانتجأه - أي كلمه سرّاً - فقال الناس : لقد طال نجواه مع ابن عمه ، فقال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : ما انتجيتيه ولكن الله انتجأه... (2) .
وعن ميمون عن زيد بن أرقم قال : «كان لثغر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبواب شارع في المسجد قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً : سدوا هذه الأبواب إلا باب علي ، قال : فتكلم في ذلك الناس ، قال : فقام رسول الله فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد فإني أمرت بسد هذه الأبواب ، إلا باب علي ، وقال فيه قائلكم ، وإني والله ما سددت شيئاً ولا فتحتهُ ، ولكني أمرت بشيء فاتبعته... (3) .
وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما يخص الإمام علياً عليه السلام بموقف - دون سواه - يصرخ ويبين للأمة أن ذلك إنما هو بأمر من الله تعالى . وقد حدث ذلك في إرسال الإمام علي عليه السلام لتبليغ سورة براءة بدلاً من أبي بكر ، وحدث ذلك يوم المناجاة في الطائف ، وحدث ذلك يوم الغدير ، إلى غير ذلك من الوقائع . ومما يلاحظ أيضاً أن المواقف الحاسمة في تاريخ الإسلام ، وفي حياة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، بما فيها ما يتصل بحماية

- (1) النجم 53 : 3 - 4 .
(2) سنن الترمذي 5 : 597 . والبداية والنهاية ، لابن كثير 7 : 369 . والتاج الجامع للأصول 3 : 336 .
(3) مسند الإمام أحمد 4 : 369 . وتاريخ ابن كثير 7 : 355 .

(49)

التجربة الإسلامية ومستقبلها ، يلاحظ أن الرسول القائد كان يقدم الإمام علياً عليه السلام ويدعوه شخصياً دون غيره لحسم تلك المواقف ودفع الخطر الداهم ، حدث ذلك في معركة بدر الكبرى ، إذ كان الإمام علي صاحب الراية ، وقتل من صناديد المشركين من قتل ، وحدث ذلك يوم أحد ، روى الطبري قال : «لما قتل علي بن أبي طالب أصحاب الألوية ، أبصر رسول الله جماعة من المشركين فقال لعلي : احمل عليهم ، فحمل عليهم ففرق جمعهم ، وقتل عمرو الجمحي ، ثم أبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من المشركين ، فقال لعلي : احمل عليهم ، فحمل عليهم ففرق جمعهم وقتل شيبه بن مالك ، فقال (جبريل) : يا رسول الله إن هذه للمواساة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنه مني وأنا منه ، فقال (جبريل) وأنا منكما ، قال الطبري ثم سمعوا صوتاً يهتف :

«لا سيف إلا ذو الفقار * ولا فتى إلا علي»(1)

ويكفي ما رواه جملة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنه قال يوم خيبر : لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله... وكان علي عليه السلام - بعد ان بات الناس يدركون أيهم يعطاها - صاحبها إلى أن فتح الله على يديه (2) .
وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا ما أخرجه الطبراني وابن أبي حاتم

-
- (1) تاريخ الطبري 2 : 25 ، 65 - 66 .
(2) مسند أحمد 6 : 8 . ومغازي الواقدي 2 : 654 - 655 . وتاريخ الطبري 3 : 12 - 14 . وسيرة ابن هشام 3 : 349 - 350 . ومناقب الخوارزمي : 172 | 207 . وفراند السمطين 1 : 253 | 196 و 261 | 201 .
-

(50)

عن ابن عباس قال : «ولقد عاتبَ اللهُ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غير موضع وما ذكر علياً إلا بخير» (1) وفي ذلك ما فيه من الكناية التي هي أبلغ من التصريح عن أحقية الإمام علي عليه السلام ، وأهليته دون غيره لمنصب الخلافة ، وقد صرح بذلك القرآن الكريم : (قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (2) .

-
- (1) تاريخ الخلفاء ، للسيوطي : 171 .
(2) البقرة 2 : 124 .

المبحث الثاني

ثبوت تواتر النصّ على الأئمة عليهم السلام

إنّ المتتبع المنصف والطالب للحقيقة ، يستطيع أن يتبين من خلال ما عرضناه ، أنّ عملية تثبيت النصّ وترسيخه في أحقية الإمام عليّ عليه السلام بالخلافة والإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة قد تمّ معه في عين الوقت النصّ على الأئمة من بعده ، وأنّ ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الأمر كاشف عن هذه الحقيقة ، وإليك البيان :

إنّ اثبات تواتر إمامة أئمتنا عليهم السلام والنصّ عليهم لم يتمّ عن طريق واحد بل كان ذلك بطرق نوجز لك بعضها باختصار :

أولاً :

الطرق الإجمالية لإثبات إمامة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام :
وتتمثل بالأحاديث المنقولة في أصح كتب السنّة من الصحاح والسنن والمسائيد وغيرها ، وسوف نختار منها حديثين لا أكثر ، وهما :

الحديث الأول :

حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية وما يفيد معناه ويكون بمضمونه ، كحديث : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، وحديث من مات وليس عليه إمام فإن موته موة جاهلية ، وحديث من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية وإليك بعض من أخرجه من العامة :

(52)

مصادره :

- البخاري في باب الفتن من صحيحه : 5 : 13 .
- مسلم في صحيحه 6 : 21 - 22 | 1849 .
- أحمد بن حنبل في مسنده 2 : 83 ، 3 : 446 ، 4 : 96 .
- ابن حبان في صحيحه ، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان 49:7|4554.
- الطبراني في المعجم الكبير 10 : 350 | 10687 طبعة بغداد .
- الحاكم النيسابوري في المستدرک 1 : 77 .
- أبو نعيم الاصفهاني في حلية الأولياء 3 : 224 .
- ابن الأثير الجزري في جامع الاصول 4 : 70 .
- الطيالسي في مسنده : 259 .
- الدولابي في الكنى والأسماء 2 : 3 .
- البيهقي في سننه 8 : 156 و 157 .
- السرخسي في المبسوط 1 : 113 .
- ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي في شرح النهج 9 : 155 .
- النووي في شرح صحيح مسلم 12 : 440 .

- الذهبي في تلخيص المستدرک 1 : 77 و 177 .
- ابن كثير في تفسيره 1 : 517 .

(53)

- التفتازاني في شرح المقاصد 2 : 275 .
- الهيثمي في مجمع الزوائد 5 : 218 و 219 و 223 و 225 و 312 .
- المتقي الهندي في كنز العمال 3 : 200 .
- ابن الربيع الشيباني في تيسر الوصول 2 : 39 .
- القندوزي الحنفي في ينابيع المودة : 117 .
- الاسكافي المعتزلي في خلاصة نقض كتاب العثمانية للجاحظ: 29 .

دلالتة :

أما دلالتة فلا تستقيم إلا على أصول الإمامية الاثني عشرية ، ولا تنطبق إلا على أئمة أهل البيت عليهم السلام ، فمن ادعى أن المراد بالإمام الذي من لا يعرفه سيموت ميتة جاهلية هو السلطان أو الحاكم أو الملك مهما كانت صفته ولو كان فاسقاً ظالماً فاجراً ، فعليه أن يثبت بالدليل أن معرفة الظالم الفاسق من الدين أولاً ، وثانياً أن يبين الثمرة المترتبة على هذه المعرفة بمثل هؤلاء الذين كان منهم من سبى ذراري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقتلهم ومنهم من قتل حجر بن عدي وأصحابه ظلماً وعدواناً ، كمعاوية فويل له من أصحاب حجر على ما قاله الحسن البصري ، فكيف يكون إماماً يا ثرى؟! إنَّ الشرع المقدس الذي أكد على وجوب توفر العدالة في شاهد الدعوى واعتبرها أساساً لقبول شهادته ، هو أرفع من أن ياتمن خانناً يتحكم في نفوس رعيته وفي مقدرات الأمة ، ثم يأمر بلزوم طاعته ،

(54)

ويحذر من مخالفته ، ويجعله إماماً من مات ولم يعرفه مات ميتة جاهلية !

اتهام زرارة بعدم معرفته لإمام زمانه :

ومن الجهل العجيب بحال زرارة بن أعين رضي الله تعالى عنه هو ما زعم من أنه مات ولم يعرف إمام زمانه ، ثم تقوله : بأنه لو كان النص متواتراً عند الشيعة بإمامة الأئمة لما جهله من مثل زرارة .

الرد على هذا الاتهام وبيان زيفه :

إعلم أن اتهام زرارة بهذا ، هو اتهام للإمام الصادق عليه السلام ؛ لأنَّ الثَّابِت عنه عليه السلام وبأصح أسانيد الشيعة أنه قال بحق زرارة ونظرانه : والله إنَّهم أحبُّ النَّاسِ إليَّ أحياءً وأمواتاً (1). وقد تواتر عن الإمام الصادق قوله عليه السلام : من مات وليس له إمام، فميتته ميتة جاهلية (2). وهل يعقل أن يفرط الإمام الصادق عليه السلام بزرارة ، ويتركه هملأ فيموت ميتة جاهلية ؟ ثم كيف يقول عليه السلام : إنَّه أحبُّ النَّاسِ إليَّ حياً وميتاً ، ولا يخبره بمن هو الإمام - إن كان لا يعلم ذلك - ويدعه على ضلالة بعده عليه السلام ؟ ثم ما بال زرارة لا يسأل الإمام الصادق في حياته عن سيكون إماماً

(1) كمال الدين ، للصدوق 1 : 76 .
(2) أصول الكافي 1 : 303 | 5 و 1 : 308 | 1 و 2 و 3 و 1 : 327 | 1 وقد ورد في 1 : 38 - 142 أربعة عشر حديثاً بهذا المعنى .

(55)

بعده إن كان لا يعرف حقاً من هو الإمام ؟ كما نجده في مبادرة من جهل هذا من الرواة ، أو أحبّ التأكّد من سلامة الروايات في مُسألتة إمام زمانه عمن سيكون بعده في جملة من الأخبار ؟
هذا مع أنّ زرارة روى عن الإمام الصادق عليه السلام قوله : إعرف إمامك فإنك إذا عرفته ، لم يضرّك تقدّم هذا الأمر أو تأخر (1).
ترى ، هل يرى هؤلاء أنّ زرارة كان عالماً بوقوع وفاته قبل وفاة إمام زمانه (الصادق عليه السلام) ؟ فلاجل ذلك استغنى عن معرفة من سيكون بعده !
وهل من مثل زرارة ، وهو في مقدّمة فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، يجهل أو يتجاهل مثل هذا الأمر الخطير ، على فرض عدم علمه المسبق بالنص ؟!
إنّه جهل بحال زرارة ، وبمكانته عند أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ، وافتراء عليه عظيم ، وهل يعلم أنّ من زعم أنّ زرارة مات ولم يعرف إمامة الإمام الكاظم عليه السلام ، أنّ زرارة يعلم بالإمام المهدي في زمان الإمام الصادق عليهما السلام ، وله في ذلك أبيات شعرية معروفة نقلها الجاحظ في كتاب الحيوان (2) .
فهل يعقل من رجل شيوعي يعلم بالإمام المهدي قبل ولادته بقرنين من الزمان ثم يجهل آباءه عليهم السلام !! ولا يتتبع ماورد من آثار في تشخيصهم بالاسم والوصف والعنوان ؟

(1) أصول الكافي 1 : 303 | 1 .
(2) كتاب الحيوان 7 : 49 - 50 .

(56)

وأما كونه افتراء على زرارة فهو من الواضح جداً ؛ لأنّ لسان الروايات الواردة في هذا الشأن برجال الكشي ، خلاصتها : أنّ زرارة أرسل ابنه غبيداً من الكوفة إلى المدينة على أثر وفاة الإمام الصادق عليه السلام ، ليسأل عن الخبر ، إذ ورد الخبر إلى الكوفة بوفاة الصادق عليه السلام سنة 148 هـ ، واختلف بعض عوام الشيعة في معرفة الإمام بعده .
وهذا ليس شيئاً نكراً ، ولا يقول أحد من الشيعة أنّ جميع الشيعة في جميع عصور الأئمة عليهم السلام يعلمون بتواتر النص على إمامة الأئمة الاثني عشر وبأسمانهم عليهم السلام .
وإنما نقول : إنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر بأنّ الخلفاء من بعده اثنا عشر - كما سيأتي في الحديث الثاني - ، ثمّ عيّن لجابر الأنصاري ، وسلمان الفارسي ، وحذيفة (رضي الله عنهم) وغيرهم . بأنّ هؤلاء هم الأئمة الاثنا عشر ، كما روى ذلك القندوزي في ينابيع المودة ، والزرندي في نظم درر السمطين ، والخوارزمي الحنفي في مقتل الإمام الحسين عليه السلام ، وتواتر ذلك عند علماء الشيعة ، فرووا النصّ بأسمانهم عليهم السلام ، وليس من المنكر أن يجهله بعضهم؛ لظروف الأئمة عليهم السلام في ذلك العصر ، لا سيما في عصر الإمام الكاظم

عليه السلام الذي اشتدت فيه البلية على الشيعة بزج فرعون هذه الأمة هارون إمام الأمة في ظلمات السجون ، حتى قضى نحبه شهيداً ينادى على جثمانه الطاهر - من على جسر بغداد - : هذا إمام الرافضة !!
أوينكر هذا ؟!
فلا غرو إذن أن يحصل لبعض الشيعة في المدينة المنورة وغيرها شيء من الجهل المؤقت في إمامة الإمام الكاظم عليه السلام ، بل وقد حصل أكثر منه

(57)

في إمامة غيره عليه السلام كما هو معلوم في عقائد فرق الشيعة المنحرفة عن جادة الصواب ، للسبب المذكور ، وأسباب أخرى يطول شرحها ، كحبهم للعاجلة دون الأجلة ، وخلطهم أضغاث الحق بأضغاث الباطل ، ونحوها كما هو مسطور في المطولات وأمّهات كتب الشيعة .
وإذا ما علمت هذا ، فاعلم أنّ في شيعة الكوفة أيضاً من لم يصل إليه النصّ بالإمام بعد جعفر الصادق عليه السلام ، وإنّ علم إجمالاً بأنّه لا بد وأن يكون من ولده . وهؤلاء لا تتّريب عليهم أن يسألوا بعد ورود الخبر بوفاة إمامهم عليه السلام ، عن الإمام الذي سيليه ، ولا شكّ أنهم لا يسألون غير علماء الشيعة وثقاتهم المقربين من الأئمة عليهم السلام كزرارة وأضرابه .
ومن هنا ابتلي زرارة رضي الله عنه ، إذ كان يُسأل في ذلك الحين - كما يظهر من الخبر الصحيح التالي - عن الإمام بعد أبي عبد الله عليه السلام ؟ فيمتنع من الإجابة دون أمر من الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ؛ لشدة التقية في ذلك الحين ، فأرسل ابنه - من الكوفة إلى المدينة - ليرى رأي الإمام الكاظم عليه السلام في ذلك .
ويدلّ عليه ، ما رواه الشيخ الصدوق بسند معتبر قال : «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه (1) ، قال : حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم (2)

(1) قال بحقه الصدوق : «وكان رجلاً ثقة ، دينياً ، فاضلاً رحمة الله عليه ورضوانه» كمال الدين 2 : 369 ذيل الحديث | 6 باب 34 (ما أخبر به الكاظم عليه السلام من وقوع الغيبة) وقد وثقه سائر علماء الشيعة.
(2) قال بحقه النجاشي : «ثقة في الحديث ثبت معتمد ، صحيح المذهب ، سمع فأكثر ، وصنف كتباً» رجال النجاشي : 260 | 680 وقد وثقه سائر علماء الشيعة .

(58)

قال : حدثني محمد بن عيسى بن عبيد (1) ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه (2) . قال : قلت للرضا عليه السلام : يا بن رسول الله ! أخبرني عن زرارة ، هل كان يعرف حقّ أبيك عليه السلام ؟ قال : نعم ، فقلت له : فلم بعث ابنه غيبداً ليتعرف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد عليه السلام ؟ فقال عليه السلام : إن زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ، ونصّ أبيه عليه ، وإنما بعث ابنه ليتعرف من أبي عليه السلام ، هل يجوز له أن يرفع التقية في اظهار أمره ، ونصّ أبيه عليه ، وأنّه لما أبطأ عنه ابنه ، طولب باظهار قوله في أبي عليه السلام ، فلم يُحب أن يُقدّم على ذلك دون أمره ، فرفع المصحف ، وقال : اللهم إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليهما السلام « (3) .
ولنا فيما يؤيد التزام زرارة بالتقية في ذلك الظرف دليلان :
أحدهما : وصية الإمام الصادق عليه السلام بعد وفاته ، فعن أيّوب النحوي قال : «بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل ، فاتيته ، فدخلت عليه وهو جالس على كرسي وبين يديه شمعة وفي يده كتاب .. فقال لي : هذا كتاب

محمد بن سليمان يخبرنا أنّ جعفر بن محمد قد مات.. ثم قال لي : اكتب ، قال : فكتبت صدر الكتاب ، ثم قال : اكتب إن كان أوصى إلى رجل واحد بعينه فقدمه واضرب عنقه ، قال : فرجع إليه الجواب : أنه قد أوصى

-
- (1) قال بحقه النجاشي : «أبو جعفر ، جليل في أصحابنا ، ثقة عين ، كثير الرواية ، حسن التصانيف روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة» رجال النجاشي 333 | 896 ووثقه سانر علماء الشيعة.
- (2) من أصحاب الإمام الرضا والجاد والهادي وكان وكياً لهم عليهم السلام حج أربعين حجة ، وقد أورد الكشي ست روايات فيها تصريح الأئمة عليهم السلام بجلالته والاشادة بفضله وأمر الناس باطاعته ، رجال الكشي : الاحاديث رقم 1009 ، 1053 ، 1135 ، 1136 وغيرها .
- (3) كمال الدين ، للصدوق 1 : 75 .

(59)

إلى خمسة وأحدهم أبو جعفر المنصور ، ومحمد بن سليمان ، وعبد الله ، وموسى ، وحميدة» (1). وقد وردت الرواية هذه بطريق آخر ثابت الصحة ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد بنحو من هذا ، إلا أنه ذكر أنه أوصى إلى أبي جعفر المنصور ، وعبد الله ، وموسى ، ومحمد بن جعفر ، ومولى لأبي عبد الله عليه السلام . فقال أبو جعفر : «ليس إلى قتل هؤلاء سبيل» (2). ويستفاد من هذه الرواية أمران مهمان للغاية :

الأول : احتراز الإمام الصادق عليه السلام من فتك المنصور بالإمام الكاظم عليه السلام فيما لو كانت الوصية له فقط ، لذا أدخل فيها ما يبطل كيد الخائنين .

الثاني : إن حجم التقية واضح في الوصية ، وإلا فأى صلة بين صادق أهل البيت عليهم السلام والمنصور الدوانيقي ، حتى يجعله وصياً ؟

ومن هذا يعلم أنّ احتفاظ زرارة بمعرفة الإمام لنفسه لم تكن اعتباطاً .

والآخر : ما رواه الكشي بسنده عن زرارة ، أنه قال : «والله لو حدثت بكل ما سمعته من أبي عبد الله عليه السلام ؛ لانتفخت ذكور الرجال على الخشب» (3) س كناية عن صلبهم على جذوع النخيل ، كما هو فعل الطغاة من قبل كزياد بن سمية وأسياده وأتباعه .

-
- (1) أصول الكافي 1 : 310 | 13 .
(2) أصول الكافي 1 : 310 - 311 | 14 .
(3) رجال الكشي : 134 | 212 .

(60)

وأخيراً لا بدّ من التذكير بأمرين :

الأول : شهادة الشيخ المتفق على جلالته أبي القاسم الحسين بن روح (رضي الله تعالى عنه) لآل زرارة - مطلقاً - بكلّ خير ، ابتداء من عميدهم زرارة ، ثم أولاده وأحفاده وصولاً إلى زمان الشيخ الجليل أبي غالب الزراري ، فقال عنهم : «أهل بيت جليل ، عظيم القدر في هذا الأمر» (1).

تري ، وهل يعني قدس سره بـ (هذا الأمر) غير أمر الإمامة ؟ وهل يكون الرجل جليلاً وعظيم القدر في أمر الإمامة ، وهو لا يعرف إمام زمانه !!؟
الثاني : التنبية على أن زرارة هو من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام (2) وأنه مات بعد سنتين من إمامة الإمام الكاظم عليه السلام (3).
ولو فرض أن زرارة لم يكن عالماً بالنص على إمامة الإمام الكاظم في حياة أبيه الصادق عليهما السلام ، وأنه علم بذلك خلال السنتين اللتين أمضاهما في عهد الإمام الكاظم عليه السلام . فإن هذا لا يلغي النص ، خصوصاً وأن اعتقاد من مثل زرارة به - ولو في وقت غير مبكر - يكشف عن اعتقاد زرارة بوجود النص بنحو قاطع وهذا يكفي لاثبات ما نحن فيه ، وهو لا يضر بزراعة علي الفرض المذكور .
هذا ما وسعنا أن نقوله بشأن زرارة رضي الله تعالى عنه ، لا بقصد الإيضاح لما خفي على الزاعم ؛ لأن ما في هذا البحث يكفي لطالب الحق معرفته ، وللنص إثباته ، ونحن نرجوا تأثيره في القلوب المنصفة إذ لم

-
- (1) كتاب الغيبة ، للشيخ الطوسي : 183 .
(2) رجال الشيخ الطوسي : 337 | 1 . ورجال البرقي : 47 .
(3) رجال النجاشي : 175 | 463 . ورجال الشيخ : 210 | 90 .

(61)

نزجه لكل مفتر كذاب .
لي حيلة في من ينم ، فإنبأطوي حديثي دونه وخطابي
لكنما الكذاب يخلق قولهما حيلتي في المفتر الكذاب

الحديث الثاني :

حديث الخلفاء اثنا عشر كلهم من قريش ، وإليك بعض من أخرجه من العامة :

مصادره :

- البخاري في صحيحه 4 : 164 ، كتاب الاحكام باب الاستخلاف .
- مسلم في صحيحه بتسعة طرق 2 : 119 ، كتاب الامارة .
- أحمد في مسنده 5 : 90 ، 93 ، 97 ، 100 ، 106 ، 107 ، دار صادر .
- سنن أبي داود 4 : 106 | 7279 ، 4281 .
- المعجم الكبير للطبراني 2 : 238 | 1996 .
- سنن الترمذي 4 : 501 .
- حلية الأولياء لأبي نعيم 4 : 332 .
- مستدرک الحاكم 3 : 618 .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري 13 : 211 .
- صحيح مسلم بشرح النووي 12 : 201 .
- مشكاة المصابيح للتبريزي 3 : 327 | 5983 .

(62)

- السلسلة الصحيحة للالباني حديث رقم 376 . وغيرها كثير جداً .
دلالتة :

أما دلالة الحديث : فنقول :

هل يمكن أن نحمل الخليفة هنا على كل من تولى الحكم من خلفاء بني أمية وبني مروان ومن على شاكلتهم ؟
لقد اختلف أئمة الحديث أيما اختلاف في أسمائهم واضطربوا كل الاضطراب ، فدونك ابن قيم الجوزية في شرحه
على سنن أبي داود (1) ودونك ما عند ابن كثير في تفسيره (2)، وهذا المقريري لم يدخل أحداً من بني أمية إطلاقاً
في كتابه السلوك لمعرفة دول الملوك (3).

ثم الحديث يفيد استمرار الأمر إلى آخر الدهر ، وما ذكره من أسماء الملوك وسلاطين الجور منقوض متهافت ،
وما ذكره العامة لا يمكن أن ينطبق مع الواقع ، وأن المصداق الوحيد الصحيح هو أئمة أهل البيت عليهم السلام
فراجع في سيرتهم وصلاتهم واستمرار وجودهم الشريف بوجود مهدي آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم :
الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي . ودونك ما نقله عن الإمام زين العابدين إذا أردت الحق ، قال : قال الإمام
عليه السلام : فإلى من يفرع خلف هذه الأمة وقد درست أعلام هذه الأمة ، ودانت الأمة بالفرقة والاختلاف يكفر
بعضهم بعضاً ، والله تعالى يقول: (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ

(1) شرح الحافظ ابن قيم الجوزية على سنن أبي داود 11 : 363 في شرح الحديث (4259).

(2) تفسير ابن كثير 2 : 24 في تفسير الآية (12) من سورة المائدة .

(3) السلوك لمعرفة دول الملوك ، للمقريري 1 : 13 - 15 من القسم الأول .

(63)

تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا...) (1)؟ فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أبناء أئمة الهدى ، ومصابيح الدجى
الذين احتج الله بهم على عباده ، ولم يدع الخلق سدىً من غير حجة ، هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع
الشجرة المباركة ، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، ويراهم من الآفات وافترض
مودتهم في الكتاب.. (2).

هذا ، وأما عن احتجاج الخصوم باختلاف الشيعة بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام فهم لم يبينوا لنا طبيعة
هذا الاختلاف حتى نجيب عليه ، فكأنهم لا يعلمون بالدم الشيعي المراق أخذاً بثارات الإمام الحسين عليه السلام ،
وربما أرادوا بذلك دعوى مهدوية ابن الحنفية ، فإن كان مرادهم هذا فاعلم أن مدعي ذلك هم الكيسانية لا الشيعة
الإمامية ، ونحسبهم أرادوا بهذا ما يروى عن منازعة ابن الحنفية للإمام علي بن الحسين عليه السلام بشأن الإمامة
، وهذا لم يثبت بخبر صحيح ، بل الثابت عندنا قوله بإمامة ابن أخيه الإمام زين العابدين عليه السلام ، ثم اعلم أن
التمسك بهذه الذريعة الواهية ، لا يعلم بالاختلافات الواصلة إلى درجة التناقض في مسائل شتى هي من صلب
عقائد المسلمين ، بدءاً من صفات الله تعالى إلى المعاد إلى غير ذلك من العقائد ، فهل يقدر ذلك في أصولها؟! وهل
يكون مدعاة للرفض؟! ثم الأمة المسلمة افتقرت ثلاث وسبعين فرقة ، فعلى ماذا كان الافتراق؟ وهل يعني هذا
التشكيك بأصل الإسلام وعقائده لمجرد وقوع الافتراق!!!

(64)

ثانياً : تواتر النصّ عند الشيعة :

تواتر النقل عند الشيعة الإمامية خلفاً عن سلف بخصوص النصّ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الأئمة ، ابتداءً من الإمام عليّ عليه السلام وانتهاءً بالإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) . زيادة على تواتر النقل عندهم في نصّ أمير المؤمنين عليه السلام على من بعده ، وهكذا نصّ كلِّ إمام سابق على من يليه وصولاً إلى مهدي هذه الأمة عليه السلام . ومن راجع كتب الحديث الشيعية علم بصحة هذا ولا حاجة إلى التطويل في إبراز ذلك.. (1) إلا أنه من المهم الإشارة إلى بعض الرشحات التي أفرزتها كتب العامة وهي صريحة في التنصيص على إمامة أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ذكرهم بالاسم ، وقد نقل بعضها القندوزي الحنفي في ينابيع المودة (2) أخرجها عن سلمان الفارسي ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله الأنصاري وغيرهم . ولا يخفى بأنَّ العادة جرت بأنَّ كلَّ من اعتقد مذهباً طريق صحته النقل، فإنَّ دواعيه تتوفر على نقله ، وتتوفر دواعي مخالفته على طيئه وكتمانه ، والطعن عليه ، والإنكار له . وقد رأينا اتفاق من خالفنا في ذلك معنا في رواية ما يدل على إمامة أئمتنا كما تقدم في الطريق الأول، وهذا يعني أن الله عز وجل قد أعمى أبصارهم ، وسخرهم بنقل هذا ! ولو فطنوا إليه لأعرضوا عن روايته ، وفي هذا كفاية لكل متدبر منصف يؤمن بيوم الحساب .

(1) أبواب الإشارة والنصّ في أصول الكافي . وأحاديث كمال الدين للصدوق . والإرشاد للمفيد ، وغيرها .
(2) ينابيع المودة 3 : 99 باب 76 و 3 : 105 باب 77 .

(65)

المبحث الثالث

الإشكالات المثارة حول قضية النصّ

قد تجد من يزعم ان الاعتقاد بمخالفة الصحابة للنصّ كفر (1)! وكأنه لم يقرأ تاريخ الصحابة قط ، ولم يسمع بمخالفة رؤوسهم للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم صراحة وفي أكثر من موقف ، وهذا من العجب ؛ لأنّ النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام والتأكيد على خلافته من لدن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي مناسبات شتى كحديث الغدير وعشرات غيره لم تثبت من طرق شيعته فحسب ، بل عرفته صحاح العامة ومسانيدهم ومستدركاتهم وزوائدهم وغيرها من كتبهم المشهورة حتى بلغ النصّ من طرقهم فقط حد التواتر ، إلا أن أكثرهم حاول تأويل تلك النصوص الجليلة والتشويش عليها والمشاعبة وإثارة الإشكالات حولها ، فاعتقد الخلف بصحة ما ذهب إليه السلف ولم يكلّفوا أنفسهم بمعرفة الحق الصريح عن طريق النقد والتمحيص ليتبين لهم

أنَّ تلك الآراء الموروثة لا تقوى على قلب الحقيقة فضلاً عن مواجهتها .
ولهذا سنورد أهم إشكالاتهم ثم نناقشهم عليها ونبين تهاافتهم فيها وكما يأتي:

(1) المنار المنيف ، لابن القيم : 54 ، فقد صرّح بان الاعتقاد بصحة تلك المخالفة كذب ، إلا ان اتباعه من المعاصرين زعموا بانه كفر !

(66)

الإشكال الأول :

لو كان النصّ موجوداً لعمل به الصحابة :
وزعم من أشكل بهذا : إنّ الصحابة - بعقيدة الشيعة الإمامية - لم يعملوا بهذا النصّ الالهي الثابت، واستحلّوا خلافه.. وهذا المعتقد في كلّ مذهب منطقي مستقيم التفكير كفر ، فهو جحود وإنكار لبعض الدين المعلوم بالضرورة ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف تستقيم هذه النتيجة مع عظمة معلّمهم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فهل أنفق سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام أكثر من عشرين سنةً يربّيه من أجل أن يصبحوا خونةً في النهاية؟!

جواب الإشكال الأول :

خروج الصحابة على أوامر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم :
إنّ خروج كثير من الصحابة على أوامر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، التي هي أوامر إلهية ، وتلكّؤهم في العمل بها ، بل عملهم على خلافها ، أمرٌ مشهور في سيرتهم في حياة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كما حدث في مخالفتهم أمره بقتل ذي النديّة (1)، وفي واقعة أحد (2) وما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة كادت أن تودي بحياة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي واقعة حنين

(1) مسند أبي يعلى 1 : 90 | 90 . والاصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر 2 : 341 . ومسند أحمد بن حنبل 3 : 5 .
(2) تاريخ الطبري 2 : 197 . والكامل في التاريخ ، لابن الأثير 2 : 154 . وطبقات ابن سعد 2 : 47 . والسيرة الحلبية 2 : 236 .

(67)

حيث ولى بعضهم الأدبار ، ثم ألم يسمع هذا الزاعم بالرزية كل الرزية على حدّ تعبير حبر الأمة عبد الله بن عباس ؟! وذلك : أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم طلب دواةً ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده - على حدّ تعبيره صلوات الله وسلامه عليه - فاختلفوا وتنازعوا ، وقالوا قولةً منكّرة : إنه هَجَرَ ، حتى اضطر أنصاره فلفظوها بعبارة (قد غلب عليه الوجد) ، وإليك ذلك في صاحبهم:

جاء في صحيح البخاري «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هلمّ أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده ، فقال عمر : إنّ النبي قد غلب عليه الوجد وعندكم القرآن: حسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل الدار فاختموا ، منهم من يقول قَرَّبوا يكتب لكم النبي كتاباً لن

تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر ، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوموا... (1).
ثم أين صاحب الإشكال من قضية سرية أسامة ، ومخالفتهم له صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من مورد فيها ، حتى اضطر صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن يخرج وهو في شدة مرضه ويجمعهم ويخطب فيهم قائلاً : أنفذوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عن جيش أسامة (2).
وأما مخالفتهم بعد موته صلوات الله وسلامه عليه وآله وتبديلهم

(1) صحيح البخاري 1 : 37 كتاب العلم و 8 : 161 كتاب الاعتصام و 6 : 11 - 12 . وصحيح مسلم 3 : 1257 | 1637 آخر الوصية .
ومسند أحمد بن حنبل 1 : 32 .
(2) الملل والنحل ، للشهرستاني 1 : 29 . وقريباً منه في : الطبقات الكبرى ، لابن سعد 2 : 248 . والكمال في التاريخ ، لابن الاثير 2 : 218 . ومغازي الواقدي 2 : 1121 .

(68)

وتحريفهم فدونك حديث الحوض يحكي لك هذه القصة ، وينبئك بهذه المسألة ، فقد أخرج البخاري في باب الحوض عن أبي هريرة أيضاً أنه كان يحدث : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي فيقول : إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك ، إنهم ارتدوا على أعقابهم القهقري (1).

الإشكال الثاني :

ثناء القرآن على الصحابة وذلك لا يتسق مع اعتقاد مخالفتهم النص :
من إشكالاتهم المتهافئة الاحتجاج بثناء القرآن على الصحابة من المهاجرين والأنصار ، ثم أخذوا يتساءلون : كيف يتسق هذا مع المخالفة الكبيرة للنص لو كان موجوداً ؟

جواب الإشكال الثاني :

القرآن لم يثن إلا على المخلصين من الصحابة :
إن في الصحابة كراماً بررة رضي الله عنهم قاتلوا بين يدي الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فنالوا شرف الشهادة ، في بدرٍ وأحدٍ وحنين وغيرها ، ومنهم من استقاموا على سنته ، واتبعوا أقواله ، وتعبّدوا بأمره ونهيه ، فهولاء لا ريب إنهم محل ثناء القرآن الكريم ، وتقديس المسلمين . ومنهم من عارضوه وخالفوه ، وأغضبوه وآذوه ، فأولئك الذين وصفهم القرآن الكريم

(1) صحيح البخاري 8 : 150 كتاب الرقائق .

(69)

ب (الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) (1) وب «النفاق» . قال تعالى : (وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ) (2). ونضيف إلى ذلك : إن أصحاب النبي موسى عليه السلام ، قد عبدوا العجل (وَأَصْلَهُمُ السَّامِرِيُّ) (3) فلم يقدر ذلك في عظمة النبي موسى عليه السلام ، ولا في جهده وجهوده التربوية التي بذلها في تربية أصحابه ، ولكن زينت لهم أنفسهم أمراً وأكثرهم للحق كارهون .

الإشكال الثالث :

حول ثناء الإمام علي عليه السلام على الصحابة :
إن الإمام علياً عليه السلام قد أثنى عليهم كثيراً عندما كان يذم في خطبه من يدعون أنهم أصحابه ، ويقارنهم بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكيف يصح مثل هذا الثناء عليهم مع فرض اغتصابهم حقه ؟

جواب الإشكال الثالث :

توضيح موقف الإمام علي عليه السلام وشيعته من الصحابة :
نعم ، كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصحاب بررة ، استشهد كثير منهم في معارك الإسلام الأولى في حياة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كما إن كثيراً منهم ظل مع أمير المؤمنين متبعاً وأمر الرسول العظيم في موالاته الإمام علي عليه السلام ، وفي

-
- (1) المائدة 5 : 52 .
(2) التوبة 9 : 101 .
(3) طه 20 : 85 .

(70)

معادة من يعاديه ، وكان منهم عمار الذي قتلته الفئة الباغية (معاوية وأتباعه) ، وكان منهم كثيرون استشهدوا في صفين والنهروان (1) فهؤلاء جميعاً هم محل ثناء الإمام علي عليه السلام وتبجيله، وهم ممن نجلهم ونعظمهم . أما من أنكر النص وتقدم على الإمام أو بغى عليه أو نكث بيعته أو مرق عن الدين ، فهؤلاء جميعاً يتحملون وزر ما ارتكبوا من البغي والعدوان، ونحن نتبرأ من أعمالهم ، فمعاوية مثلاً أحد هؤلاء قال فيه الحسن البصري وهو من أجلة التابعين : «أربع خصال كن في معاوية ، لو لم يكن فيه إلا خصلة واحدة لكانت موبقة: انتزأه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلفه بعده ابنه يزيد سكيراً ، وادعاه زياداً ، وقتله حجر بن عدي الكندي وأصحاب حجر ، فيا ويلاً له من حجر» (2).
نعم ، إن الشيعة تفتخر وتقدر وتعظم من وقف من الصحابة الأجلاء مع الإمام علي عليه السلام في حروبه ، إتباعاً لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حرب علي حربي وسلمه سلمي (3). وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، واخذل من خذله وانصر من نصره (4). فلا ريب ولا شك بأن من نصر الإمام علياً ووالاه وعادى من يعاديه

- (1) تراجمهم في الاصابة ، لابن حجر . وأسد الغابة ، لابن الاثير . والاستيعاب ، لابن عبدالبر بهامش الاصابة .
(2) الكامل في التاريخ 3 : 487 . والموفقيات ، للزبير بن بكار تحقيق الدكتور سامي مكي العاني : 577 .
(3) سنن الترمذي 5 : 360 . وشواهد التنزيل ، للحسكاني 2 : 27 .
(4) أسد الغابة 2 : 290 في ترجمة زيد بن شراحيل الانصاري ، وفيه ذكر المناشدة . وسنن الترمذي 5 : 291 . وصحيح مسلم 4 : 1874 . ومسند أحمد بن حنبل 4 : 281 .

(71)

نحن نفتخر به، وأما من تقمّص الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن قاتل الإمام علياً عليه السلام وعاداه وبغى عليه ونكث بيعته ومزق عن الدين كمعاوية وكالخوارج الذين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتالهم (1)، فلا شك بان شيعة الإمام علي عليه السلام ترى أن من العدل أن لا يتساوى هؤلاء وأولئك قال تعالى : (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) (2).
وأما عن موقف أمير المؤمنين علي عليه السلام من الثلاثة ، فالثابت تبرمه وشكايته المتكررة منهم وقد مرّ ما يدل عليه في مقدمة البحث وسيأتي ماله صلة وثيقة بمواقفه معهم .

الإشكال الرابع :

قبول الإمام علي عليه السلام بمبدأ الشورى :
واشكّلوا أيضاً بان للإمام علي عليه السلام أقوالاً ثابتة عند الشيعة (منقولة في نهج البلاغة) . ومنها قوله عليه السلام : إنما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضياً .. (3).

جواب الإشكال الرابع :

لم تكن شورى بل كانت فتنة :
إنّ الحجة في كلام الإمام عليه السلام قائمة على المحتج ؛ فكلام الإمام هنا

- (1) مسند أحمد بن حنبل 3 : 15 . وسنن ابن ماجة 1 : المقدمة باب 11 .
(2) السجدة 32 : 18 .
(3) نهج البلاغة ، ضبط الدكتور صبحي الصالح : 500 كتاب 6 من باب الرسائل .

(72)

صريح وواضح ، وهو أقرب إلى التعريض والإنكار منه إلى الإقرار ، إذ متى اجتمع المهاجرون والأنصار على رجلٍ يا ترى؟!
أفي السقيفة؟! ، ونزاعهم مشهور ، وقولتهم معروفة «منّا أمير ومنكم أمير..» ثم كانت الفتنة حين صفق عمر بن الخطاب على يد أبي بكر مبيعاً وتلاه أبو عبيدة(1):

وكان ما كان مما لست أذكره..

أو ليس من العجب أن ينسى طالب الحق ومدعي الانصاف امتناع سيد الخزرج سعد بن عباد ، ومقولة الحباب بن المنذر : إن شئتم لنعيدنّها جذعة (2) . ثم امتناع بني هاشم والزبير وطلحة وغيرهم كثير ، فأين الاجتماع المزعوم !؟

وقد قال عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة وقي الله المسلمين شرها (3) ، وقال : فمن عاد لمثلها فاقتلوه ، فلو كانت باجماع لما صحّ هذا القول من عمر . هذا وقد قالت الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبتها : خوف ألفتة زعموا ، ألا في الفتنة سقطوا وإن جهنم لمحيطة بالكافرين (4).

تبرّم أمير المؤمنين عليه السلام من خرافة الشورى :

وأما خلافة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان فهذا كلام أمير المؤمنين

-
- (1) تاريخ الطبري 3 : حوادث سنة 11 هـ السقيفة .
 - (2) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 6 : 8 . و 2 : 21 - 66 .
 - (3) صحيح البخاري 8 : 210 باب رجم الحبلى من الزنا .
 - (4) شرح نهج البلاغة 16 : 234 .

(73)

علّي عليه السلام فيها :

فيا عجباً !! بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته ، لشد ما تشطّراً ضرعيها ! فصيرها في حوزة خشنة... فمّني الناس لعمر الله - بخبط وشماس وتلون واعتراض ، فصبرت على طول المدة ، وشدة المحنة حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني أحدهم فيا لله وللشورى..(1).

فكفى بذلك إنكاراً من الإمام عليّ عليه السلام ، ولا يُقال إذن لماذا سكّت الإمام ؟ ولماذا قبل الدخول في الشورى !؟ فاسمع جوابه واضحاً صريحاً في نفس الخطبة:

أما والله لقد تقمّصها فلان (يعني : أبا بكر) وإنه ليعلم أنّ محليّ منها محلّ القطب من الرجا ، ينحدر عنّي السيل ولا يرقى إليّ الطير فسدلت دونها ثوباً ، وطويت عنها كشحاً ، وطفقت أرتأى بين أن أصول بيدي جدّاء أو أصبر على طخية عمياء يهرم فيها الكبير ، ويشيب فيها الصغير ، ويكدر فيها مؤمن حتى يلقي ربّه..

ثم يقول : فيا لله وللشورى متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم حتى صرّث أقرن إلى هذه النظائر ! لكنّي أسفقت إذ أسفوا ، وطرت إذ طاروا ، فصغا رجل منهم لضغنه ومال الآخر لصهره مع هنّ وهنّ الخ (2).

فإن قالوا : إن هذه الخطبة ربما تكون غير صحيحة .

-
- (1) نهج البلاغة ، ضبط الدكتور صبحي الصالح خطبة رقم 3 : 48 . وشرح النهج لابن أبي الحديد 1 : 151 .
 - (2) نهج البلاغة ، خطبة رقم 3 «الشكشقية» .

(74)

فنقول : إنّ هذه الخطبة ما هي إلا واحدة من كلمات الإمام عليّ عليه السلام التي تفصح عن شكايته ، فإن شئتم أن تصدّقوا بها فشانكم ، وإن شئتم تكذيبها فليس لكم أن تحتجوا بأيّ كلام في النهج ، إذ ليس من الانصاف الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض ، وعلى الرغم من هذا سنحيل القارئ إلى من أخرج تلك الخطبة وهم :

- 1 - ابن النديم في الفهرست : 224 .
 - 2 - ابن عبد ربه الاندلسي (ت328هـ) في العقد الفريد .
 - 3 - ابن الجوزي في المناقب .
 - 4 - الأبي في نثر الدرر ونزهة الأديب .
 - 5 - سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص : 133 وغيرهم .
- وتفسير هذه الخطبة واضح لا يحتاج إلى بيان ، فهو ينطق بالحجة على المحتج .

الإشكال الخامس :

حول بيعة الإمام علي عليه السلام للثلاثة :
وأشكلوا ببيعة الإمام عليّ عليه السلام للثلاثة - أبي بكر وعمر وعثمان - وزعموا انه لا يجاب عن تلك البيعة بتوخي المصلحة ، أو بالتقية ، أو بالاكراه ، فكلّ ذلك يؤدي إلى انتقاص في حق سيدنا الإمام عليّ عليه السلام .

جواب الإشكال الخامس :

سبب بيعة الإمام عليه السلام بعد الامتناع :

أما مسألة الاكراه على البيعة ، وعدم مبادرته إليها بنفسه ، فقد تناقلها أهل التواريخ والسير :
أخرج البخاري : «أن علياً امتنع عن البيعة لمدة ستة أشهر حتى توفيت فاطمة الزهراء عليها السلام» (1).
وفي خطبة للإمام علي عليه السلام يبين بوضوح أسباب بيعته ، ويفصح عن سرّها فلا يبقى تأويل لمتأول : فاستمع
أيّها المنصف لما يقول عليه السلام :

أ - وأيم الله لولا مخافة الفرقة ، وأن يعود الكفر ويبور الدين ، لغيرنا ذلك ، فصبرنا على بعض الألم (2).
ب - وقال عليه السلام في نهج البلاغة : «فَنظَرْتُ ، فإذا ليس لي معين إلاّ أهل بيتي، فَضَنَنْتُ بهم عن الموت ،
وأغضيتُ على القذى وشربتُ على الشجا ، وصبرتُ على أخذ الكظم وعلى أمرٍ من طعم العلقم» (3) فهل يمكن أن
يؤتى ببيان أوضح من هذا؟!
وإذن ، فما وجه الانتقاص بعد هذا التذمر والشكوى ؟ وهو عليه السلام أعلم بالحال وبالمآل .

(1) صحيح البخاري 5 : 288 . وتاريخ الطبري 2 : 234 .

(2) مستدرک نهج البلاغة 1 : 248 للشيخ المحمودي .

(3) نهج البلاغة ، ضبط الدكتور صبحي الصالح : 68 الخطبة 26 .

(76)

نعم ، لو لم يحتج عليهم وخرج إلى السقيفة يسعى ، وترك الجسد الطاهر مسجّياً وصفق على أيديهم فوراً لكان ثمة
وجه لمثل هذا الاحتجاج .

الإشكال السادس :

حول حديث الغدير وعدم دلالاته على النصّ بالخلافة :

ومن إشكالاتهم الواردة حول النصّ زعمهم أن لا دلالة في حديث الغدير على الخلافة مع أنّه عمدة الشيعة في المقام
، وحجتهم في ذلك كما تجدها في بعض الكتابات الهزيلة المتهافئة - ما نسب إلى الحسن المثنى بن الحسن السبط
من أنّهم سألوه عن حديث من كنت مولاه ، هل هو نصّ علي خلافة الإمام علي عليه السلام ؟ قال : لو كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أراد خلافته بذلك الحديث لقال قولاً واضحاً هكذا : «يا أيّها الناس هذا ولي أمري والقائم
عليكم بعدي فاسمعوا واطيعوا..» ثم قال الحسن (المثنى) «أقسم بالله لو أثار علياً لأجل هذا الأمر ولم يمتثل علي
لأمر الله ورسوله ولم يُقدّم على هذا الأمر لكان أعظم الناس خطأ بترك امتثال ما أمر الله ورسوله به...».

جواب الإشكال السادس :

وبيان تهافتة وما نقوله في تفنيده :

إنه على فرض صحة ما نسب إلى الحسن هنا ، فإنَّ الاعتراض على حديث الغدير يمثل ذلك لمن أعجب العجاب ، ولا يتصور أن يصدر ممن

(77)

له معرفة بفقهِ العربية ، فضلاً عن أحاط علماً بأجواء حديث الغدير ، والقرآن الحافّة به ، والشواهد المعززة والفهم العرفي للصحابة وغيرهم منه ، فالقوم شهدوا يوم الغدير ، بعد رجوعهم من حجة الوداع ، بطلب الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم الاجتماع في ذلك المكان ، وفي مثل ذلك الحرّ القانظ وفي الهجيرة ، وفي مفترق الطرق ليلبّغهم ما أمره به ربّه جلّ وعلا وبعد أن مهّد لهم قانلاً : أسئت أولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا بلى يا رسول الله. ثم كررها عليهم ثم أعقبها قانلاً : من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله (1). ولقد فهم الصحابة من ذلك بدون عناء وتكلف أنه مولاهم بمعنى أميرهم ، فأسرعوا يسلمون عليه بإمرة المؤمنين ، واستأذن الشاعر حسان بن ثابت أن يقول شعراً بالمناسبة وفيه تصريح وتهنئة بإمرة المؤمنين (2). هذا ، وقد نزل قول الله تعالى بعد ذلك التبليغ مباشرة (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) (3) نقل

- (1) مسند أحمد بن حنبل 4 : 281 ، وفي غير موضع . والغدير ، للعلامة الاميني ففيه كفاية لما نقله من طرق الحديث ورواته الذين بلغوا حد التواتر .
(2) تجد تهنئة الشيخين و كبار الصحابة لأمير المؤمنين عليه السلام بمناسبة يوم الغدير في : التفسير الكبير ، للفخر الرازي في تفسير قوله تعالى : (يا أيها الرسول بلغ ..) . تاريخ بغداد 8 : 290 . فيض القدير 6 : 217 . ذخائر العقبى : 68 . الرياض النضرة 2 : 170 . وتجد شعر حسان في تلك المناسبة أيضاً في : مناقب الخوارزمي : 135 | 152 . فراند السمطين 1 : 73 | 39 . تذكرة الخواص : 80 . بحار الانوار 37 : 150 . سفينة البحار 2 : 306 .
(3) المائدة 5 : 3 .

(78)

ذلك الواحدي(1)، وهي رواية عند السيوطي (2). هذا ولم يكن حديث الغدير الأول والأخير في هذه المسألة أعني في استخلافه صلوات الله وسلامه عليه الإمام علياً عليه السلام ، وتنصيبه عليهم ولياً وأميراً ووصياً . ولا شك هذا يدلُّ على الافتراء المكشوف على الحسن المثنى وتلفيق هذا الكلام عليه ؛ لأنّ العلويين من الحسينيين والحسينيين هم أعرف الناس بهذه الحقيقة التي يعرفها الأصحاب النجباء البررة ، وقد قدمنا التصريحات على ما نقله أصحاب السير والتواريخ في المباحث السابقة ، وما أورده الصحاح والمسائيد في هذه القضية مثل حديث الدار ، وحديث خاصف النعل، وحديث المنزلة ، وحديث الثقلين المتواتر وغيرها كثير (3). أما لماذا لم يقم - أو لم يُقدم على هذا الأمر ، ولم يمتثل - كما أشار إليه المحتج بما نسب إلى الحسن المثنى ؟ فقد يحسن أن تُراجع الخطبة الشقشقية للإمام عليّ عليه السلام كما في نهج البلاغة وشرحها عند ابن أبي الحديد . ولعل من المناسب أن نشير هنا إلى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عهد إليه ووصاه بوصايا لم يعهد بمثلها لأحد ، على ما ذكر ابن عباس . فقد روى في

- (1) أسباب النزول ، للواحدي : 135 .
(2) الاتقان 1 : 75 .
(3) التاج الجامع للأصول ، للشيخ منصور علي ناصف 3 : 335 وما بعدها باب فضائل علي.

(79)

الحلية(1) عنه : قال كُنَّا نتحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى عليّ سبعين عهداً لم يعهد إلى غيره.. وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المقام بعد أن ذكر قصة تولي القوم الخلافة قال : فرأيت الصبرَ على هاتا أحجى... .
ثم ليعلم : ان كلام الحسن المثنى - علي فرض ثبوته - هو ليس كما تأوله البعض «بأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لو آثرا علياً لأجل هذا الأمر (يعني الخلافة) ولم يمتثل له ، ولم يقدم عليه ، لكان أعظم الناس خطأ بترك امتثال ما أمر الله ورسوله به» !! .
وذلك : أنا لو سلمنا أنه لم يقع الاحتجاج بالنص ، فلا نسلم أن ذلك دليل على عدمه أولاً ، ولا على أن عدم الاحتجاج به خطأ ؛ لأن من يتجرأ على بيت فاطمة عليها السلام ويتناول على باب الإمام علي عليه السلام ويقول ومعه رجاله : «والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنّها على من فيها» !! فقيل له : يا أبا حفص إن فيها فاطمة. فقال : وإن (2)!!! لا يبعد منه إطلاقاً دفع النص فيما لو احتج به الإمام علي عليه السلام ، ولو بمكابرته ، وتكذيبه ، فيحصل من الضرر بالاحتجاج به أضعاف ما يحصل بتركه ، فطرح ذلك كان حكمة وتدبيراً في وقت توجه الضرر إليه حتى قال في مناسبة أخرى لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين (3).
لا يقال : إنه عليه السلام لو احتج بالنص لعرفه جمهور أهل السنة .
لأننا نقول : اطراح غير الشيعة لمثل هذا وارد ؛ لأن الاحتجاج بالنص

- (1) حلية الأولياء ، لأبي نعيم الإصفهاني 1 : 68 .
(2) تاريخ الطبري 3 : 202 . والإمامة والسياسة ، لابن قتيبة 1 : 19 - 20 .
(3) نهج البلاغة ، خطبة 74 .

(80)

لابد وأن تكون فيه حجة لشيئته ، ويلزم منه أن يكون كل ناقل له شيعياً ، لوجود الصارف الأموي عنه .

الإشكال السابع :

مدح الإمام علي عليه السلام للثلاثة ومصاهرته لبعضهم ، وتسمية أولاده باسمانهم ومعاتبتهم بلين ورفق :

ومن أتفه اشكالاتهم على النص ، قولهم :
وماذا يقال عن مدحهم في (النهج) ، وعن مصاهرته (كتزويج ابنته أم كلثوم من عمر) ، وعن تسمية أولاده باسمانهم حتى معاتبة عثمان في النهج معاتبة الأخ المحب المشفق !!!.

جواب الإشكال السابع :

أولاً : بطلان حجة المدح لثبوت القدح فيهم :

أما عن هذه الحجة الباردة فعلى القائل أن يتذكر قوله تعالى دائماً : (أَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا..) (1).
فما نقله عن النهج ، ولم يفهم حقيقته ، يبينه قول أمير المؤمنين عليه السلام : فيا عجبا !! بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته ، لشد ما تشطرا ضرعها ، فصيرها في حوزة خشاء يغلظ كلّمها ، ويخشن مسها ،

(1) البقرة 2 : 85 .

(81)

ويكثر العثار فيها (1).
أما مسألة التأويلات الفاسدة التي يلجأ البعض إليها في مثل هذه الموارد ، فلا تجدي نفعاً لمن ألقى السمع وهو شهيد ، ولمن رام الحقيقة ، وإلا فإنه لا يضيع على من اتبع الهوى مخرج وتأول .
ثم ما المانع أن يكون المدح من الإمام علي عليه السلام لهم ووصفه لهم بالخلافة ، قد صدر منه تقية ؟
لا يقال : إن التقية مرتفعة .
لأننا نقول : كيف وقد أخرج عليه السلام من منزله يقاد قهراً ليكره على البيعة (2).
ثم كيف ، وقد اتقى قبله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في الأثر الصحيح : بنس أخو العشيرة لما في خلق ذلك الرجل من الشكاسة والخشونة (3).
وهل يستلزم المدح على فعل معين أكثر من التشجيع على المناورة عليه ، ومتى كان الممدوح أحق من المادح بالخلافة !!! ثم هل أبقت الشكسية للمدح عيناً أو أثراً ، وهنا لا بد من الإشارة إلى نكتة طريفة وهي أن المدح لا يدل على تعديل وفي الشكسية جرح ، وأن الجرح هو المتعين للأخذ مع كونه المتقدم في حالة التساوي .
هذا ، وقد ورد من طرق صحيحة تفرغهم ولوهم وبيان خطئهم وما

- (1) نهج البلاغة ، ضبط الدكتور صبحي الصالح خطبة 3 «الشكسية» .
(2) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 6 : 49 - 50 . وتاريخ الطبري 2 : 448 ، حوادث سنة 11 هـ حديث السقيفة .
(3) صحيح البخاري 8 : 38 كتاب الاكراه باب المداراة مع الناس .

(82)

ارتكبه في حق الامة عندما حرموها من إمامة وخلافة أمير المؤمنين عليه السلام ، وما جرّ على الامة ذلك من الويلات والنكبات وتسلط الفساق والفجار على رقاب المسلمين ، وهذا ما أشارت إليه عائشة زوجة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم (1).

وكل هذا مسطور في محاوره عبد الله بن عباس لعمر كما نقلها الزبير بن بكار في الأخبار الموفقيات ، ونقلها ابن أبي الحديد في شرح النهج (2).

ما أشارت إليه الزهراء عليها السلام في خطبتها :

وأما عن خطبة سيدة النساء سلام الله عليها كما نقلها ابن طيفور في بلاغات النساء . فقد كشفت الكثير ونبّهت الأمة إلى ما سيلحقها من الويلات ويكفي أنها صلوات الله عليها ماتت غاضبة عليهما (3)، ودفنت ليلاً دون أن يحضروا جنازتها(4)، وفي ذلك أبلغ دليل وأقوى حجة على ما كانوا عليه من الحال (5).

ثانياً : حجة المصاهرة :

وأما عن خبر تزويج أم كلثوم من عمر فقد طال الكلام حوله ، ولم يلتفت المستدل إلى أنّ أهل البيت عليهم السلام قد أصلوا قاعدة عامة اقتداء بجدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاصتها التعامل مع المسلم على ظاهر إسلامه

(1) الدر المنثور ، للسيوطي 6 : 19 .

(2) شرح النهج 6 : 45 .

(3) صحيح البخاري 8 : 286 .

(4) شرح النهج 6 : 48 - 50 . وصحيح البخاري 5 : 177 باب غزوة خيبر .

(5) صحيح البخاري 5 : 288 . وصحيح مسلم 3 : 138 .

(83)

دون الفحص عن خفاياه ونواياه ، ويكفي في التزويج الإسلام على أنّ في بعض طرقنا ما يدل على الاتقاء في ذلك التزويج على فرض صحته ، وذهب فريق آخر إلى إنكار الموضوع واستدلوا عليه بجملة من الأدلة . ومهما يكن فإن المصاهرة لاتدل على أكثر من اتصال الوشائج والروابط وإحياء السنّة أما أن تدل على أرجحية الصهر فدون إثباته خرط القتاد . ولقد كان من أصهار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبناء أبي لهب ، وأمهما حمالة الحطب!

ثالثاً : حجة التسمية :

وأما عن حجتهم بتسمية أهل البيت عليهم السلام باسماء الثلاثة فهو من المضحكات حقاً لأنك واجد في أسماء أخلص الموالين لأهل البيت عليهم السلام من تسمى باسم يزيد ، أو معاوية ، أو مروان ، أو عبيدالله ، أو زياد وغيرها من الاسماء التي صادف وأن حملها طواغيت الأمة وفراعنتها ، كما أنك واجد في الطرف المقابل من تسمى بعلي مع بغضه لأمير المؤمنين علي عليه السلام ، كعلي بن الجهم الشاعر المشهور بنصبه .

رابعاً : حجة المعاتبة :

أما معاتبة عثمان في النهج (1) فهو منهج عند الإمام في إدانة المتعاقبين على الخلافة ، والكشف عن أعمالهم بأسلوبه الخاص الذي يتحرى فيه - كما هو دأبه - مصلحة الإسلام العليا ، فتقديم النصيح والمشورة لهم هو أحق بها من غيره .

(1) نهج البلاغة ، ضبط الدكتور صبحي الصالح خطبة 3 «الشقشقية» .

(84)

ولهذا نجد الإمام الحسن عليه السلام يقول لرسول معاوية بعد أن دعى الرسول على معاوية : لا تخن من انتمك ، وحسبك أن تحبني لحب رسول الله ولأبي ولأمي ، ومن الخيانة أن يثق بك قوم وأنت عدو لهم وتدعو عليهم(1). فهل يحمل هذا على حب السبط عليه السلام لابن أكلة الأكباد ؟ فهذا نظير لذاك .

الإشكال الثامن :

عدم معرفة زيد الشهيد بالنص لعدم تواتره :

قالوا : لو كانت الإمامة بالنص معروفة عند أهل البيت عليهم السلام فكيف دعا زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام لنفسه.. وهذا يتعارض مع دعوى الشيعة بتواتر النص ، وعلى فرض وجوده فهو من الأحاد ولا عبرة بالأحاد في الأصول .

جواب الإشكال الثامن :

معرفة زيد الشهيد بالنص واثبات تواتره :

إنّ هذا من الافتراء على زيد الشهيد رضي الله عنه ، وخير دليل على ذلك هو أنّ الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام قال للمأمون وهو يحدثه عن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام الشهيد : إنه كان من علماء آل محمد ، غضب الله تعالى فجاهد أعداءه ، حتى قتل في سبيله ، ولقد حدثني أبي موسى بن جعفر أنه

(1) التتشراف بالمنن ، لابن طاووس : 363 .

(85)

سمع أباه جعفر بن محمد يقول : رَحِمَ اللهُ عَمِي زَيْدًا ، إنه دعا إلى الرضا من آل محمد ، ولو ظفر به لوفى بما دعا إليه.. إن زيد بن علي لم يدع ما ليس له بحق ، وإنه كان أتقى لله تعالى من ذلك ، إنه قال : أدعوكم إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم (1). وفي رواية أنه ذكر بين يدي الإمام الصادق من خرج من آل محمد ، فقال عليه السلام : لا أزال أنا وشيعتي بخير ما خرج الخارجي من آل محمد ، ولو ددت أنّ الخارجي من آل محمد خرج وعليّ نفقة عياله(2). ومواقف الصادق عليه السلام مع أولاد عمومته من بني الحسن تعرب عن شدة أسفه وحزنه لما لاقوه من كيد الظالمين ، وفي الكافي وغيره عشرات الروايات الدالة على ذلك .

أما كون النص متواتراً فنعم هو متواتر عند المسلمين ، فلقد جاءت الروايات تترى في مناسبات جمّة ، وفي موارد لا تحصى كثيرة ، فدونتك حديث الدار (3) ، وحديث المنزلة (4) ، وحديث الثقلين (5) ، وحديث الأئمة اثنا عشر كلهم من قريش (6) ، وحديث من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية (7) فضلاً عن حديث الغدير الذي اعترف بتواتره

-
- (1) وسائل الشريعة ، للحر العاملي 15 : 54 ، كتاب الجهاد .
 - (2) السرائر ، لابن ادريس الحلي 3 : 569 .
 - (3) تقدم ذكره والاشارة الى بعض مصادره .
 - (4) صحيح البخاري 5 : 81 باب 39 .
 - (5) صحيح مسلم 4 : 1873 . وسنن الترمذي 5 : 596 .
 - (6) صحيح البخاري 4 : 164 باب الاستخلاف . وصحيح مسلم 2 : 119 كتاب الامارة .
 - (7) بهذا اللفظ في شرح المقاصد للتفتازاني... وبالفاظٍ أخرى في مصادر كثيرة جداً كما تقدم.

(86)

الجُمّ الغدير من الفريقين ، وكلها نصوص صريحة قطعية متواترة في المقام ، ولكنّ منهج المخالفين لأهل البيت عليهم السلام ، يصرفون النصوص عن ظواهرها ، ويتأولونها كما يشتهون ، وكذلك كانت نظريتهم وقانونهم كلما جوبهوا بالحق لجأوا إلى التأويل الباطل (1) أو تكذيب الاحاديث كلما أعوزهم الدليل على ما يقولون كابن تيمية ونظرانه .

ثمّ ليعلم هنا أنّ هذا الادعاء واضح الفساد من أصله ؛ لأنّ المخالف لشريعة الإمام عليّ عليه السلام قسمان : قسم ينظر في أخبار الشيعة ويطلع على أقوالهم ، وفي هذا القسم من يمنعه اعتقاده عن اعتقاد صحتها ، ومنهم المكابر ظاهراً لا باطناً طلباً لحطام الدنيا وتوصلاً إلى المقاصد العاجلة ، ومنهم المقرّ المعترف الساتر لأمره ، ومنهم المقرّ المعترف الصادح بالحق .

وأما القسم الثاني ، فهم من دعاة التعصب الذين لا ينظرون في أخبارنا البتة ويطرحونها حتى كأنّ - في عقيدتهم - لا تجتمع الوثاقّة والتشيع في شخص مسلم ولذلك فهم لا يعملون بأخبارنا لإهمالهم لها ، والمنكر لتواتر النصّ لا يصعب علينا تشخيص موقعه بينهم .

أما زعمهم إنّ النصّ لم يعرفه أهل البيت ، وإنّهم أنكروه ! فهو قولٌ في غاية الغرابة ، بل هو مُنكّرٌ للغاية ، لأنّ المطلع على التاريخ وكتب الصحاح والسيرة تتجلى أمامه الحقيقة الناصعة بمعرفة خصوم أهل البيت عليهم السلام

(1) تأويلات ابن تيمية الفاسدة التي لا تقوم على مستند علمي في كتابه منهاج السنّة مثلاً . وكذلك ما نقله في كتاب دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة) ، للدكتور أحمد محمد أحمد جلي 1988 م ، لاحظ تخبطهم وتعسفهم في تفسير الآية 55 من المائدة وقارن مع ما جاء في تفسير الكشاف 1 : 649 .

(87)

للنص فكيف بأهل البيت ومن ينتمي إليهم؟! ، ودونك المحاوراة التي جرت بين عمر بن الخطاب وبين ابن عباس ، ونقلها ابن أبي الحديد في شرح النهج (1) . نقلتها حرفياً كالاتي : «روي أنّ ابن عباس رضي الله عنه قال : دخلت على عمر في أول خلافته وقد ألقى إليه صاع من تمر فدعاني إلى الأكل...
 قال : (عمر) : يا عبد الله عليك دماءُ البُدن إن كتمتها ، هل بقي في نفس (عليّ) شيء من أمر الخلافة ؟ قلتُ : نعم ، قال : أيزعم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصّ عليه ؟ قلتُ (والقول لابن عباس) نعم ، وأزيدك ، سألتُ أبي عما يدعيه ، فقال : صدّق ، فقال عمر : لقد كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمره نرؤ من قول لا يثبت حُجّة ، ولا يقطع عُذراً ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه فمَنعتُ من ذلك» (2) وفيه إشارة إلى قوله هجر رسول الله أو غلبه الوجع حسبنا كتاب الله ، على ما نقل البخاري (3).
 وراجع : المحاوراة في تاريخ الطبري وما نقله عن عمر بن الخطاب من قوله لابن عباس : «إنّ قومكم يكرهون أن تجتمع فيكم النبوة والخلافة..» (4) .
 وهناك ما هو أصرح وأبلغ ، وهو حديث المناشدة . فراجع في مسند أحمد من أكثر من طريق وفيه : فقام ثلاثون صحابياً فشهدوا بحديث الغدير (5) .

- (1) شرح النهج 12 : 20 - 21 .
 (2) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 12 : 20 - 21 .
 (3) صحيح البخاري 8 : كتاب الاعتصام .
 (4) تاريخ الطبري 2 : 577 .
 (5) مسند أحمد بن حنبل 1 : 88 ، 118 . وأسد الغابة ، لابن الاثير 2 : 233 . وحنية الاولياء ، لابي نعيم الاصبهاني 5 : 26 .

(88)

الإشكال التاسع :

انقطاع سلسلة الإمامة عند الشيعة بالإمام العسكري عليه السلام :

وقد زعموا بان عقيدة الشيعة بوجود الإمام المهدي عليه السلام تقوم على ادعاء نائب واحد وبه يثبتون وجوده وامامته .

جواب الإشكال التاسع :

وما نقول في جواب هذا الإشكال : أنه قد أثبت الشيعة بمئات الكتب المطبوعة أدلتهم على تواتر ولادة الإمام المهدي عليه السلام واستمرار وجوده الشريف وغيبته ، فهل يريد منا المفترون أن نكتب لهم موسوعة في الإمام المهدي عليه السلام كجواب على افتراء نمقوه بسطر واحد؟!
 إننا نذكر بأن من جملة أدلتهم على ما أنكروه ، استدلالهم باعترافات علماء العامة بذلك وعلى حسب القرون ، ابتداءً من القرن الرابع الهجري إلى القرن الرابع عشر الهجري ، حتى بلغوا مائة وثمانية وعشرين شخصاً بين عالم وفقهيه ومحدثٍ ومفسرٍ ومؤرخٍ ، وقد ذُكرت اسماؤهم ، وبيّنت أقوالهم في بعض الدراسات تفصيلاً (1).

(1) دفاع عن الكافي ، للسيد ثامر العميدي 1 : 567 - 592 . وقد كان لمركز الرسالة شرف الاسهام في بيان هذه الحقيقة الناصعة في اصداره الأول بعنوان : (المهديالمنتظر في الفكر الإسلامي) ، فراجع .

(89)

المبحث الرابع

تهافت العامة واضطرابهم في الإمامة والخلافة

لقد وقعت بعض المذاهب والفرق الإسلامية بتهافت كثير وتناقضات صارخة في كثير من معتقداتها ومقولاتها.. ونعني بها : المرجنة ، والأشاعرة ، والحشوية ، والمجسمة ، والسلفية ، وورثة ذلك الخليط الوهابية المعاصرة . وقد سطر كلٌّ منهم من بدع الآخر الشيء الكثير جداً.. (1) وهي منازعات معروفة بينهم ، وقد يحاول بعض علمانهم إخفاءها والتنكر لها مخادعةً للبسطاء الذين لا يقرءون ولا يبحثون عن الواقع !
ولعل من أهم ما وقعوا فيه من تهافت : مقولاتهم المتذبذبة في الإمامة والخلافة ، ينتقلون من قول إلى قول مع تقلب الصيغ التاريخية، كاشفين عن فراغ تام في الرؤية لهذا الموضوع المهم ، فكلما وصلت حالة أفرزت خليفة في التاريخ المتقدم جعلوها تشريعاً، حتى انتهى بهم الأمر إلى القول بشرعية الفوضى والفتن والتقاتل على الخلافة ، والقول بشرعية إمامة الفاسق والجاهل والظالم!

(1) تاريخ بغداد في ترجمة أبي حنيفة . والجزء الأول من منهاج السنة ، لابن تيمية . والرد على الطوائف الملحدة ، لابن تيمية . والخط للمقريزي : 260 . والفصل في الملل والنحل ، لابن حزم . والملل والنحل، للشهرستاني ، وغيرها .

(90)

يقول أحمد بن حنبل : «الإمامة لمن غلب» !!
ويقول : من غلبهم بالسيف حتى صار خليفةً وسُمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً ، بزاً كان أو فاجراً !!
فتابعه فقهاؤهم بالقول : «والأمر مطرد ، فلو ثبتت الإمامة لواحد بالقهر والاستيلاء ، فيجيء آخر يقهره ويستولي على الأمر ، ينزع الأول ويصير الإمام هو الثاني» (1)!!
إنها الأطروحة التي لا يقرها دين ولا يرتضيها ذو عقل سليم ، إنما هي من شرائع الجاهلية الجهلاء قديماً وحديثاً ، وهي أنسب بالغاب وساكنيها منها ببني الإنسان !! لكنهم ارتضوا أن يشوهوا صورة الإسلام العظيم عصبيةً لخلقاء فساق وطواغيت جعلوا الخلافة الإسلامية ملكاً يتنازعون عليه ، وليس أكثر من ذلك !
إنهم احتجوا لهذه العقيدة الباطلة بأن عبد الله بن عمر قد صلى بأهل المدينة في وقعة الحرة التي حدثت على إثر المعارضة والانتفاضة من أهل المدينة المنورة على يزيد بن معاوية ، وقد قال ابن عمر في وقتها : «نحن مع من غلب» (2)!!

وهكذا اتَّخَذُوا هذه المقولة سنَّةً وديناً يدينون به لكلِّ سلطان، ولسبب واحد ، وهو أنَّ الغالب قد صار سلطاناً ، فهم في طاعة السلطان ، برّاً كان أو

- (1) الأحكام السلطانية ، للقرّاء : 20 ، 22 ، 23 . وشرح المقاصد للتفتازاني 5 : 233 .
(2) الأحكام السلطانية ، للقرّاء : 23 - 24 .

(91)

فاجراً ، عادلاً كان أو ظالماً ، عالماً كان أو جاهلاً ، إنّما الطاعة للسلطان وحسب!!
لقد تمسَّكوا بعبد الله بن عمر وتركوا الحسين سبط رسول الله وسيد شباب أهل الجنَّة الذي قال فيه جدّه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم : حسين منِّي وأنا من حسين ، أحبَّ الله من أحبِّ حسيناً ، حسين سبط من الأسباط(1).
فإذا وجدنا للحسين عليه السلام أثرأ فهو من سنَّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا كلام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حسين منِّي وأنا من حسين .. حسين سبط من الأسباط ، والحسين عليه السلام هو القاتل في يزيد نفسه :
أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله ، ناكثاً لعهد الله ، مخالفاً لسنة رسول الله ، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يغيّر عليه بفعل ولا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله.. ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن وأظهروا الفساد وعطلوا الحدود واستأثروا بالفيء وأحلوا حرام الله وحرّموا حلاله ، وأنا أحق من غيّر... (2).
فكيف أتوا إذن بتلك المقولة المتخاذلة «نحن مع من غلب» واتَّخَذُوا ديناً ، وأعرضوا عن الدين الذي أمروا أن يتمسَّكوا به ، ويعضُّوا عليه

- (1) سنن الترمذي 5 : 658 | 3775 . وسنن ابن ماجة 1 : 51 | 144 . ومسنند أحمد 4 : 172 . والمعجم الكبير ، للطبراني 2 : 22 | 2589 . والمصنف لابن أبي شيبة 12 : 103 | 12244 . ومصابيح السنة ، للبخاري 4833 . والتاريخ الكبير ، للبخاري : 3536 .
(2) الكامل في التاريخ 4 : 48 في حوادث سنة 61 هـ . وتاريخ الطبري 5 : 404 في حوادث السنة المذكورة.

(92)

بالتواجد؟!!!
كيف لا ، والحسين هو الذي قرأنا فيه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتقدم؟.. وهو أحد النفر الأربعة الذين جمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت كسانه وقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ؟ وأنزل الله تعالى فيهم : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (1)؟!
وقد مرَّ أكثر من ثلاثين مصدراً من مصادر الفريقين المعتبرة في الحديث والتفسير التي صرّحت بهذه الحقيقة (2).
والحسين عليه السلام هو أحد العترة الطاهرة التي خاطب النبي أمته فيها فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنِّي تارك فيكم ما إن تمسَّكتم به لن تضلُّوا بعدي : كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتَّى يردا عليَّ الحوض (3).
(3).

إذن قد ارتكب هؤلاء أمراً عظيماً ووقعوا في انحراف خطير حين تركوا الدين الذي أمروا باتباعه ، واتبعوا خلفه !! وليتهم وقفوا عند هذا الحد فقبلوا مقولة وتركوا أخرى ، لكنهم بالغوا في الانحراف حين جعلوا الإمام الحسين عليه السلام رجلاً في هامش التاريخ له جملة من الفضائل ، ثم اتخذوا

(1) الأحزاب 33 : 33 .

(2) راجع : ما ذكرناه عن آية التطهير المذكورة آنفاً .

(3) صحيح مسلم 4 : 1873 | 2408 . وصحيح مسلم بشرح النووي 15 : 179 - 181 . وسنن الترمذي 5 : 662 | 3786 . وسنن الدارمي 2 : 431 . ومسنند أحمد 3 : 14 و 17 و 26 و 59 ، 4 : 367 ، 5 : 182 و 189 . وتحفة الاحوذى 10 : 287 - 289 | 3874 و 3876 . والمعجم الكبير ، للطبراني 5 : 166 - 167 | 4971 . والمصنف ، لابن أبي شيبة 11 : 452 | 11725 و 11726 . ومستدرک الحاكم 3 : 124 . ومعالم التنزيل ، للبغوي 1 : 516 . وكنز العمال ، للمتقي الهندي الحنفي 1 : 172 | 870 و 872 ، 1 : 173 | 873 ، 185 : 1 | 944 و 946 ، 1 : 186 | 950 ، 1 : 187 | 951 و 953 .

(93)

عبد الله بن عمر إماماً لهم في العلم والفتيا !! ومال بعضهم إلى أقبح العقائد وأبغضها إلى الله ورسوله ، فاتّهموا الإمام الحسين نفسه ودافعوا عن الفاجر المرید ، يزيد بن معاوية بكل صلافة ووقاحة ، هذا وهم يدعون بكل ما يملكونه من حماس وهياج بأنهم على صواب كما صنع شيخهم ابن تيمية وسار على أثره وهابية العصر الحديث ! فإن كانوا يدعون أنهم من أهل السنة ، فتلك سنة بني أمية وجماعتهم ، فقد صدقوا وما عدوا الحقيقة ، وأما إن كانوا يعنون سنة النبي وجماعة المؤمنين ، فقد كذبوا وافتروا وخابوا .
لقد فارقوا في هذا الاتجاه من لا يفارق القرآن ، وحالفوا عدوه !!
فارقوا من قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا حرب لمن حاربتهم وسلم لمن سالمتم (1).
فارقوا هؤلاء وحالفوا أعداءهم الذين أبغضوهم وانتقصوا من شأنهم ، فاتخذوهم أولياء ، من دون أولياء الله ورسوله ، فأصبحوا بعقيدتهم ومواقفهم هذه حرباً على الله ورسوله بنص النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونظائره ، كقوله ،

(1) سنن الترمذي 5 : 360 | 3962 . وسنن ابن ماجه 1 : 52 | 145 أخرجه عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام : أنا سلم لمن سالمتم ، وحرب لمن حاربتهم . وأخرجه أحمد في مسنده 2 : 442 . والبغوي في مصابيح السنة 4 : 190 . والحاكم في المستدرک 3 : 149 إذن حرب علي والسبطين الحسن والحسين عليهم السلام هي حرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنص هذا الحديث ، وقد عرفت من وقف بوجههم ممن تسمى زوراً وبهتاناً باسم (امرأة المؤمنين) كمعاوية الباغي وولده الفاسق الفاجر ونظائرها من الذين لازالت الوهابية تعددهم مثلها الأعلى !!

(94)

الشريف : اللهم عاد من عاداهم ووال من والاهم(1).
وأشهر منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم المتواتر في الإمام علي عليه السلام : من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه(2).
وال من والاه وعاد من عاداه(2).

- (1) مسند أبي يعلى | 6951 . مجمع الزوائد 9 : 166 - 167 قال : إسناده جيد .
- (2) هذا هو حديث الغدير المتواتر الذي أشرنا إليه فيما تقدم مراراً ، فقد رواه من الصحابة مائة وعشرة أنفس كما فصله العلامة الأميني في كتابه الخالد الغدير 1 : 14 - 72 وقد مَرَّ ذكر بعضهم ، وسنشير هنا إلى من اعترف به دون من رواه وسكت عليه ، وهم :
- 1 - الترمذي في سننه 5 : 633 | 3713 ، كتاب المناقب قال : «هذا حديث حسن صحيح» .
 - 2 - ابن عبد البر في الاستيعاب 2 : 273 قال : «هذه كلها آثار ثابتة» .
 - 3 - الطحاوي في مشكل الآثار 2 : 308 قال : «فهذا الحديث صحيح الإسناد ولا طعن لاحد في روايته» .
 - 4 - الحاكم في المستدرک 3 : 109 - 110 قال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين - البخاري ومسلم - ولم يخرجاه ، شاهده حديث سلمة بن كهيل ، عن أبي الطفيل أيضاً صحيح على شرطهما ، وحديث بريده الأسلمي صحيح على شرط الشيخين» .
 - 5 - ابن كثير في البداية والنهاية 5 : 209 من المجلد الثالث قال : «قال شيخنا أبو عبدالله الذهبي : هذا حديث صحيح» .
 - 6 - ابن حجر العسقلاني في فتح الباري قال عن حديث الغدير : «وهو كثير الطرق جداً ، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد ، وكثير من اسانيدھا صحاح وحسان» .
 - 7 - ابن حجر المكي في الصواعق المحرقة : 42 قال : «انه حديث صحيح لا مرية فيه.. وطرقه كثيرة جداً.. وكثير من اسانيدھا صحاح وحسان.. وقول بعضهم : إن زيادة اللهم وال من والاه.. إلى آخره ، موضوعة . مردود ، فقد ورد ذلك من طرق صحح الذهبي كثير منها» .
 - 8 - الجزري الشافعي في أسنى المطالب : 48 ، قال : «صحيح عن وجوه كثيرة ، متواتر عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وهو متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، رواه الجهم الغفيري ، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم ، وصح عن جماعة ممن يحصل القطع بخبرهم» .
 - 9 - علي القاري في المرقاة في شرح المشكاة 5 : 568 قال : «والحاصل : ان هذا الحديث صحيح لا مرية فيه ، بل بعض الحفاظ عده متواتراً ، فلا التفتات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث» .
 - 10 - أبو القاسم الفضل بن محمد نقل عنه ابن المغازلي الشافعي في كتابه المناقب 27 : 39 أنه قال عن هذا الحديث ما نصه : «هذا حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد روى حديث غدير خم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحو من مائة نفس منهم العشرة - أي العشرة المبشرة بالجنة عند العامة - ، وهو حديث ثابت» .
 - 11 - برهان الدين الحلبي مفتي الشافعية قال في السيرة الحلبية 3 : 274 : «وهذا حديث صحيح ، ورد بأسانيد صحاح وحسان ، ولا التفتات لمن قدح في صحته.. وقول بعضهم : ان زيادة (اللهم وال من والاه.. الخ ، موضوعة) مردود ، فقد ورد ذلك من طرق صحح الذهبي كثيراً منها» . وأنظر تفاصيل أخرى عن حديث الغدير في كتاب المراد على شرح المقاصد للسيد عليّ الميلاني : 52 ، والجزء الاول من الغدير للعلامة الأميني ، ودفاع عن الكافي 1 : 113 - 144 .

(95)

والنصوص المتقدمة توجب التمسك بأهل البيت عليهم السلام وطاعتهم . إلا أنّ من افتتن بالبدع والأهواء وامتزج عليه الحق بالباطل ولم يعرف من أي الضغثين يأخذ أو يدع ، نراه ومن وافقه وقلده قد تركوا خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الراشدين المهديين الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ وقال صلى الله عليه وآله وسلم : الخلفاء بعدي اثنا عشر كلهم من قريش . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله وعترتي أهل بيتي . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه . قال ذلك كلّه (1) ليفسر بعضه بعضاً ولا يبقي عذراً لمعتذر .

انهم لم يتركوا المحجة الواضحة وينكروا أهلها فحسب ، بل حرّفوا الواقع وقلّبوه ، فجعلوا خلفاءهم الذين استولوا على الخلافة بنحو أو بآخر وأبعدوا عنها أهلها، جعلوهم المعنيين بالخلفاء الراشدين !! من غير دليل ولا سلطان ولا برهان!!

(1) وقد خرجنا هذه الأقوال والنصوص من كتب الصحاح والمسانيد كما تقدم .

(96)

وعلى هذه المغالطات والأباطيل أسس المتقدمون عقاندهم فجاءت بعدهم أجيال مستضعفة مسكينة مخلصنة لكنها لم تعرف من الدين إلا هذه الصورة المقلوبة ، فأخذت تتعصب لأوهام تظن أنها الحقائق، وأن كل ما خالفها فهو الباطل !!

ومن علمائهم المعاصرين من إذا وقف على هذه المغالطات ازداد عصبية وعنجهية وأزبد وأرعد ، أيكذب بهذا ويتنكر لذلك ، عبودية للهوى ليس إلا..
لكن منهم من وقف مواقف الأحرار ونجا من طوق الهوى والعصبية إلى قدر جيد ، فانتقدوا بشدة تلك الآراء المتهافئة في اتباع الغالب وإعذار السلف ، ووضع جنابات المفسدين منهم تحت عنوان الاجتهاد والتأويل، وسخروا من ذلك كله .

ومن أجل تبرير ما صنعه بعض الصحابة أعني الممتازين على الخلافة، قالوا : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات وترك الأمة هكذا هملاً بغير إمام ، وترك الأمر إلى الأمة . وهذا أعظم شيء افتروه على الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن العجيب أنه لما يأتي ذكر أبي بكر وعمر وغيرهم ينزّهونهم عن هذه الخلة، ويقولون : إنهم لا يمكن أن يتركوا هذه الأمة بلا إمام فتقع الفتنة (1)!!
فاذا كان الخليفة منزهاً عن أن يترك الأمة هملاً بلا إمام ، أفليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى بهذا التنزيه ؟! هل أدرك الخلفاء أمراً غاب عنه صلى الله عليه وآله وسلم ؟ أم كان هو صلى الله عليه وآله وسلم أقلّ منهم حرصاً على هذا الدين وعلى الأمة ؟!

(1) الأحكام السلطانية ، للفراء : 10 . والأحكام السلطانية ، للبغوي : 25 - 26 . والفصل ، لابن حزم : 4 : 169 . والكامل في التاريخ : 3 : 65 .

(97)

وعندما قال أهل الدين الحقّ ، أتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله عليهم السلام : إن هذا محال ، وإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكن أن يعرض دينه للاضطراب وأمته للفتن والنزاع ، فلا يدعهم بلا إمام قادر على حملهم على المحجة البيضاء ، عالم بتفصيل ما في الكتاب والسنة لا يجهل منهما شيئاً ، مُنزه عن الميل إلى الدنيا ومتابعة الهوى.. وهذا هو الذي جاء عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأمر ربه تعالى فإنه (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) (1)، وهو الذي قرأناه في جملة من أحاديثه الشريفة الصحيحة آنفاً.. (2).
عندما قال أهل الدين الحقّ بهذا ، وأسموه «الوجوب العقلي على الله تعالى» أي أنه تعالى يستحيل أن يترك ذلك ، فقد كتب على نفسه الرحمة.. خالفهم المتسمون بغير إسمهم ، وقالوا : لا يجب على الله شيء ولا يستحيل منه شيء ، فنسبوا إليه حتى القبانح تعالى الله عما يصفون ، فقالوا : «إنه عز وجل قادر على أن ينسخ التوحيد !! وعلى أن يأمر بالتنثية والتثليث وعبادة الأوثان!! وأنه تعالى لو فعل ذلك لكان حكمة وعدلاً وحقاً ، وكان التوحيد كفراً وظلماً وعبثاً!!... وأنه لو أراد أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء» (3)!! هكذا جوزوا أقبح المنكرات على الله تبارك وتعالى لاجابة وعناداً وعصبية !!
وإذا قيل لهم كيف يجوز أن تنسبوا إلى الله تعالى القبانح ؟! قالوا إن الله تعالى لا يجب عليه شيء ، وإذا قلتهم يمنع نسبة القبانح إليه فقد أوجبتم على الله تركها ، ولا يجب على الله شيء !! انظر هذه السطحية في التفكير ،

- (1) النجم 53 : 3 - 4 .
(2) راجع المبحث الأول من هذا الفصل .
(3) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم 4 : 475 - 476 .

(98)

لتعلم أنه ما سار عليها الخلف إلا عصبية لما قاله أسلافهم!
وإذا قيل إن الله تعالى لطيف بعباده فهو يفعل ما يقربهم إلى طاعته ويبعدهم عن المعاصي - لا إلى حد الإلجاء ، بل لأجل التقريب والتمكين والتيسير - خالفوا في ذلك أيضاً وقالوا : لا يجب على الله فعل شيء يقرب العباد إلى طاعته أو يبعدهم عن معصيته ! ثم احتجوا بما يدل على اللجاج والسطحية ، فقالوا : لو وجب اللطف لما بقي كافر ولا فاسق (1)!! هذا ، وهم ينقلون عن أصحاب الحق القائلين باللطف أنهم لا يعنون باللطف حد الإلجاء والقهر ، وإنما هو (اللطف المقرب إلى الطاعة) مثله مثل الباب تفتح لدخول الدار، فلا يقول عاقل أن الباب لو فتحت لما بقي أحد خارج الدار إلا ودخلها!! فبين الأمرين فرق شاسع لا يخفى على عاقل وإن خفي على مقلد متعصب همته التقليد لا غير .

والذي صرفهم إلى كل هذا هو قضية الإمامة أيضاً ، فكل دين وعقيدة ونصّ يقدح بأولئك المتغلبين على منصب الإمامة ، فعليهم أن يردّوه ويكذبوا به دفاعاً عن أولئك الأمراء الخلفاء ، لا غير ! فهم يعلمون أن الإيمان بأن الله تعالى لطيف بعباده يفتح أمامهم الأبواب إلى طاعته ، فيبعث الأنبياء لطفاً ليتوصل العباد إلى معرفته وطاعته ، وجعل من ورائهم أوصياء يحملون رسالتهم يبلغونها حق تبليغها ، إذ لا يخفى عليهم شيء من علومها وأحكامها ، وكما فعل مع تلك الأمم فهو فعّال مع خير الأمم ، أمة خاتم النبيين ، فاصطفى منها أوصياء ليكونوا الأماناء على هذا الدين وعلى الأمة بعد نبيها الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم .

- (1) شرح المقاصد 4 : 322 .

(99)

فإذا آمنوا بذلك علموا علم اليقين أن خلفاءهم كانوا منحرفين عن أمر الرسول ونصوص الرسالة .. فلأجل ذلك كذبوا ونسبوا حتى القبانح إلى الله تعالى تنزيهاً لخلفائهم ، فارتضوا أن ينسبوا إلى الله تعالى كل قبيح لكنهم لم يرتضوا أن يوصف خلفاؤهم بفعل قبيح ارتكبوه .

الفصل الثاني

أكاذيب وافتراءات على الشيعة الإمامية

المبحث الأول : مفتريات حول تحريف القرآن الكريم .

المبحث الثاني : البداء وعلم الله تعالى .

(102)

(103)

المبحث الأول

مفتريات حول تحريف القرآن الكريم

كلمة موجزة عن كتب الحديث عند الفريقين :

اعلم - أخي المسلم - أنّ كتب الحديث الأساسية عند الشيعة هي أربعة كتب ، أولها الكافي لثقة الإسلام الكليني (ت 329 هـ) ، ثم كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (ت 381 هـ) ثم الاستبصار والتهذيب وكلاهما للشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، وقد سميت هذه الكتب بالأصول الأربعة .
والشيعة لا تنظر لأيّ منها على أنّه أصحُّ كتاب بعد كتاب الله عز وجل ، بخلاف ما يراه العامة في صحيحي البخاري ومسلم كما يبدو من تتبع أقوالهم قديماً وحديثاً ، ويكفي تسميتهم لها بـ (الصحيح) ! ناهيك عن غلوهم بالصحيحين .

فألذهبي مثلاً ، والسرخسي ، وابن تيمية ، وابن الصلاح قد صرّحوا بأنّ ما في الصحيحين يفيد القطع ، ذكر هذا الكشميري في فيض الباري على صحيح البخاري تحت عنوان : (القول الفصل في أنّ خبر الصحيحين يفيد

(104)

القطع). وقال: (واعلم أنّه انعقد الإجماع على صحّة البخاري ومسلم) (1) ونجد ابن خلدون يصرح في تاريخه بأنّ الإجماع قد اتّصل في الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول والعمل بما فيهما ، ثم قال : «وفي الإجماع أعظم حماية ، وأعظم دفع» (2) يريد بهذا دفع أي قول بخلاف هذا باجماع العامة ! وفي عمدة القاري (اتفق علماء الشرق والغرب (يعني : علماء العامة) على أنّه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخاري ومسلم) (3) ومن راجع مقدمة فتح الباري (4)، وعمدة القاري (5)، وإرشاد

الساري(6) ، ووفيات الاعيان (7)، وصحيح مسلم بش

وكشف الظنون (9) ج سيجد فيها اتفاق علماء العامة على ذلك ، بل والاكثر من هذا أنّه اتفق مترجمو البخاري وشارحو كتابه على أنّه قال: أخرجت هذا الكتاب من مانتى ألف حديث صحيح وما تركته من الصحيح أكثر...!! وفي مقابل هذا نجد الشيعة قديماً وحديثاً قد وقفوا موقفاً معتدلاً من

- (1) فيض الباري ، للكشميري الديوبندي 1 : 57 .
- (2) تاريخ ابن خلدون 1 : 556 الفصل | 52 .
- (3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، للعيني 1 : 5 .
- (4) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني : 381 من المقدمة .
- (5) عمدة القاري شرح صحيح البخاري 1 : 8 و 45 .
- (6) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، القسطلاني 1 : 29 .
- (7) وفيات الاعيان ، لابن خلّكان 4 : 208 .
- (8) صحيح مسلم بشرح النووي ، النووي الشافعي 1 : 19 من المقدمة .
- (9) كشف الظنون ، لحاجي خليفة 1 : 641 .

(105)

الكتب الأربعة وعلى رأسها الكافي ابتداءً من الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه باب الرجلين يوصى اليهما فينفرد كل واحد منهما بنصف التركة(1)وباب صوم التطوع وثوابه (2)، والشيخ المفيد في جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية (3)، والسيد الشريف المرتضى في جوابات المسائل الرسية (4)، وجوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة(5). ، والطرابلسيات (6)، والتبائيات (7)، وغيرهم ممن جاء بعدهم من علماء الشيعة وإلى يومنا هذا .

فقد بينوا موقفهم الصريح المتحرر من قيود التعصب إزاء روايات الكافي وغيره من كتبهم الحديثية ، ولم يغلّ واحد منهم في أيّ منها ويُسَمِّها بغير اسمها، إذ لا يوجد في قاموس الشيعة كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه غير كتاب الله العزيز وكفى ، ولم يدع أحد بأنّ أخبار الكافي تفيد القطع ، ولا الإجماع على صحة جميع ما فيه

، اللهم إلا إذا استثنينا ما ذهب إليه الأخباريون كالأسترابادي الذي رام أن يجعل أحاديث الكافي قطعية الصدور لما اعتمده من قرآن لا تنهض بذلك باتفاق من عاصره وتأخر عنه ، ويكفي أنه قد أنكر عليه هذا خاتمة

-
- (1) من لايحضره الفقيه 4 : 151 | 523 - 524 .
 - (2) من لايحضره الفقيه 2 : 55 | 241 .
 - (3) جوابات أهل الموصول في العدد والروية : 19 و 20 و 21 و 22 .
 - (4) جوابات المسائل الرسيّة : 331 .
 - (5) جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة : 410 و 411 و 419 .
 - (6) جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة ، للشريف المرتضى : 211 .
 - (7) جوابات المسائل التبتيات ، للشريف المرتضى : 21 .

(106)

المحدثين وشيخ الأخباريين الميرزا النوري ؛ في مستدرک الوسائل (1). هذا ، والكليني قدس سره لم يصرّح بصحة أحاديث الكافي ، كما صرّح البخاري بصحة جميع أحاديث كتابه ، وتابعه على ذلك أهل العامة حتى صرّحوا بإجماعهم عليه كما مرّ .

أكاذيب حول كتاب الكافي بشأن شبهة التحريف :

فإذا علمت هذا ، فاعلم أنّه قد زعم بعضهم سكوت الشيعة المعاصرين عن أخطاء علمانهم السابقين ، بل ومحاولة الدفاع عن تلك الأخطاء التي توجب الكفر كروايات شبهة التحريف في كتاب الكافي للشيخ الكليني ، متسانلاً :
أهنالك مجال للشك في تكفير من يروي التحريف ، والله تعالى يقول : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (2)؟

رد هذه الاكاذيب ومعالجة تلك الشبهة :

أقول : إنّ تدارك الخطأ - مالم يكن عن عمد - في أيّ كتاب من كتب التراث عند جميع المسلمين بشتى مذاهبهم لا يتم بتكفير مؤلفه ، وإنّما يكتفى في ذلك بالتنبيه على الخطأ لكي يجتنب .
وأما لو كان ذلك الخطأ عن عمد من مؤلفه ، فالأمر مختلف ، كلّ بحسب نوعية الخطأ وحجمه ومقدار تأثيره ، وفي كل ذلك تفصيل .
فلو فرض أنّ ذلك الخطأ مما يستلزم الردّة ، وعلم صاحبه بهذا وأصرّ

-
- (1) مستدرک الوسائل ، للعلامة النوري 3 : 533 ، في الفائدة الرابعة من الخاتمة.
 - (2) الحجر 15 : 9 .

(107)

عليه ، فحكمه هنا ليس كحكم ردة الغالط ، والغافل ، والساھي ، والمُكرَه وإن لم يكن في الواقع كذلك لكنه ادّعاہ فيقبل منه ولا يحكم بردّته ولا يراق دمه . للأصل الثابت عند جميع المسلمين في رفع حكم هذه الأشياء كلها ، أعني : قوله صلى الله عليه وآله وسلم : رفع عن أمتي تسعة أشياء : الخطأ ، والنسيان ، وما أكرهوا عليه ، وما لا يطبقون ، وما لا يعلمون ، وما اضطروا إليه ، والحسد ، والطيرة ، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشقة (1) هذا ما لم يثبت العكس ، فإن ثبت فينظر في إسلام المرء قبل رده . هل كان عن فطرة ، حتى يقتل من دون استتابة ؟ ؛ لحديث : من بدل دينه فاقتلوه . أم عن ملة فيستتاب ؟ فإن تاب فهو ، وإلا فالقتل بعد اليأس منه . وعلى أية حال فإن من يزعم نفي الشك في تكفير العلماء لمجرد فرض تحقق قولهم بشبهة تحريف القرآن الكريم ، قد أثبت لنا جهله بما لا مزيد عليه ، فهو لم يكن له سابق عهد لا بالقرآن الكريم ، ولا بفقه المسلمين ، ولا بكتب الحديث ، ولا بسيرة أرباب المذاهب وعلماء الإسلام في التعامل مع الفرض المذكور ، فلا جرم عليه إذن فيما زعم ، للأصل المذكور ، أعني : حديث رفع التسعة ، ومنها (ما لا يعلمون) .

(1) كتاب التوحيد ، للصدوق : 353 | 24 . والخصال : 2 : 417 | 9 باب التسعة . ومن لا يحضره الفقيه 1 : 36 | 132 باب 14 . والوسائل 15 : 369 | 20769 باب 65 من أبواب جهاد النفس من كتاب الجهاد . وقد صرح فقهاء العامة ومفسروهم بان الاكراه إذا وقع على فروع الشريعة لا يواخذ المكره بشيء محتجين بحديث الرفع كابن العربي في أحكام القرآن 3 : 1177 | 1182 وغيره .

(108)

إن علماء الشيعة الإمامية قد اتفقوا على تكفير بعض من كان من أصحاب الأئمة عليهم السلام ، كأبي الخطاب وأصحابه لعنهم الله ، وأطلقوا لقب (الكذاب) على جعفر ابن الإمام الهادي عليه السلام على الرغم من كونه ابن إمام وأخا إمام وعم إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام . فهم لا يخشون في الله لومة لائم في تكذيب الكاذب ولعن الضال المنحرف الكافر ، بل يكفرونه كائناً من كان ، ولهذا تراهم يلعنون من أخرج له البخاري في صحيحه حديث لبس الحرير ، أعني : عمران بن حطان السدوسي شاعر الخوارج الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله لقتله مولى المتقين عليه السلام ، بقصيدته التي يقول فيها :

يا ضربة من تقي ما أراد بها لا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
في حين نرى من يدافع عنه من الطرف الآخر وينقل عن العجلي وغيره توثيقه (1)!!!
فاين ذهب الإنصاف يا ترى ؟! وما عدا مما بدا ؟! ومن الساكت على الباطل والمدافع عنه منا ؟
ما بال عينك لا ترى أقدانها وترى الخفي من القذى بجفوني

مناقشة أصل الشبهة واثبات تهافت حججهم :

هذا ، وأما إذا عدنا إلى أصل الشبهة فإننا لا نجد ما يدل عليها في كتاب الكافي على نحو يقطع به على ترسخ مقولة التحريف عند الكليني ، ويشهد لذلك أن المستدلين على أن مذهب ثقة الإسلام هو التحريف قد

(1) مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري : 432 .

(109)

تمسكوا بحجتين :

الحجة الأولى : رواية الكليني لروايات التحريف :

زعم مثيروا هذه الشبهة أنّ الكليني روى روايات في هذا المعنى ولم يتعرض لقدحها .

مناقشة الحجة الأولى :

اعلم ان جواب حجتهم الأولى يكون من الكافي نفسه ، مع التنبيه بأننا لا نسلم بأنّ الكليني قدس سره روى صريحا في هذا المعنى إلا في رواية واحدة (اشتبه النساخ فيها) ذكرها في باب أطلق عليه اسم (النوادر)، وأما ما عداها فلا دليل على أنه مسوق في دائرة التحريف، وإليك التفصيل :

أما الرواية التي شُنعَ بها على الكافي والشيعة أيضاً

، فهي ما ورد في باب النوادر من أصول الكافي 2 : 463 | 28 بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية .
وبعض النظر عن مناقشة سند الرواية ، فإنها لم تخرج إلا من طريق واحد وفي الكافي فقط دون جميع كتب الحديث الشيعية ، فهي إذن من أخبار الأحاد . كما أنها مخرّجة في باب النوادر ، والنادر هو الشاذ الذي لا عمل عليه ، وقد ورد تصريح الإمام الصادق عليه السلام وفي الكافي نفسه بترك الشاذ الذي ليس بمشهور ، والأخذ بالمجمع عليه ؛ لأن المجمع عليه لا ريب فيه (1)ظ . وهذا يعني أنّ الكليني ؛ كان على بيّنة تامة من شذوذ تلك

(1) أصول الكافي 1 : 68 | 10 باب اختلاف الحديث .

(110)

الرواية ؛ لأنه هو نفسه الذي صنّفها في باب النوادر ، وهو نفسه الذي روى حديث ترك الشاذ النادر ، فكيف يُعقل بعدنذ القول باعتقاده بصحة ما رواه في خصوص ذلك المورد الشاذ النادر؟!
فإذا ضُمّ هذا إلى ما تقدم من عدم وجود القائل بقطعية صدور أخبار الكافي، وعدم تصريح الكليني ولا شهادته بصحة جميع ما في كتابه ، مع ما ذكره من قواعد تمييز الخبر الصحيح من غيره في باب كامل من أبواب أصول الكافي ، ذكر فيه اثني عشر حديثاً بمعرفة تلك القواعد (1)، وأولها الأخذ بما وافق شواهد الكتاب العزيز ، والسنة الثابتة . غلّم حقيقة موقف الكليني من أخبار الأحاد النادرة الشاذة التي لم تعتضد بقرينة عقلية أو نقلية مع مخالفتها لاجماع الشيعة الإمامية على نفي التحريف عن ساحة القرآن الكريم نفيّاً باتاً كما هو صريح كلام الشيخ الصدوق (ت 381 هـ) ، والشيخ المفيد (ت 413 هـ) ، والسيد المرتضى (ت 436 هـ) ، والشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، وغيرهم الكثير من أعلام الطائفة وشيوخها كما استقرأه العلامة السيد عليّ الميلاني في كتابه (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف) (2).
ولكن قد يقال : بأنه إذا كان رأي الكليني كما ذكرتم إزاء هذا الخبر فلماذا رواه إذن؟! وهل هنالك من فائدة في رواية خبر مكذوب مثلاً؟!

- (1) أصول الكافي 1 : 55 | 1 - 12 .
(2) وقد سبق وان أصدر مركزنا كتاباً بعنوان (سلامة القرآن من التحريف) وفيه جملة وافية لمن أراد الوقوف على معرفة أدلة الشيعة الإمامية على نفي التحريف عن القرآن الكريم واثبات سلامته بأدلة شتى من القرآن الكريم والسنة المتواترة وسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيرة أهل البيت عليهم السلام والاجماع والعقل والتاريخ .

(111)

- والجواب : أنا لا نسلم أن خبر الكافي هذا قد كان بعين لفظه المذكور (سبعة عشر ألف آية) عند الكليني ، بل الظاهر تحريفه اشتباهاً من النسخ، والصحيح كما في بعض النسخ المعتمدة (سبعة آلاف آية) ، فكان النسخ لهذا الخبر استقل العدد (سبعة آلاف) فكتب بدلاً عنه : (سبعة عشر ألف آية) .
ومما يدل على ذلك هو نقل علماء الشيعة ، وبعض العامة لهذه الرواية بالذات عن الكافي سنداً ومتناً ولفظ (سبعة آلاف آية) .
وهذا صريح بوقوع الاختلاف في نسخ الكافي بخصوص هذا المورد وفي تلك العبارة بالذات ، ومع اختلاف نسخ الكافي بخصوص المورد المذكور يسقط الاحتجاج بما هو مخالف لمبنى الكليني ؛ في ترك الشاذ النادر الذي ليس بمشهور والخذ بالمجمع عليه كما مرّ بتصريح الكليني نفسه .
وأما من نقل العدد (سبعة آلاف آية) عن الكافي فهم :
1 - المحقق الفيض الكاشاني (ت 1041 هـ) (1).
2 - موسى جار الله التركستاني (ت 1369 هـ) (2).
3 - عبد الله بن عليّ القصيمي الوهابي (3).

- (1) صيانة القرآن من التحريف ، لمحمد هادي معرفة : 223 .
(2) الوشيعة في نقد عقائد الشيعة : 23 .
(3) الصراع بين الإسلام والوثنية : 71 .

(112)

- 4 - ابو زهرة (ت 1394 هـ) (1).
5 - الدكتور الوهابي أحمد محمد أحمد جلي (2).
6 - إحسان إلهي ظهير (3).
وإذا تقرر هذا لاستحالة اتفاق هؤلاء - وهم من أقطار شتى - على شيء لصالح الكافي وفيهم من هو رافع عقيرته للتنشيع على مؤلفه ومذهبه ، فأعلم أنّ ظاهر العدد (سبعة آلاف آية) ليس مسوقاً لغرض الإحصاء المنطبق مع عدد الآي ، بل جاء ذلك من باب إطلاق العدد التام المتناسب مع الواقع بعد حذف الكسور أو تتميمها كما هي العادة والمتعارف في الاستعمال من باب التسامح بعدم تعلق الغرض بذكر الكسر الناقص أو الزائد ، إذ المعلوم أن عدد آيات القرآن الكريم لا يبلغ السبعة آلاف آية وإنما هو (6236) آية (4).
وهذا نظير ما اشتهر في الرواية من أن الإمام زين العابدين عليه السلام لم يزل باكياً بعد شهادة أبيه الحسين عليه السلام أربعين سنة ، مع أنّ الإمام زين العابدين عليه السلام لم يعيش بعد واقعة كربلاء أكثر من خمس وثلاثين سنة

بالاتفاق .
وهذا بخلاف ما لو أريد التصريح بالعدد المطابق للواقع كما في روايات

-
- (1) الإمام الصادق : 323 .
 - (2) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين : 228 .
 - (3) الشيعة والقرآن : 31 .
 - (4) هذا بحسب ما أحصيناه من آيات المصحف الشريف .

(113)

تلك الشبهة في كتب العامة ، والتي سنذكر طرفاً منها تحت عنوان :

نظائر رواية الكافي في كتب العامة :

أخرج السجستاني عن يحيى بن آدم أنه قال عن أسباع القرآن : إنَّ السَّبْعَ الأوَّلَ (547) آية ، والسبع الثاني (590) آية ، والسبع الثالث (651) آية ، والسبع الرابع (953) آية ، والسبع الخامس (868) آية ، والسبع السادس (986) آية ، والسبع الآخر (1624) آية .
قال في المصاحف بعد أن أخرج ذلك عن يحيى بن آدم : «فجميع آي القرآن ستة آلاف آية ومانتا آية وتسع وعشرون ، في الجملة نقصان ثلاثون آية خطأ في الحساب» (1).
أقول : العدد ليس كما ذكره ، إذ حاصل مجموع الآيات في هذه الأسباع هو (6219) آية ، ومع إضافة الثلاثين آية إلى هذا العدد يكون الناتج : (6249) آية ، وأما مع إضافة الثلاثين إلى العدد الذي ذكره السجستاني سيكون المجموع (6259) آية ، هذا في صورة فرض التحريف في العدد الأول سهواً من الناسخ ، ولا يخفى أنَّ تلك الأعداد برمتها لا تنطبق مع الواقع على الرغم من إرادة الانطباق بدليل ذكر الكسور. والموجود في المصحف الشريف بحسب النسخة المطبوعة بمجمع الملك فهد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة لسنة (1414 هـ) هو : (6236) آية . ولا شك ان هذا الفارق له أثره ؛ لان المراد من إحصائهم لآيات القرآن الكريم بحسب الأسباع ليس هو العدد النسبي المقارب لآيات المصحف ، وإنما أرادوا

(1) المصاحف ، للسجستاني : 134 .

(114)

العدد المنطبق معها ، فكان من الضروري التنبيه عليه !
على أن مشكلة إحصاء العامة لِمَا في القرآن الكريم من سور أو آيات لم تقف عند هذا الحد كما سيتضح من رواياتهم :
فعن عروة بن الزبير ، عن عائشة قالت : «كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مائتي آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا ما هو الآن» (1) ل .
وعن زر بن حبيش قال : «قال لي أبي بن كعب : كم تقدرون سورة الأحزاب؟ قلت : إما ثلاثاً وسبعين آية ، أو أربعاً
وسبعين آية . قال : إن كانت لتقارن سورة البقرة ، أولهَي أطول منها» !!
قال ابن حزم في المحلّي عن إسناد هذه الرواية : «هذا إسناد صحيح لا مغمز فيه» (2) أن !!
وإذا ما علمت أنّ في سورة البقرة (286) آية ، وفي الأحزاب (73) آية فإنه سيكون المقدار الناقص من آياتها
بموجب هذه الرواية (صحيحة الاسناد !!) هو (213) آية أو أكثر من ذلك «أو لهي أطول منها» أمّا مقداره في قول
عائشة فهو (127) آية ، بينما نجد ابن حبان في صحيحه يروي عن أبي بن كعب بأن سورة الأحزاب توازي سورة
النور (3)، وسورة النور (64) آية .

-
- (1) الدر المنثور ، للسيوطي 5 : 180 . والاتقان في علوم القرآن ، للسيوطي 3 : 82 .
(2) المحلّي ، لابن حزم 11 : 234 مسألة 2204 . والاتقان 3 : 82 . ومعالم التنزيل 1 : 136 . وفواتح الرحموت 2 : 73 .
(3) البرهان في علوم القرآن ، للزركشي 2 : 41 - 42 .

(115)

ومن مراجعة صحيح مسلم ، والبرهان للزركشي ، والدر المنثور في تفسير سورة البينة ، يعلم أنّ إحصاءهم - أو
قل : تقديرهم لعدد آيات سورة البينة - ينقص عما هو عليه اليوم (121) آية ؛ لأنهم رَووا عن أبي موسى الأشعري
وغيره ، بأنّها في الطول كسورة براءة (1) أي : (921) آية ! بينما المصحف الشريف يشهد على كونها ثمان آيات
فقط .

على أنّ ما قدمناه أهون بكثير من إحصاء عمر بن الخطاب لحروف القرآن الكريم كما في رواية الطبراني ، وقد
شهد على ذلك السيوطي في الاتقان ، وإليك نص ما نسبه إلى عمر من أنّه قال :
«القرآن ألف ألف حرف ، من قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين» (2) .
وهنا لابدّ من وقفة قصيرة فنقول :
إنّ المنقول في إحصاء حروف القرآن هو :
عن ابن مسعود : (322670) حرفاً .
وعن ابن عباس قولان :
أحدهما : (323621) حرفاً .
والآخر : (323670) حرفاً .
وعن مجاهد : (320621) حرفاً .

-
- (1) صحيح مسلم 2 : 726 | 1050 . والبرهان في علوم القرآن 1 : 43 . والدر المنثور 8 : 587 .
(2) الاتقان في علوم القرآن : 242 - 243 نقله عن الطبراني .

(116)

وعن إبراهيم التيمي : (323015) حرفاً .
وعن عبد العزيز بن عبد الله : (321200) حرفاً .
وعن غير هؤلاء (321000) حرفاً .
وكل هذه الاستقراءات ذكرها الفقيه أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي في كتابه بستان العارفين (1).
بيد أن المنقول عن أكثر القراء هو : (323671) حرفاً .
ولكن الإحصاء الكومبيوترى يشير إلى أن عدد حروف القرآن الكريم يساوي (330733) حرفاً ، ومنه يعلم عدم مطابقة استقراءات العامة باجمعها لواقع حروف القرآن الكريم .
وقد مرّ عن عمر بأثر حروف القرآن مليون حرف . ومع مقارنة هذا العدد مع أي عدد آخر مما ذكرنا يكون الناقص من حروف القرآن الكريم بموجب هذه الرواية العامة الخبيثة - يزيد على ضعف القرآن الكريم .

(كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (2).

هذا ما علمته عن رواية الكافي في باب النوادر ، والغرض منها حقيقة وواقعاً يختلف اختلافاً كلياً بالقياس إلى ما سمعته من الاستقراءات الباطلة بأجمعها .

(1) بستان العارفين ، مطبوع بذيّل كتاب تنبيه الغافلين في الموعظة بأحاديث سيد الانبياء والمرسلين ، وكلاهما لأبي الليث الفقيه السمرقندي الحنفي : 457 الباب 149 .
(2) الكهف : 5 .

(117)

عودة إلى بعض روايات الكافي :

هذا وأما ما قيل في حجتهم الأولى بزعمهم أنّ في الكافي روايات كثيرة بهذا المعنى (أي التحريف) ، فهو قول باطل ؛ لأنّ جميع الروايات الأخرى لا دلالة فيها على المدعى ، ولكنها لم تفهم دلالتها كما ينبغي ، فهي إمّا بخصوص اختلاف القراءة القرآنية ، أو زيادة توضيحية ، أو تأويل النص أو تفسيره كما بيّن كلّ في محله بدراسة نقدية تفصيلية لجميع تلك الروايات ومناقشتها سنداً ودلالة (1). وإليك بعضها :

1 - روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قرأ رجل على أمير المؤمنين عليه السلام (فَأَنَّهُمْ لَا يُكذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) (2) فقال : بلى والله لقد كذبوه أشدّ التكذيب ، ولكنها مخففة (لايكذبونك) : لا يأتون بباطل يكذبون به حقك (3).

وقد بين الطبرسي في مجمع البيان أنّ قراءة التخفيف هي قراءة نافع ، والكساني ، والأعشى عن أبي بكر ، وأنها قراءة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، وهو المروي عن الصادق عليه السلام ، أمّا الباقر فقد قرأوا بفتح الكاف مع

التشديد (4) . ونظير هذه الرواية في الكافي رواي

(دُوا عَذْلٍ مِنْكُمْ) (5) - (ذو عدل منكم) (6) وغيرها ، ولا يخفى ان هذا

- (1) تفصيل ذلك في دفاع عن الكافي ، للسيد ثامر العميدي 2 : 333 - 440 .
 (2) الأنعام 6 : 33 .
 (3) روضة الكافي 8 : 200 | 241 .
 (4) مجمع البيان 4 : 367 .
 (5) المائدة 5 : 95 .
 (6) روضة الكافي 8 : 205 | 247 .

(118)

من الاختلاف في القراءة ولا علاقة له بدعوى التحريف ، ولكن من مثل إحسان الهي ظهير وغيره لا يستبعد منهم التشهير بمثل هذه الروايات على الكافي (1) . بسبب جهلهم أو ارادتهم الشغب والتشويه .
 2 - وعن أبي جعفر عليه السلام انه قرأ (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ (في عليّ) لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) (2) ، وقد وردت روايات آخر فيها التصريح باسم الإمام عليّ عليه السلام إمّا في وسط الآي ، أو في موضع آخر منها ماروي عن أبي عبد الله عليه السلام : (هَذَا صِرَاطٌ (عليّ) مُسْتَقِيمٌ) (3) .
 وهذه الزيادات لا شك ولا شبهة في كونها زيادات توضيحية لا أنها من أصل المصحف الشريف ، والدليل على ذلك ما رواه الكليني نفسه من طريقين عن أبي بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (4) فقال عليه السلام : نزلت في عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام (فقلت له : إنّ الناس يقولون : فماله لم يسمّ عليّاً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عز وجل ؟ فقال عليه السلام : قولوا لهم : إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً ، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي فسر ذلك لهم ، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم من كل أربعين درهماً درهم ، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي فسر ذلك لهم - ونزل الحج فلم يقل لهم : طوفوا اسبوعاً

- (1) أنظر مقترباتهم في الشيعة وتحريف القرآن ، لمحمد مال الله : 62 . والشيعة والقرآن ، لاحسان إلهي ظهير : رقم 291 و 298 .
 (2) النساء 4 : 66 . والرواية في أصول الكافي 1 : 345 | 28 .
 (3) الحجر 15 : 41 . والرواية في أصول الكافي 1 : 351 | 63 .
 (4) النساء 4 : 59 .

(119)

حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي فسر ذلك لهم ، ونزلت (اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) نزلت في عليّ والحسن والحسين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في عليّ : من كنت مولاه فعليّ مولاه ؛ وقال صلى الله عليه وآله وسلم : أوصيكم بكتاب الله وأهل بيته ، فاني سألت الله عز وجل أن لا يفرق بينهما حتى يوردهما عليّ الحوض ، فأعطاني ذلك (1) .
 ولو كانت تلك الزيادات من أصل المصحف في نظر أهل البيت عليهم السلام لكان الجواب بها أولى من حوالة السائل على ما فسرتة السنّة المطهّرة كما لا يخفى .
 3 - وعن الإمام الصادق عليه السلام قال : كان عليّ بن الحسين عليه السلام يقول : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (صدق الله عز وجل أنزل الله القرآن في ليلة القدر) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ادري ، قال الله عز وجل) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) ليس فيها ليلة القدر (2) .

أقول : إنَّ وضوح هذه الزيادات لا يخفى على أحد أنها زيادات ليست من أصل المصحف في عقيدة الكليني وقد ورد نظيرها من الزيادات التوضيحية في صحيح البخاري ومسلم ، من ذلك ما أخرجاه عن ابن عباس ، أنه قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أنزل جبريل بالوحي وكان مما يحرك به لسانه وشفتيه ، فيشتد عليه ، وكان يعرف منه فأنزل الله : (لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (أخذه) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (ان علينا أن نجمله في صدرك وقرآنه فتقرأه) فَأَإِذَا قَرَأَهُ

-
- (1) أصول الكافي 1 : 226 | 1 .
(2) أصول الكافي 1 : 193 | 4 .

(120)

فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (1).

على أَنَّ السيوطي أخرج في الدر المنثور عن عبدالرزاق ، وعبد بن حميد وابن جرير ، ومحمد بن نصر ، وابن المنذر ؛ عن قتادة في قوله تعالى : (لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) قال : خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر (2) يب . وأخيراً ، فإنَّ الكليني نفسه قد أورد سورة القدر كاملة من غير هذه الإيضاحات بتلاوة الإمام الصادق عليه السلام (3).
وما يقال عن غير ما ذكرنا هو عين ما يقال هنا فلا حاجة إلى التطويل .

الحجة الثانية :

احتجاجهم بعناوين أبواب الكافي :
فقد احتجوا بما عنوانه الكليني في أصول الكافي من الأبواب ، ويقصدون بذلك (باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام) ، بتقريب أنَّ مذاهب العلماء تعلم غالباً من عناوين أبواب كتبهم . وهذا هو ما تمسك به مثيرو هذه الشبهة حول كتاب الكافي كإحسان إلهي ظهير ، ومن سبقه ، أو من جاء بعده (4)، ولا حجة ثالثة لهم على مايزعمون فيما استقصيناه وتتبعناه .

-
- (1) القيامة 75 : 16 - 18 . وصحيح مسلم 1 : 330 | 147 - 148 باب الاستماع إلى القراءة . وصحيح البخاري 6 : 240 باب الترتيل في القراءة .
(2) الدر المنثور 8 : 568 - 569 .
(3) روضة الكافي 8 : 222 | 280 .
(4) الشيعة والقرآن : 73 . ورجال الشيعة في الميزان : 167 . والشيعة وتحريف القرآن : 64 . ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين : 227 وغيرها الكثير من كتب الوهابية وما ذكرناه فهو نموذج منها .

جواب الحجة الثانية :

وأما عن حجتهم الثانية ، وهي - كما عرفت - التمسك بعناوين الأبواب فنقول في جوابها : إنها ينبغي أن تكون تلك الحجة للكليني بعد عكسها لا عليه .

ولتوضيح ذلك نقول : إنه عنوان قدس سره في الكافي باباً بعنوان (الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب) وقد أودع فيه جملة من الروايات نذكر منها :

1 - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن على كل حق حقيقةً ، وعلى كل صواب نوراً ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فدعوه (1).

وواضح أن المراد من الترك لما خالف الكتاب هو ترك العمل به بعد ثبوت كون المخالفة على نحو اليقين وليس المخالفة المشكوك فيها والتي يمكن معالجتها .

2 - وعن أبي عبد الله عليه السلام : كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة ، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف (2).

3 - وعنه عليه السلام قال : خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنى ، فقال : أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته ، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله (3) .

(1) أصول الكافي 1 : 55 | 1 .

(2) أصول الكافي 1 : 55 | 3 .

(3) أصول الكافي 1 : 56 | 5 .

(122)

وإذا كانت مذاهب العلماء تعرف من خلال أبوابهم كما يدعي هؤلاء ، فلم لا يكون مذهب الكليني هو رد كل حديث لا يوافق كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ، والحكم عليه بأنه من زخرف القول ، وأنه لم يقله نبي ولا وصي ؟

ومن ثم فإن الباب الذي عقده الكليني في أصول الكافي بعنوان : «إنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام وإنهم يعلمون علمه كله» لا دلالة في العنوان على وجود نقص في آيات القرآن الكريم الموجود عندنا ولا زيادة فيها في ما جمعه الأئمة عليهم السلام ، وهذا ما أوضحه الكليني نفسه في أحاديث الباب المذكور ، وربما قد لا يتفطن لذلك إلا النابه الذكي .

فقد جاء في الحديث الأول من الباب المذكور بسند صحيح عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال : ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب ، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام (1).

وفهم هذا الحديث على حقيقته لا يتم إلا ببيان جهتين :

الأولى : إثبات أن للإمام علي عليه السلام مصحفاً .

والأخرى : بيان ماهية هذا المصحف . فنقول :

أما إثبات أن للإمام علي عليه السلام مصحفاً ، فهذا ما صرح به أعلام العامة أنفسهم ، فقد أخرج السجستاني بسنده عن ابن سيرين قال : «لما توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقسم علي أن لا يرتدي برداء الالجعة

(1) أصول الكافي 1 : 178 | 1 .

(123)

حتى يجمع القرآن في مصحف ، ففعل(1).
وقد صرّح بهذا ابن النديم (2)، كما ذكر في اتقان السيوطي ، وسنن أبي داود، وحلية الأولياء لأبي نعيم ،
والأربعين للخطيب البغدادي وغيرها فيما تتبعه السيد حسن الصدر (3).
إذن ، هناك من وافق الكليني من العامة بأنّ للإمام عليّ عليه السلام مصحفاً جمع فيه آيات القرآن الكريم ، ولم
يسبقه أحدٌ من الصحابة إلى ذلك كما هو صريح رواية ابن سيرين .
وأما عن طبيعة هذا المصحف الشريف وماهيته ، فإنّ ذلك يُعرف من تدبّر رواية الكافي المتقدمة ، فإنّ عبارة (كما
أنزل) و (كما نزلّه الله تعالى) فيهما إشارة واضحة إلى أنّ طريقة الجمع كانت على ترتيب نزول الآيات ، وليس على
الترتيب المتعارف اليوم من وجود بعض السور المدنية التي تحتوي على آيات مكية ، وبالعكس .
ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي ، فنقول :
إِنَّ آيَةَ التَّطْهِيرِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (4) لا يوجد
نصّ واحد في جميع كتب الحديث والتفسير قط يشير إلى نزولها مع آية أخرى ، بل جميع النصوص المروية في
المقام لدى الفريقين تصرّح بنزولها مستقلة ، ومن كان له أدنى

(1) المصاحف : 16 .

(2) فهرست ابن النديم : 41 .

(3) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، للسيد حسن الصدر : 316 .

(4) الأحزاب : 33 : 33 .

(124)

حظّ في متابعة كتب الحديث والتفسير يسلم بهذه الحقيقة . وهي إما أن تكون نزلت في بيت أم سلمة وهو الأرجح
لكثرة الروايات في ذلك ، وإما في بيت عائشة ، كما هو صريح الروايات الخاصة بحديث الكساء ، إذ فيها تصرّح
كل منهما : (نزلت هذه الآية في بيتي) ثم تقرأ الآية ، ولكنك - على الرغم من كثرة الروايات البالغة درجة التواتر
والتي تصرّح بهذه الحقيقة (1) تجد أنّ الآية في سورة الأحزاب قد اتّصلت بكلام من الذكر الحكيم ، فكانت جزءاً آية
لا آية ، حتى صار الجزآن آية واحدة ، وهي : (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ
وَعََاتِينَ الزَّكَاةِ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) ثم قال تعالى بعد
ذلك مباشرة (وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي

(1) تفسير الطبري 22 : 5 - 7 . والجامع لاحكام القرآن 14 : 182 . وتفسير ابن كثير 3 : 492 . والبحر المحيط 7 : 228 . والدر
المنثور 3 : 603 - 604 . وفتح القدير 4 : 279 . ومسند أحمد 6 : 92 . وسنن الترمذي 5 : 351 | 3205 و 5 : 663 | 3787 و 5 :
699 | 3871 . وصحيح مسلم 4 : 1874 | 37 . والمعجم الكبير للطبراني 3 : 46 | 2662 ، و 3 : 47 | 3666 . و 3 : 49 | 2668 ، و
23 : 281 | 612 ، و 23 : 333 | 768 ، و 23 : 334 | 773 ، و 23 : 336 | 779 ، و 23 : 396 | 947 . ومشكل الآثار 1 : 333 .
ومستدرک الحاكم 2 : 416 . ومصابيح السنّة 2 : 277 . وجامع الأصول 10 : 100 . ومجمع الزوائد 9 : 167 . وكنز العمال 13 : 163 |
36496 . وترجمة الإمام الحسين عليه السلام في تاريخ دمشق - بتحقيق المحمدي - : 61 - 77 الأحاديث من (77) إلى (111) . وتاريخ

بغداد 10 : 278 | 5396 في ترجمة عبدالرحمن بن علي المروري .
ويعلم من جميع هذه المصادر العامة أن آية التطهير آية مستقلة . وأما مصادر الشيعة فقد اتفقت على ذلك أيضاً . انظر : تفسير فرات الكوفي : 121 . وتفسير الحبري : 297 - 311 . وتفسير التبيان : 8 : 339 . ومجمع البيان : 8 : 462 - 463 . وأصول الكافي : 1 : 187 | 1 . واكمل الدين : 1 : 278 | 25 باب 24 . وسعد السعود : 106 . والعمدة : 19 . ونهج الحق : 1 : 88 . والصراط المستقيم : 1 : 187 . وغاية المرام : 259 . والميزان : 16 : 311 .

(125)

يُبَيِّنُ مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (1).
ويلاحظ هنا أمور عدة ، نكتفي بذكر واحد منها ، وهو :
إن صدر الآية الأولى - وهي الثالثة والثلاثون من سورة الأحزاب - يختلف عن ذيلها اختلافاً كلياً ، فلسان الصدر لسان الإنذار والتهديد والوعيد ، ولسان الذيل لسان المدح والثناء والتعظيم .
فلو رفع الذيل ووصلت الآية الرابعة والثلاثون بصدر الثالثة والثلاثين لما حصل أدنى اختلاف في النظم البياني ، ولا البلاغي ، ولا الإيقاعي ، ولا النغمي المعهود في فواصل الآيات ، ولجاء المعنى تاماً خالياً من أدنى ملاحظة يمكن أن تترتب على رفع ذيل الثالثة والثلاثين . وهذا يدل على أن آية التطهير لم تكن في أصل النزول جزء آية بل آية تامة وإن وضعها في هذا المكان من سورة الأحزاب إما أن يكون بتوقيف من النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم أو بتصويب من جامعي القرآن الكريم بعده .
ونظير هذا بالضبط قوله تعالى (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (2) فقد اتفق الطرفان على نزول هذه الآية الكريمة في غدير خم بعد إتمام البيعة لأمير المؤمنين عليه السلام بروايات كثيرة لا مجال لدفعها بحال من الأحوال (3). بينما نجد هذا القول

(1) الأحزاب 33 : 33 - 34 .

(2) المائدة 5 : 3 .

(3) نسب الخوارزمي الحنفي في كتابه مقتل الإمام الحسين عليه السلام 1 : 48 رواية نزول هذه الآية الكريمة - بعد البيعة للإمام علي عليه السلام مباشرة - إلى عدد من الصحابة ، وقال ما هذا نصه : «روى هذا الحديث - أي الحديث الخاص بنزول الآية بعد البيعة في غدير خم كما نقله الخوارزمي نفسه قبل هذا الكلام مباشرة - من الصحابة : عمر ، وعلي ، والبراء بن عازب ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيدالله ، والحسين بن علي ، وابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وأبو ذر ، وأبو أيوب ، وابن عمر ، وعمران بن حصين ، وبريدة بن الحصيب ، وأبو هريرة ، وجابر بن عبدالله ، وأبو رافع مولى رسول الله واسمه : اسلم ، وحبيشي بن جنادة ، وزيد بن شراحيل ، وجريير بن عبدالله ، وأنس ، وحذيفة بن أسيد الغفاري ، وزيد بن أرقم ، وعبدالرحمن ابن يعمر الدؤلي ، وعمرو بن الحمق ، وعامر بن شرحبيل ، وناجية بن عمر ، وجابر بن سمره ، ومالك بن الحويرث ، وأبو ذؤيب الشاعر ، وعبدالله بن ربيعة» .

(126)

الكريم هو جزء من آية من سورة المائدة ، على أن الجزء المتقدم عليه والذي بعده هو في بيان أحكام اللحوم .
فلو اتصل الجزءان معاً ، ورفع ما يخص إتمام الدين ، لكان المعنى تاماً ، والنظم سالماً من أدنى ملاحظة تقال .
أما ما هو السر في جعل تلك الآيات أجزاء آيات أخرى ؟ فيمكن توضيحها فيما يأتي ، فنقول :
لا يخفى على أحد له حظ من العلم ، أن قوله تعالى : (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) (1). قد نزل في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالاتفاق على أثر التصديق بخاتمته عليه السلام ، وهو راعك الله عز وجل (2).

(1) المائدة 5 : 55 .

(2) من طريف ما يذكر عن بعض المفسرين أن أحد المنافيقين المتسترين على نفاقهم من الصحابة قد تصدق على أثر نزول هذه الآية بأربعين خاتماً وكلها في اثناء الصلوات أملاً على أن ينزل بحقه ما نزل بحق الإمام علي عليه السلام ، قيل - والعهدة على الراوي القائل - فنزلت بحقه : (لا صدق ولا صلى) !!
وفي (دفاع عن الكافي) ، للسيد ثامر العميدي 1 : 102 - 112 ، تفصيل أسماء علماء العامة من المحدثين والمفسرين الذين صرحوا بنزول الآية في الإمام علي عليه السلام .

(127)

والسؤال : لماذا لم يذكر الله عز وجل أمير المؤمنين عليه السلام باسمه الشريف في هذه الآية ، بينما عبّر عنه بصورة الجمع ، مما كان ذلك مدعاة لحتالة من النواصب أن يصرفوها عن الإمام علي عليه السلام ما استطاعوا؟! والجواب على الإيجاز والاختصار - وهو للسيد شرف الدين في مراجعته الخالدة - : إن الجمع هنا يفيد التعظيم حيث يستوجب ، ونكتة لطف وأدق وهي إنما جاء التعبير بالجمع مع إرادة المفرد بقياً منه تعالى على كثير من الناس الذين لا يطبقون سماعها بصيغة المفرد ، فالحكمة اقتضت مراعاة هؤلاء ؛ لكي لا يصدر منهم ما تخشى عواقبه من التضليل والتمويه .

ولا يبعد أن تكون آية التطهير وآية إكمال الدين وإتمام النعمة ورضى الرب سبحانه ، قد وضعت على ما هي عليه اليوم لنفس تلك الحكمة ، هذا مع القول بالترتيب التوقيفي الذي لم يثبت تواتره ، وأما مع القول الآخر ، فإنّ ذا الحجى يدرك غايته .

وإذا ما عرفت هذا ، فاعلم أنّ المراد برواية الكافي هو جمع القرآن الكريم على ترتيب نزول آياته ، ويدل عليه ما أخرجه الشيخ المفيد بسنده عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال : إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ضربت فساطيط لمن يُعلم الناس القرآن على ما أنزله الله جلّ جلاله ، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم ؛ لأنّه يخالف التآليف (1) أي : الترتيب .

ومعلوم من لسان روايات كثيرة أنّ مصحف الإمام المهدي (عجل الله

(1) الإرشاد ، للمفيد 2 : 386 .

(128)

تعالى فرجه الشريف) هو عين المصحف الذي جمعه جدّه الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام ، ومن هنا يتضح المراد من عنوان باب الكافي والحديث الذي ورد فيه ، وهو - والله العالم - أنّ جمع القرآن الكريم على ترتيب نزوله لم يتم على يد أحد غير أمير المؤمنين عليه السلام ، ومن ادعى ذلك غير الإمام علي وولده عليهم السلام وحفظه على ذلك الترتيب فهو كاذب. وليس المراد أنّه لم يجمع أحد القرآن الكريم مطلقاً غير الإمام علي عليه السلام ، فافهم .

روايات التحريف في أهم كتب العامة :

ولكن هلمّ معي ننظر معاً ما في الصحيحين من روايات ، فهل يمكن لمنصف عاقل ان يتأولها بغير ما هو ظاهر من معناها بل وتصريح فيه أيضاً .

ولعمري إذا لم تكن تلك الروايات مكذوبة على الله ورسوله ، فإن روايتها في الصحيحين لا يمكن إثبات نزاهتهم من خرافة تحريف القرآن الكريم ، وأما عن مذاهب العامة فلم يسلم منهم أحد إلا بقدر همل النعم لما تقدم من إجماعهم على صحة ما في الصحيحين ، بل وتصريحهم بأن خبرهما لا سيما البخاري يفيد القطع ، ولو كان فوق القطع أمر أعلى حجة من القطع لنحلوه - على الأقل - إلى ما اجتمع عليه الشيخان !

أمثلة أضغاث الباطل في كتب الصحاح :

وسوف نضرب لك من أضغاث الباطل المسكوت عنها حتى صار حقاً؛ لأنه من (الصحيحين) - بعض الامثلة ، وعلى ذلك فقس ما سواه إلا ما ندر .

1 - في صحيح البخاري في كتاب المحاربين باب رجم الحبلى من الزنا بالإسناد إلى عمر بن الخطاب ، قال : (.. ثم كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله :

(129)

- أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، أو إن كفرأ بكم أن ترغبوا عن آبائكم (1).
- والغريب في هذه الآية أنا وجدناها حديثاً من أحاديث أبي هريرة في صحيح مسلم في كتاب الإيمان باب بيان حال من رغب عن أبيه وهو يعلم (2)ث. ولا يخفى أن في هذا المورد مايقطع بتهافت الصحيحين !!
- 2 - في صحيح مسلم في كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات بالإسناد إلى عائشة ، قالت : «كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخت بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن» (3).
- أقول : وكانت عائشة تفتي دون سائر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودون سائر الصحابة : بجواز رضاعة الكبير استناداً لآية الرضاع المزعومة ، وقد حصل هذا فعلاً لسهولة بنت سهيل حيث أرضعت من كان ذا لحية وشهد بداراً وهو سالم حليف زوجها أبي حذيفة ؛ لكي يصير له ابناً من الرضاعة ؛ حتى يذهب ما كان في نفس أبي حذيفة من دخول سالم عليها (4)!!!
- 3 - في صحيح البخاري في كتاب المحاربين ، باب رجم الحبلى من الزنا بالإسناد إلى عمر ، قال : «فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم ورجمنا

- (1) صحيح البخاري 8 : 300 - 304 | 25 .
(2) صحيح مسلم 1 : 80 | 113 .
(3) صحيح مسلم 2 : 1075 | 1452 .
(4) المصدر نفسه .

(130)

بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله» (1)!!! .

وفي موضع آخر من صحيح البخاري في كتاب الأحكام باب الشهادة تكون عند الحاكم ، والقول قول عمر : «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي» (2)!!! .
 وآية الرجم في فتح الباري بشرح صحيح البخاري هي : «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله» (3) والظاهر أنّ هذه الآية لم تحفظ كما ينبغي أن تحفظ ؛ لأنها وردت بألفاظ أخر لا يعيننا أمرها .
 أقول : هب أنّ عفريتاً من الجنّ - اسمه (نسخ التلاوة) - ابتلع هذه الرواية أفلا يدلّ قول عمر : (فأخشى إن طال بالناس زمان ...) وقوله : (لولا أن يقول الناس زاد عمر..) على أنه كان يرى أنّ المصحف المائل بين يديه ناقص من آية الرجم ، أو لا يدل على ذلك؟!
 «أفهنالك مجال للشك ؟ (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) !!
 ومن لم تكن له عين بصيرة فلا شك أن يرتاب والصبح مسفرّ
 4 - في صحيح البخاري في كتاب الجهاد والسير ، بالإسناد إلى أنس في خبر إرسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعين صحابياً من القراء إلى بعض القبائل العربية كرعل ، وذكوان ، وعصية ، وبني لحيان . قال البخاري «قال قتادة :

(1) صحيح البخاري 8 : 300 - 304 | 25 .

(2) صحيح البخاري 9 : 125 .

(3) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 9 : 65 و 12 : 261 .

(131)

وحدثنا أنس أنهم قرأوا بهم قرآناً : (ألا بلغوا عنا قومنا بأننا قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا) ثم رفع بعد ذلك» (1)
 والعجيب في هذا الخبر أنّ البخاري قد صرح فيه أنّ الأعراب قد غدروا بجميع القراء وقتلوهم حين بلغوا بئر معونة .
 بمعنى أنهم إما لم يتمكنوا من أداء مهمتهم ، لأنهم قتلوا قبل ذلك ، وأما أنهم أدوا مهمتهم ثم قتلوا قبل الوصول إلى المدينة .
 والسؤال المحير هنا : كيف علم أنس بهذه الآية التي قرأوها ولم يصل أحد منهم إلى المدينة ليخبر أنس بهذه الآيات النازلة ! التي قرأت ثم رفعت ؟ هذا مع أنّ الخبر موقوف على أنس ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقال مثلاً أنه من أخبار صاحب الوحي عليه السلام ، وهل بعد هذا يكون خبر الواحد الموقوف على صحابي من القرآن ؟
 والسؤال الآخر : كيف رفع هذا القرآن ؟ من المكتوب (وهو المصحف)؟ أم من القلوب ؟ والاحتمال الأوّل باطل ، إذ لا نصّ عليه ولو برواية مكذوبة ، والثاني كذلك زيادة على عدم رفعه من قلب أنس أو غيره بدليل روايته ونقله .
 5 - في صحيح البخاري في باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا . بالإسناد إلى عائشة قالت : «سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قارئاً يقرأ من الليل في المسجد فقال : يرحمه الله ، لقد ذكرني كذا وكذا آية ، أسقطتها من سورة كذا وكذا» (2) .

(1) صحيح البخاري 4 : 167 ذيل الحديث | 261 .

(2) صحيح البخاري 6 : 240 .

(132)

- ولست أدري هل توجد أعظم من هذه الفرية؟! فالنبي يسقط آيات من القرآن!!!
وَمَنْ يَتَّبِعْ فِي أَمْرِهِ رَأْيَ جَاهِلِيْقِدُهُ إِلَى أَمْرٍ مِّنَ الْغَيِّ مَنْكُرٍ
فَعُوْدٌ مَّقَالِ الصَّدَقِ نَفْسِكُوَارُضِهِتُصَدَّقُ ، وَلَا تَرْكُنْ إِلَى قَوْلِ مُفْتَرِي
- 6 - في صحيح مسلم في كتاب الزكاة عن أبي موسى الأشعري ، أنه قال لقراء أهل البصرة - يعني بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسنين - : «.. وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أنني حفظت منها : لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب» (1).
والغريب جداً من مسلم صاحب الصحيح أنه أخرج هذه الآية المزعومة على أنها حديث ولم يتعرض لنقدها (2).
والأغرب من كل هذا انه نسب إلى ابن عباس (ترجمان القرآن) انه قال بشأن (لو كان لابن آدم) : «فلا أدري أمن القرآن هو ، أم لا» (3)؟ .
- 7 - في صحيح البخاري وصحيح مسلم من كتاب الزكاة بالإسناد إلى أبي موسى الأشعري ، قال : «وكنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها ، غير أنني حفظت منها : يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة» (4).

- (1) صحيح مسلم 2 : 726 | 1050 .
(2) صحيح مسلم 2 : 725 | 1048 | 116 و 117 .
(3) صحيح مسلم 2 : 725 | 118 .
(4) صحيح البخاري 8 : 115 . وصحيح مسلم 2 : 726 | 1050 (119) كتاب الزكاة . ومسند أحمد 3 : 122 و 243 و 368 و 6 : 55 . وسنن الدارمي 2 : 319 . ومجمع الزوائد 10 : 243 . والبرهان للزركشي 2 : 43 . والاتقان للسيوطي 3 : 83 .

(133)

- أقول : إن ضياع سور من القرآن في تلك المدعيات الباطلة ، أو إسقاط آخر منه ونحو ذلك مما مر ليس بأعظم من المفتريات الأخر التي احتضنتها روايات كتب الذين يتبجحون بالصراحة ويزعمون أنهم لا يسكتون عن الباطل بل يشهرون بأصحابه ويكفرونهم!!
من أمثال ما روي عن ابن عمر أنه قال : «لا يقولن أحدكم : قد أخذت القرآن كله ، وما يدرية ما كله؟ قد ذهب منه قرآن كثير!! ولكن ليقل : قد أخذت منه ما ظهر» (1).
- كما روى ابن أبي داود ، وابن الأباري ، عن ابن شهاب - كما في منتخب كنز العمال - أنه قال : «بلغنا أنه كان أنزل قرآن كثير ، فقتل علماؤه يوم اليمامة ، الذين كانوا قد وعوه ، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب» (2)!!
وأما عن إنكار ابن مسعود لسورة الفاتحة والمعوذتين فحدث ولا حرج ، حتى قال السيوطي : «قال ابن حجر : فقول من قال : أنه كذب عليه (أي على ابن مسعود) مردود ، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل ، بل الروايات صحيحة ، قلت : وإسقاطه من مصحفه أخرجه أبو عبيد بسند صحيح» (3). على أن هذه الرواية الموصوفة بالصحة العامة ، قد كذبها الشيعة منذ أقدم العصور كما سنشير إليه وقد

(1) الاتقان في علوم القرآن 3 : 81 - 82 . ولا جرم على من كذب على ابن عمر في هذا بعد أن كذب على أبيه بأن قرأته مليون حرف ! كما مر .

(134)

ردها من العامة السيكوتوي في حاشيته (1).
كما ان سورة الخلع ، وسورة الحنف قد كان أبو حفص عمر يقرأهما في صلاته وقنوته كما صرح بذلك السيوطي في تفسيره (2) فإذا ما أضفنا هذا إلى الرواية المسندة إليه بوجود مليون حرف في القرآن علمنا أن آية الرجم التي عقلاها ووعاها كما تقدم عن الصحاح إنما هي من القرآن المزعوم الذي هو في لغة الاعداد ومنطق الارقام يزيد على حروف كتاب الله العزيز حسب آخر إحصائية بـ (678820) حرفاً ، أي بما يعادل القرآن الكريم ثلاث مرات !! ولهذا ذهب ابن عمر - بعد أن انطلت عليه هذه الاكاذيب - إلى القول بضياح الكثير من القرآن كما مرّ آنفاً !
وأخيراً، لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الفضل بن شاذان (ت 260 هـ) وهو من فضلاء وفقهاء أصحاب الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ، قد أنكر على العامة رميهم الصحابة بمثل هذه المقتريات الباطلة وعدّها من باب الوقيعه في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (3). فانظر إلى تحرّج الأصحاب.
ومن لطيف ما احتج به الفضل رحمه الله تعالى على العامة بكتابه الايضاح أنّه أورد ما نسيوه إلى عائشة بأنها قالت «لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً ، ولقد كانت في صحيفة تحت سريري ، فلما مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها» (4)!!

- (1) حاشية السيكوتوي على شرح المواقف 8 : 251 من المجلد الرابع .
(2) الدر المنثور ، للسيوطي 8 : 696 .
(3) الايضاح ، للفضل بن شاذان : 229 .
(4) لقد أورد هذا الخبر المضحك المبكي ابن حزم في المحلى 11 : 235 المسألة رقم 2204 وقال : هذا حديث صحيح ! كما أخرجه الدميري في حياة الحيوان 1 : 464 عن عائشة مصرحاً بوجوده في السنن الأربعة .

(135)

فقد أنكر عليهم الفضل بن شاذان بما حاصله :
بانه ما استطاعت الإنس والجنّ على أن تأتي بمثل القرآن ولو في آية من آياته ، ولا تمكن أعداء القرآن من تحريفه ، فكيف استطاع داجنكم أن يأكل من القرآن ، ويبطل فرضه ويسقط حجته ؟!
وأغرب ما وقفت عليه هو أنّ الزمخشري في كشّافه - لما لم يستطع أن يجد تأويلاً أو تبريراً مقنعاً يبين من خلاله كيف استطاع هذا الداجن الشيطان أن يتسلل إلى بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويفعل فعلته - حاول التملّص من الخبر واتهام الروافض في تلفيقه ؟ (1).
أقول : بعد أن عرفت من أخرجه من الصحاح والصحابة ، ومن رده وهو (الفضل بن شاذان) من (الرافضة) ، فاعلم أنّا مع الزمخشري في اعتقاد تلفيقه فافهم .
هذا ، وقد ذكر السيد الميلاني في (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف) كلمات عدّة من أعلام العامة المتقدمين والمتأخرين يصرحون بأنّ هذه زيادات موضوعة من بعض الزنادقة.
إلى غير ذلك من الروايات المكذوبة عند العامة ، والتي تمس القرآن الكريم صراحة (2).

-
- (1) الكشاف ، للزمخشري 3 : 248 .
(2) للوقوف على المزيد من تلك الروايات المكنوبة في كتب العامة . راجع : دفاع عن الكافي للسيد ثامر العميدي 2 : 440 - 504 ففيه مائة مثال من أمثلة صور التحريف عند العامة وفي كتبهم .

البَدَاءُ وعلم الله تعالى

إعلم بأنَّ إنكار اليهود للنسخ إنما هو لاعتقادهم بأنَّه خلاف الحكمة ولا يصدر إلا عن جهل بالمصالح والمفاسد ، وهذا هو ما صرَّح به الغزالي ، والرازي وغيرهما من رؤوس الأشاعرة (1). ولما كان البداء - بمعناه السلبي - يلتقي مع فهم اليهود للنسخ ، فعُدَّوه أيضاً دالاً على خلاف الحكمة كالنسخ أيضاً . بل تذرَّعوا في إنكار النسخ بكونه بداء ، والبَدَاءُ إنما يتصور بحق من يجهل عواقب الأمور ، والله تعالى منزَّه عنه . وهذا القدر مصرَّح به في كتب الأشاعرة وغيرهم (2).

(1) المستصفى ، للغزالي 1 : 111 . والمحصل ، للرازي 1 : 543 . ومنتهى الوصول والأمل ، لابن الحاجب : 154 - 155 . والتحصيل من المحصول ، للراموي 2 : 10 . والتقريب والتحبير ، لابن أمير الحاج 1 : 352 . وتفسير ابن كثير وتفسير الألوسي وغيرهما عند تفسير الآية (106) من سورة البقرة المباركة .
(2) أصول السرخسي 2 : 54 - 55 و 2 : 59 . والأحكام في أصول الأحكام ، للآمدي 3 : 102 . وتفسير القرطبي 2 : 64 . والمنخول للغزالي : 288 . والأحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم 4 : 47 . والبرهان ، للزركشي 2 : 30 . والإتقان ، للسيوطي 3 : 67 . والملل والنحل ، للشهرستاني 1 : 211 .

(137)

الافتراء على الشيعة بتعريف البداء

فإذا علمت هذا ، فاعلم أنَّ خصوم الشيعة تدَّعي زوراً بأنَّ البداء عند الشيعة يستلزم تغيير علم الله عزَّ وجل ، وهذا لا يجوز ، بل وذهبوا إلى أنَّ لازمَه الجهل على الله تعالى ؛ لأنَّ معنى البداء لغة ظهور الشيء بعد خفائه . بل افتري بعضهم على الشيعة بوقاحة عجيبة فقال ما نصه : «والبداء عند الشيعة أن يظهر ويبدو لله عزَّ شأنه أمر لم يكن عالماً به» .

وهذا المفترى هو محمَّد مال الله البحريني افتري ذلك في كتابه (موقف الشيعة من أهل السنَّة) ص 28 ، وكَرَّر هذا الافتراء في كتابه (الشيعة وتحريف القرآن) ص 12 بلا أدنى تغيير مشيراً في هامش الكتابين إلى كتاب أصل الشيعة وأصولها ص 231 مع حصر ما ذكره بين قوسين لإعلام القاريء بنقل هذا الكلام من كتاب (أصل الشيعة وأصولها) للشيخ محمَّد الحسين آل كاشف الغطاء ؛ . وللأسف أنَّ نجد عند غيره هذا الافتراء نفسه (1).

تزييف هذا التعريف وبيان وقاحة مفتريه :

ولكنَّك إذا ما عدت إلى (أصل الشيعة وأصولها) ستجد الشيخ آل كاشف الغطاء قد قال ما نصه : «ومما يشنع به الناس على الشيعة ويزدري

(1) الشيعة والسنة ، لاحسان إلهي ظهير : 63 . وأحوال أهل السنة في إيران ، لعبد الحق الاصفهاني : 86 . وبطلان عقائد الشيعة ، لمحمد عبدالستار التونسي : 23 .

(138)

به عليهم أمران:

الأول : قولهم بالبداء ، تخيلاً من المشنعين : أن البداء الذي تقول به الشيعة هو عبارة عن أن يظهر ويبدو لله عز شأنه أمراً لم يكن عالمياً به !

راجع أصل الشيعة وأصولها :

1 - طبعة القاهرة لسنة 1958 م ، ص 231 .

2 - طبعة إيران - قم لسنة 1410 هـ ، ص 231 (أوفست عن طبعة القاهرة) .

3 - طبعة النجف الأشرف لسنة 1969 م ، ص 179 .

4 - طبعة مؤسسة الأعلمي في بيروت لسنة 1983 م ، ص 148 .

5 - طبعة مؤسسة الإمام علي عليه السلام ، بتحقيق الأستاذ علاء الجعفر ، لسنة 1415 هـ ، ص 313 .

فانظر كيف تلاعب بالنص فحذف صدره ، وأطلق ذيله غير آثم ولا متحرج ، مع أن الشيخ آل كاشف الغطاء عقّب على ذلك التشنيع في أصل كتابه مباشرة فقال: « وهل هذا الا الجهل الشنيع ، والكفر الفظيع؟ لاستلزامه الجهل على الله تعالى ، وأنه محل للحوادث والتغيرات ، فيخرج من حضيرة الوجود إلى مكانة الامكان..» .

وهكذا تجد المشنعين على الشيعة يفترون عليهم بالاباطيل التي لا أصل لها في عقائدهم ولا في تفكيرهم ، منهم البلخي على ما نقله الشيخ

(139)

الطوسي في تفسيره (1)، والغزالي (2)، والرازي (3)، والأمدى (4)، مع أن إمامهم الأشعري صرّح بأن (الرافضة) أفرقت في هذا على ثلاث فرق ، ونسب إلى الثالثة أنها لا تجوز على الله تعالى البداء قال : «وينفون ذلك عنه» (5) حف .

نفي الجهل عن ساحته تعالى :

أقول : لا يوجد في تاريخ الشيعة من ينسب البداء - بمعنى ظهور الشيء بعد الجهل به - إلى الله تعالى قط ، لا قديماً ولا حديثاً ، بل حتى فرق الشيعة البائدة التي كفرها أئمة أهل البيت عليهم السلام مع سائر علماء الإمامية ، لم يؤثر عنهم ذلك الا ما ينقله بعض المتعصبين والمشنعين من مخالفهم .

نعم نسب هذا إلى فرق المجسمة والمشبهة لما لديهم من المقالات التي هي أشبه بالخرافات منها بالديانات حتى قال بعضهم كما في ملل الشهرستاني : «اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك» (6)!! تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً ، وكبر مقتا ان يقولوا على الله زوراً وكذباً ما لا يعلمون .

(1) التبيان في تفسير القرآن 1 : 13 من المقدمة .

(2) المستصفى 1 : 110 .

(3) التفسير الكبير للرازي 19 : 66 .

- (4) الأحكام في أصول الأحكام ، للآمدي 3 : 102 .
 (5) مقالات الإسلاميين ، للاشعري : 39 .
 (6) الملل والنحل ، للشهرستاني 1 : 96 .

(140)

هذا ، وإذا ما رجعت إلى كتب الشيعة العقائدية بل وحتى الحديثية ستجد التصريح بخلاف هذا المدعى تماماً ، مع تكفيرهم لكل من يزعم بأن الله سبحانه يبدو له عن جهل .
 ففي الكافي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له (1).
 وعنه عليه السلام إن الله لم يبدو له من جهل (2).
 وعنه أيضاً وقد سأله منصور بن حازم (هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس ؟ قال عليه السلام : لا ، من قال هذا فأخزاه الله . قلت : رأيت ما كان وما كان إلى يوم القيامة ، أليس في علم الله ؟ قال : بلى ، قبل أن يخلق الخلق(3).

علم الله تعالى عند الشيعة الإمامية :

فإذا انضم هذا إلى أقوال علماء الشيعة في علمه تعالى ، علم المقصد بأنه ليس كما يزعم هؤلاء المفكرون ، قال الشيخ المفيد : «إن الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه ، وأنه لا حادث إلا وقد علمه قبل حدوثه ، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوماً إلا وهو عالم بحقيقته ، وأنه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء وبهذا اقتضت دلائل العقول ، والكتاب المسطور والأخبار المتواترة من آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مذهب

- (1) أصول الكافي 1 : 114 | 9 باب البداء .
 (2) أصل الكافي 1 : 114 | 10 من باب البداء .
 (3) أصول الكافي 1 : 114 | 11 باب البداء .

(141)

جميع الإمامية» (1).
 ولا حاجة لنقل أقوال علماء الشيعة في هذا ، ولا بأس بالإشارة إلى بعض المصادر والمراجع المهمة التي أشارت إلى فرية العامة وردتها بأنصع الأقوال ، مصرحة بأن علم الله تعالى أحاط بالاشياء قبل خلقها إحاطة تامة بل وفوق مستوى الإحاطة إن صح التعبير .
 راجع : الذريعة للسيد المرتضى (ت 436 هـ) 1 : 128 ، وتقريب المعارف للحلي (ت 447 هـ) : 41 ، والرسائل العشر للشيخ الطوسي (ت 460 هـ) : 94 ، والاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد له أيضاً : 39 ، ومتشابه القرآن لابن شهر آشوب (ت 588 هـ) 1 : 50 ، وتجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي (ت 672 هـ) : 192 ، وكشف المراد للعلامة الحلي (ت 726 هـ) : 310 ، والباب الحادي عشر له أيضاً : 13 ، والنافع في يوم الحشر للمقداد السيوري (ت 826 هـ) : 13 ، وإرشاد الطالبين له أيضاً : 197 ، والقبسات للسيد الداماد (ت 1041 هـ) : 135 و 325 ، والحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة لصدر المتألهين (ت 1050 هـ) 6 : 175 ، وحق اليقين للسيد عبد الله شبر (ت 1242 هـ) 1 : 63 ، والاع الرحمن للشيخ البلاغي (ت 1352 هـ) 1 : 227 ، ومسألة في البداء له أيضاً : 18 ، ونقض الوشيعة للسيد الأمين (ت 1373 هـ) : 515 ، ومعالم الفلسفة الإسلامية لمحمد جواد

مغنية (ت 1401 هـ) : 112 و 114 ، وبداية الحكمة للسيد الطباطبائي (ت 1402 هـ) : 164 ، والميزان له أيضاً
15: 189 ، والبداة عند الشيعة للعلامة السيد عليّ الفاني

(1) أوائل المقالات ، للشيخ المفيد : 60 .

(142)

الاصفهاني (ت 1409 هـ) : 63 ، ومبحث البداة في التكوين في كتاب البيان في تفسير القرآن للسيد الخوني (ت
1413 هـ) : 390 ، والبداة عند الشيعة للسيد محمد كلانتر : 56 ، والبداة في ضوء الكتاب والسنة للشيخ
السبحاني : 121 ، ودفاع عن الكافي للسيد ثامر العميدي 2: 7 - 213 وغيرها ، وإذا ما قورنت أقوالهم بعقيدتهم
في الصفات على ما هو معلوم من جعلهم صفة العلم صفة ذاتية.. بالإجماع ، تأكد لك أنه يستحيل في عقيدة الشيعة
تغيير علم الله عز وجل بالبداة الذي يقولون به .

توضيح في اطلاق البداة على الله تعالى :

إنّ إطلاق البداة على الله تعالى لا يلزم منه أدنى محذور بعد شرح هذه اللفظة بما يناسب أقوال أهل البيت عليهم
السلام التي مرّت آنفاً ، فهم قد نفوا ما زعمه خصوم الشيعة نفياً قاطعاً ، وكفروا من خالفه ، وعلى هذا أفتى
الفقهاء من الشيعة بأنّ القائل بجواز الجهل على الله تعالى من حيث إطلاق البداة عليه بمعنى الظهور بعد الجهل
فهو كافر ، وفي الكتب التي أشرنا إليها سابقاً تصريحات ضافية بهذه الحقيقة مع بيان فتاوى فقهاء الشيعة بهذا فلا
حاجة إلى إعادة ما فيها ، غير أنّنا نريد أن نبين بأنّ المعنى المقصود من لفظة (البداة) في كلمات أئمة أهل البيت
عليهم السلام ، وكما أعلنته المصادر الشيعية المتقدمة هو معنى آخر غير المعنى المحال على الله سبحانه ، نظير
ما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ (المخادعة) و (المكر) و (النسيان) و (الكيد) ونحوها من الأوصاف التي ينتزه
عنها تعالى بالاتفاق (1).

(1) راجع على سبيل المثال سورة النساء 4 : 142 . والتوبة 9 : 67 . والاعراف 7 : 51 . والسجدة 32 : 14 . والنمل 27 : 50 .
والطارق 86 : 15 - 17 وغيرها .

(143)

ولهذا جاء في الصحيح عن الامام الباقر عليه السلام بعد أن سألته زرارة عن قوله تعالى : (وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا
أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) (1) ، قال عليه السلام : إنّ الله تعالى أعظم وأعزّ وأجلّ وأمنع من أن يُظلم ، ولكنّه خلطنا بنفسه
فَجَعَلَ ظَلَمْنَا ظَلَمَهُ ، وولايتنا ولايته حيث يقول : (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا) يعني : الأئمة منا (2) .
وقد روي نظير هذا عن الإمام الصادق ، والامام الكاظم عليهما السلام (3) .
وقد اعتمد هذا البيان بعض مفسري العامة في تفاسيرهم ، فالنحّاس مثلاً يرى أنّ معنى قوله تعالى : (إن تنصروا
الله يتصرّكم) (4) هو : «إن تنصروا دين الله وأوليائه ، فجعل ذلك نصرة له مجازاً» (5) .

هذا وقد صرح علماء الشيعة بأنَّ البداء بمعناه اللغوي الذي يعني ظهور شيء بعد عدم العلم به ، يختلف عن البداء بمعنى النسخ ، والأول ينتزه عنه تعالى : بخلاف الثاني الذي لا يستلزم منه محذوراً .
من ذلك قول شيخ الطائفة الطوسي رضي الله عنه :
«فأما إذا أضيفت هذه اللفظة - أي : البداء - إلى الله تعالى ، فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ، ومنه ما لا يجوز .

(1) البقرة 2 : 57 .

(2) أصول الكافي 1 : 113 | 11 باب النوادر .

(3) أصول الكافي 1 : 112 | 6 باب النوادر و 1 : 360 | 91 باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية .

(4) محمد 47 : 7 .

(5) إعراب القرآن ، للنحاس 4 : 180 .

(144)

فأما ما يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه ، ويكون إطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسع ، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين عليهما السلام من الأخبار المتضمنة لإضافة البداء لله تعالى دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن . ويكون وجه إطلاق ذلك فيه تعالى . والتشبيه ، هو أنه إذا كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلفين ما لم يكن ظاهراً لهم ، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلأ لهم أطلق على ذلك لفظ البداء»
(1).

وقد قال استاذهُ الشيخ المفيد رضي الله عنه ما نصه :

«أقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله: من الافتقار بعد الإغناء ، والإمراض بعد الإعفاء ، والإماتة بعد الإحياء ، وما يذهب إليه أهل العدل خاصة من الزيادة في الأجل والأرزاق والنقصان منها بالأعمال ، فأما إطلاق لفظ البداء فإنما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله عز وجل ، ولو لم يرد به سمع أعلم بصحته ما استجزت إطلاقه ، كما أنه لو لم يرد عليّ سمع بأن الله تعالى : يغضب ، ويرضى ، ويحب ، ويعجب لما أطلقت ذلك عليه سبحانه ، ولكنه لما جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأبأها العقول .

وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف ، وإنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه .. وهذا مذهب الإمامية بأسرها ، وكل من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولا

(1) عدة الأصول ، للشيخ الطوسي 2 : 29 الطبعة الحجرية .

(145)

يرضاه(1)

أقول : ما يقول هؤلاء المفكرون على الشيعة عن تفسير الزجاج لقوله تعالى : (وَلَنبَلِّغَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ) (2) قال : «وهو عز وجل قد علم قبل خلقهم المجاهدين منهم والصابرين ، ولكنه أراد العلم الذي

يقع به الجزاء ، لأنه إنما يجازيهم على أعمالهم .
فتأويله : حتى يعلم المجاهدين علم شهادة ، وقد علم عزَّ وجل الغيب، ولكن الجزاء بالثواب والعقاب يقع على علم الشهادة» (3).

ولا يخفى على من له أدنى فهم بأنَّ الزجَّاج أراد بهذا : أنَّ الله عزَّ وجل علمين :
علم غيب : وهو العلم الذي أحاط بكل شيء في هذا الكون من الذرة إلى المجرة وإلى آخر الأبد ، وهو ما تقوله الشيعة برمتهم .

وعلم شهادة : وهو بمعنى علم حضور ، وهذا العلم يكون بمرحلة لاحقة على الأول ، فهو يريد في تأويله : حتى نعلم جهادكم موجوداً فعلاً فنجازيكم عليه ، مع علمنا به قبل أن نخلقكم ؛ لأنَّ الجهاد كان موجوداً في علم الغيب ، وأما بعلم الشهادة فلا ، لانتفاء موضوعه أصلاً ؛ لتعلقه بمعدوم ، وإنما يكون العلم به حضورياً بعد حصوله ، فلا جرم أن يقال إذن لهذا النوع من العلم أنه يظهر لله عزَّ وجل لا عن جهل بل عن علم تام .

(1) أوائل المقالات ، للشبخ المفيد : 92 - 93 .

(2) محمد 47 : 31 .

(3) معاني القرآن وعرابه ، للزجاج 5 : 16 .

(146)

وإذا اتضح هذا فاعلم أنه إذا كان إسناد البداء إلى الله عزَّ وجل إسناداً مجازياً ، فهو إنما يكون كذلك في صورة التسليم بأنَّ إسناده بنحو الحقيقة يستلزم الجهل .
وأما إذا لم يسلم ذلك ، على أساس القول بأنَّ البداء أعم من كونه ظهور رأي بعد الجهل ، فالأمر أوضح ، ولا يكون حينئذ في إسناده حقيقة أدنى محذور لما علمت على طبق رأي الزجاج من أنَّ ظهور قعقة السلاح في ساحة الجهاد والقتل في سبيل الله لا يكون ظهوراً لله عزَّ وجل بعد الجهل به ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وإنما يكون ظهوراً لله عزَّ وجل بعد مرحلة لاحقة من العلم التفصيلي به ، ذلك هو علم الغيب الذي أحاط بالأشياء قبل إيجادها والذي لا حد له ولا أمد ، فأين التغيير في علم الله (عزَّ وجل) يا ترى؟!
ومن روايع الكافي ما أخرجه عن الكاهلي ، قال : «كتبت إلى أبي الحسن (الإمام الكاظم) عليه السلام في دعاء : الحمد لله منتهى علمه !!
قال : فكتب إليَّ عليه السلام : لا تقولن منتهى علمه ، فليس لعلمه (عزَّ وجل) منتهى . ولكن قل : منتهى رضاه» (1).

إعتقاد العامة بتغيير وتبديل ما قضي وقدر :

ثم أين هؤلاء من أحاديث البخاري وأقوال علمائهم ؟ :
كحديث المعراج الصريح بتغيير ما فرض وقدر أربع مرات متوالية في

(1) أصول الكافي 2 : 409 | 19 باب الدعاء للكرب .

(147)

أن واحد (1)ك ، مع ما فيه من علة قادمة إذ تضمن الطعن الصريح على الأنبياء بالإقدام على المراجعة تلو المراجعة في الأوامر المطلقة كما لا يخفى .
ومثله حديث الاستسقاء (2)الذي دلّ على أن تغيير الطقس المفاجيء قد اختص بما كان مشروطاً في التقدير .
وحديث أنّ الله يحدث من أمره ما يشاء (3). وأحاديث تأثير صلة الرحم والصدقة عن أبي هريرة وغيره (4).
وحديث غفران الذنوب في ليلة القدر عن أبي هريرة أيضاً (5).
وحديث (اعملوا فكلّ ميسر) (6).
وحديث الصخرة التي أطبقت على ثلاثة رجال حتى استيقنوا الموت ثم رفعت بدعائهم (7).
وحديث البداء الصريح عن أبي هريرة في البخاري والمسند إلى

-
- (1) صحيح البخاري 1 : 98 كتاب الصلاة . وأخرجه في كتاب التوحيد 9 : 182 باب قوله تعالى : (وكلم الله موسى تكليماً) .
(2) صحيح البخاري 2 : 34 باب الاستسقاء في المسجد الجامع . وأخرجه من طرق أخر صحيحة وبألفاظ مختلفة في 2 : 35 و 36 و 37 و 38 .
(3) صحيح البخاري 9 : 187 باب قوله تعالى (كل يوم هو في شأن) .
(4) صحيح البخاري 8 : 6 باب من يُسط له الرزق بصلة الرحم .
(5) صحيح البخاري 3 : 59 باب فضل ليلة القدر .
(6) صحيح البخاري 8 : 152 باب قوله تعالى : (وكان أمر الله مفعولاً) .
(7) صحيح البخاري 8 : 3 باب اجابة دعاء من بز والديه . وصحيح مسلم بشرح النووي 17 : 55 باب أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الاعمال .

(148)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه : إنّ ثلاثة في بني إسرائيل : أبرص ، وأقرع ، وأعمى بدأ الله أن يببتليهم.. (1).
وهل من الإنصاف أن لا يرى (بداء البخاري) ويرى (بداء الكليني)؟ قاتل الله الاهواء وأهلها .
ولعمري ، ليتهم رجعوا إلى الذي ذكره الألويسي في تفسير قوله تعالى : (يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِبُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) (2).
فقد أورد في تفسيره نص رسالة كتبت في بغداد لأحد أفاضل علماء بغداد من العامة بخصوص تغيير القضاء الأزلي ، قال : «وفيها : أنه ما من شيء إلا ويمكن تغييره وتبديله حتى القضاء الأزلي !! واستدلّ لذلك بأمور».. (3) .
ثم ذكر استدلالاً مطولة لا حاجة لنا بها .
ومن الجدير ذكره ، أن أبا الحسن الأشعري إمام الأشاعرة قد صرّح بأن حديث (العشرة المبشرة) مشروط بأن لا يتغيروا عما كانوا عليه في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يموتوا على الإيمان (4). ومن هنا كان عمر يقول: «لو نادى مناد : كل الناس في الجنة الا واحداً لظننت أني ذلك الواحد» (5)!! .

-
- (1) صحيح البخاري 4 : 208 - 209 كتاب الانبياء باب ما ذكر عن بني اسرائيل .
(2) الرد 13 : 39 .
(3) تفسير الألويسي المسمى بـ (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) 13 : 170 - 171 في تفسير الآية (39) من سورة الرد .

(149)

ونظير هذا ما نقله القرطبي عن مالك بن دينار أنه دعا لامرأة حاملٍ فقال : «اللهم إن كان في بطنها جارية فأبدلها غلاماً فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب» (1).
كان على هؤلاء المشنّعين أن يَغووا ما في عقيدتهم جيداً ويعرفوا رأي علمانهم في علم الله عزّ وجل ، ولو وقفوا عليه لاستحيوا من هذه المقالة الباطلة ؛ فإنّ في عقيدة الأشعرية أنّ التغيير في القضاء لا يوجب جهلاً ولا تغييراً في الذات الإلهية ، لأنّ التغيير عندهم إنّما هو في الإضافات ، وهم يرون أنّ صفة العلم إضافة مخصوصة وتعلّق بين العالم والمعلوم ، أو أنّها صفة حقيقية ذات إضافة .
وعلى الأول كما صرّح به الألويسي يتغير نفس العلم وعلى الثاني تتغير إضافته فقط . قال : وعلى التقديرين لا يلزم تغير في صفة موجودة بل في مفهوم اعتباري (2). ولهذا نجد في الرسالة التي نقل نصّها الألويسي كما أشرنا إليها سابقاً الاعتقاد المطلق بجواز تغيير وتبديل كل شيء في هذا الكون حتى ما كان منه مقدراً مكتوباً في الأزل!
وقد وقفت على تصريح للاستاذ الكبير حامد حفني داود المصري المعروف بما نصه : «والشيعة الإمامية براء مما فهمه الناس عن البداء إذ المتفق عليه عندهم ، وعند علماء العامة أنّ علم الله قديم منزّه عن التغيير والتبديل والتفكير الذي هو من صفات المخلوقات ، أما الذي يطرأ عليه التغيير والمحو بعد الإثبات فهو ما في اللوح المحفوظ بدليل قوله تعالى

(1) الجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي 9 : 329 - 330 . وكنز العمال 12 : 620 .
(2) روح المعاني ، للألويسي 13 : 171 .

(150)

(يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) (1).
ونظير هذا تماماً ما قاله محمّد عبد الكريم عتوم ، حتى لكأنك تشعر بنقله عن الدكتور حامد حفني داود مع تغيير طفيف (2).
أقول : هذا باطل ، لم يقل به أحد من الشيعة الإمامية قط ، نعم قالوا عن البداء ما قالوا كما عرفت ولكنهم لم يقولوا أنّ التغيير والتبديل يكون في علم الله المحفوظ ، فذلك العلم عندهم لا يجوز عليه التبديل ولا التغيير مطلقاً ، وهم متفقون على ذلك خلفاً عن سلف اقتداءً بأنمتهم عليهم السلام .
بل ذهبوا إلى أنّ ما يحصل فيه التغيير إنّما هو لوح المحو والإثبات الذي يمثل مظهراً من مظاهر علمه تعالى ، وقد أطلق عليه بعضهم اسم العلم الفعلي ، قال الشيخ السبحاني : «وأما علمه الفعلي ، فهو عبارة عن لوح المحو والإثبات ، فهو مظهر لعلم الله تعالى في مقام الفعل ، فإذا قيل: بدأ الله في علمه : فمرادهم البداء في هذا المظهر» (3).
وقد ناقشهم السبحاني مناقشات مطولة في ثلاثة من كتبه (4). وقد توسع فيها لاسيّما في كتابه (البداء في ضوء الكتاب والسنة) لإثبات أن التغيير والتبديل في بعض مراتب القضاء لا يستلزم منه تغيير العلم ، وقد سبقه إلى ذلك أكثر من أشرنا إلى مصادرهم ومراجعهم من علماء الشيعة .

-
- (1) نظرات في الكتب الخالدة : 19 . والآية من سورة الرعد 13 : 39 .
(2) النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية ، لمحمد عبدالكريم عتوم : 40 - 41 .
(3) الالهيات ، للسبحاني : 582 .
(4) الالهيات : 566 . ومفاهيم القرآن 6 : 295 و 330 و 332 . والبداء في ضوء الكتاب والسنة .
-

(151)

الفصل الثالث

لمحات عن تاريخ السنة النبوية الشريفة

(152)

(153)

نصيب السنة النبوية الشريفة عند العامة

أعني بعض هؤلاء الذين انتحلوا لقب (أهل السنة) ولم يشهد التاريخ أعداءً للسنة مثلهم !! وتراهم يرفعون أصواتهم بالذم والشتائم والتهريج حتى يخيل لك أنهم أهل السنة بحق ، فمثلهم كما قال القائل :

«رَمْتَنِي بِدَانِهَا وَأَنْسَلَّتْ» !!

وإليك بضعة أرقام وشواهد على عدائهم الصريح للسنة النبوية الشريفة ، وما تعرّضت له على أيديهم :

حسبنا كتاب الله :

إنَّ أوَّل بدعة منكرة فرقت بين الكتاب والسنة ، ورمت صاحب السنة صلى الله عليه وآله وسلم بالهجر !! كانت من نصيبهم وعلى يد عمر بن الخطاب حين كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قبيل وفاته : انتوني اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي فيمنع من ذلك عمر ويقول : «ما لهُ ؟ أهجر ؟! حسبنا كتاب الله» فجاء أصحابه فلطفوا من قولته هذه ، فقالوا : إنه قال : «لقد غلب عليه الوجع» ، ونقلوا بصحاحهم - بعد رواية هذه المصيبة - عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان يقول : «الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أن يكتب

(154)

لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغظهم» (1). ومع هذا فقد زينت لهم أنفسهم صنيع عمر ، فدافعوا عنه وتابعوه على كلمته ، رغم كل ما فيها ، ثم قالوا إنهم هم أهل السنة !! إن كلمة عمر هذه هي اللبنة الأولى ، بل الأساس الذي قامت عليه مذاهبهم.. فإذا كانوا من هنا قد ابتدأوا فإلى أين سينتهون ؟

حديث الأريكة :

تسنّم أبو بكر الخلافة ، فابتدأ بالمنع من التحدّث بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن الرجوع إلى السنة النبوية في أية قضية من القضايا ، فقال مانصّه: «إنكم تحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً ، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله ، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه» (2). فجعل اختلاف بعضهم ذريعة إلى المنع من الحديث خشية الرجوع إلى السنة ، وعاد إلى مقولة عمر الأولى «حسبنا كتاب الله» ! وهذا بعينه ما تنبأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحذّر منه ، إذ قال صلى الله عليه وآله وسلم : يوشك الرّجل متكناً على أريكته يُحدّث بحديث من حديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله عزّ وجلّ ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من

(1) صحيح البخاري 5 : 137 و 7 : 9 . وصحيح مسلم 5 : 76 . ومسند أحمد 1 : 323 و 324 و 336.

(2) تذكرة الحفاظ ، للذهبي 1 : 2 - 3 في ترجمة أبي بكر .

(155)

حرام حرّمناه !! ألا وإنّ ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله (1). أرايت هذه النبوءة الصادقة كيف تحققت مبكراً ؟

إتلاف الأحاديث :

ثم حاول أبو بكر أن يكتب الحديث فكتب عنده خمسمائة حديث، لكنه لم يصبح حتى أحرقها جميعاً (2)!!
ولنا ان تناقش أبا بكر على حرقه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما دمنا في عصر لم تكتم فيه الأفواه ،
فنقول : إن تصرفه بجمع خمسمائة حديث يكذب أقوالهم بأن المنع عن تدوين الاحاديث كان قد صدر من النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ، مع التذكير بان (الجمع) لا يعني سوى التدوين بقرينة (فأحرقها) ، وهذه شهادة منه بعدم
وجود النهي السابق عن التدوين ، وشهادة أخرى منه أيضاً بأنه أحرقها لا بذريعة النهي السابق عن تدوينها ، بل
بذريعة الخوف من عدم مطابقة تلك الاحاديث للواقع وخوفه من المشاركة في حمل أوزارها لنلا تكون مكذوبة بزعمه
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم !.
وهذا من العجائب والغرائب :
أما أولاً : فإن من كان مثله لا يحتاج إلى مثل هذه الطريقة في جمع

(1) سنن ابن ماجة 1 : 6 | 12 . وسنن الترمذي 5 : 37 | 2663 وقال : هذا حديث حسن صحيح ورواه من طريق آخر . وسنن أبي داود
4 : 200 | 4604 و 4605 باب لزوم السنّة . ومسند أحمد 6 : 8 . ومستدرک الحاكم 1 : 108 قال : وهو صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه ، ورواه من طريق آخر وقال : وجدنا للحديث شاهدين بإسنادين صحيحين . ومسند الشافعي : 390 و 430 . وكنز العمال 1 :
173 | 877 .
(2) تذكرة الحفاظ 1 : 5 . وكنز العمال 10 : 285 .

(156)

الاحاديث قطعاً ، إذ بإمكانه - وهو الرأس الحاكم - ان يوعز إلى كبار الصحابة وحفاظ السنّة منهم أن يجمعوا ما
لديهم من الحديث سواء الذي كتبوه أو حفظوه سماعاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم يوكل لهم فحوص
المجموع وتحري صدقه والتأكد من سلامته لو كان هناك حرص عليه ، لا أن يجمع الاحاديث عن فرد واحد لم
يسمّه !

وأما ثانياً : إنّه بالقياس إلى فترة إسلامه المبكر لا يحتاج إلى الوساطة في الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في جمع خمسمائة حديث ، إذ من غير المعقول أن لا تكون له مسموعات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بلا واسطة ، ولو في ضمن المقدار الذي جمعه ، وهذا يعني أنه أقدم على حرق بعض مسموعاته عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ، ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا إن ما أحرقه لم يسمعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم !
فالسؤال هنا لماذا لم يجمع ما سمعه بإذنه عن صاحب الوحي صلى الله عليه وآله وسلم فهل كان شارد الذهن في
العهد النبوي فلم يع ما يسمع ! أم انه خشي من تدوين السنّة اطلاق الاجيال على ما منعه عمر؟!
وأما ثالثاً : فإن أبا بكر صرح بلسانه بوثاقه من سمع تلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكيف شك
به بعد أن انتمنه ؟ ولم لم يقم بواجبه فيعرضها على الصحابة للتأكد من صدق من انتمنه فيمضها ، أو يعرف كذبه
فيؤديه؟ ألا يدل هذا الاغماض عن تهاون في الشرع ، ويكشف عن أسباب غير معلنة وراء حرق الاحاديث ؟
على أن هذا الموقف العجيب بالنسبة إلى السنّة المطهرة قد نبه من لا ينطق عن الهوى ، على كونه وشيك الوقوع
بعده كما تقدم في حديث الأريكة .

(157)

وأعجب من هذا أنهم رَووا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطرق عدّة تحذيره من الاكتفاء بالقرآن عن السنّة ، وتنديده باليهود والنصارى لأنّهم يقرؤون التوراة والانجيل فلا ينتفعون مما فيهما بشيء ؛ لأنّهم لم يتعلّقوا بحرفٍ مما جاءتهم به أنبياءهم (1).

موقف عمر من السنّة المطهّرة :

وجاء عمر ، فأكدّ المنع من الحديث وشدّد على الصحابة الذين يخرجون من المدينة إلى الأمصار ، يقول لهم : «إنكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل ، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جرّدوا القرآن وأقلّوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم» (2).
حتى أن كعب بن قرظة كان يسأل أهل الكوفة عن أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجيبهم ويقول لهم : نهانا عمر بن الخطاب (3).
ثم استشار الصحابة في كتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجمعه ، فأجمعوا على ذلك ، لكنّه جاء بعد ذلك فأمر كلّ من كتب شيئاً أن يحمه (4) !

-
- (1) تمام الحديث في سنن الترمذي 4 : 104 . ومسنّد أحمد 4 : 160 و 218 ، 5 : 266 ، 6 : 26 والخبر مشهور رواه من الصحابة : أبو الدرداء ، وزباد بن ليبيد الأنصاري ، وعوف بن مالك ، وأبو أمامة الباهلي .
(2) تذكرة الحفاظ 1 : 7 . ولاحظ طرق الحديث وألفاظه في سنن ابن ماجة 1 : 12 . وسنن الدارمي 1 : 85 . ومستدرک الحاكم 1 : 102 .
(3) مستدرک الحاكم 1 : 102 . وكنز العمال 9 : 447 .
(4) تقييد العلم ، للخطيب البغدادي : 53 .

(158)

ثم دعا بعد ذلك كل من عنده كتاب أو لوح كتب فيه حديثاً أن يأتيه به ، فظنّوا أنه يريد أن يوحّدها ، فلما اجتمعت عنده أحرّقها بالنار (1)!!
ثم حَبَس جماعة من كبار الصحابة في المدينة حتى مات ؛ لأنهم لم يلتزموا أمره في كتم الأحاديث كابن مسعود ، وأبي الدرداء (2)، وعبدالله ابن حذافة ، وعقبة بن عامر ، وأبي هريرة (3).
ولم يكن عمر بكلّ هذا بل حاول الدفاع عن فعله باتهام جميع الصحابة بالكذب في رواية الأحاديث حتى قام خطيباً فيهم يسمعون أقذع الكلام فقال مخاطباً لهم : «إنّ حديثكم هو شرّ الحديث ، وإنّ كلامكم هو شرّ الكلام ، من قام منكم فليقم بكتاب الله ، وإلا فليجلس» (4).
ومن عجائب عمر إنّه لم يمنع من الحديث فحسب ، بل منع فقهاء الصحابة من الإفتاء وحاول أن يجعل الفتوى من حق السلطة فقط . فعن ابن سيرين أنّ عمر قال لأبي موسى : «أما إنّه بلغني أنّك تفتي الناس ولست بأمرير ؟ قال : بلى .
قال : فولّ حارها من تولى قارها» (5).
وكلّ الذي تقدّم متفق عليه عند (العامة) لكنهم دافعوا عنه بدعوى

-
- (1) تقييد العلم ، للخطيب البغدادي : 53 .
(2) مستدرک الحاكم 1 : 110 وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .
(3) كنز العمال 10 : 291 | 29472 و 29479 .

(159)

كاذبة نسبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
إذ زعموا : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن كتابة الحديث !!
فكيف قام أبو بكر بكتابة الحديث إذن حتى جمع خمسمائة حديث ، ثم أحرقها ؟!
وكيف استشار عمر الصحابة في الكتابة فأجمعوا عليها ، وكتبوا ، ثم حرقها ؟!
وما معنى حديث الأريكة إذن ؟
ولماذا النهي من التشبه بأهل التوراة والانجيل ؟
أسئلة شتى ، ولكن بلا جواب !!
وغير هذا كثير مما يكشف لك تهافت دعاوهم وكن ما أتوا به لترميم مذهبهم !

موقف عثمان ومعاوية من السنة الشريفة :

وجاء دور عثمان ، فقام خطيباً وقال : « لا يحل لأحد يروي حديثاً لم يُسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر... » (1).
أما معاوية فله مع السنة شأن آخر ، قد مهّد له وساعده عليه هذا المنع الطويل من رواية الحديث وتدوينه.. فقام بدورين :
في الأول : منع من كل حديث إلا حديثاً ظهر في عهد أبي بكر وعمر

(1) مسند أحمد 1 : 363 . وكنز العمال 10 : 195 | 2949 عن ابن سعد وابن عساکر .

(160)

وعثمان (1) !!
أما الأحاديث التي ظهرت في عهد الإمام علي عليه السلام فهي ممنوعة ، لأن الإمام علياً وابن عباس وغيرهم قد حدثوا بالأحاديث التي كانت ممنوعة قبلهم .
وفي الثاني : دعا الناس إلى وضع الأحاديث زوراً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة الذين لهم خصومة ما مع الإمام علي عليه السلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ! حتى كثرت في ذلك الأحاديث ونقلها الخطباء على المنابر وعلمها الأبناء أبناءهم ، وحتى ظن كثير من أهل الصدق والعبادة أنها حق فحدثوا بها ، ولو علموا أنها باطلة لما حدثوا بها .
وهو في أثناء ذلك وبعده كان قد وظف جنده وشرطته بمطاردة كل من يروي حديثاً في فضل الإمام علي وأهل البيت عليهم السلام ، وأن لا يقبلوا لهم شهادة ، ويكذبونهم ويرمونهم بالابتداع في الدين !
فصار عندهم كل من يروي أحاديث الإمام علي وأهل البيت أو أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُعدُّ كذاباً منكر الحديث ! لأن أحاديثه لا تنسجم مع الأحاديث التي أذاعها أنصار الخلافة الأموية حتى صارت مشتهرة (2) !

(1) صحيح مسلم 2 : 718 كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة . والكامل ، لابن عدي 1 : 33 . ومسند أحمد 4 : 99 . وتذكرة الحفاظ 1 : 7 . وتاريخ دمشق ، لابن عساكر 3 : 160 . وتدوين السنّة الشريفة ، للسيد الجلاي : 474 .
(2) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 11 : 44 - 46 و 4 : 63 . والنصائح الكافية لمن يتولّى معاوية ، لمحمد بن عقيل : 97 - 99 .

(161)

إدراك العامّة فداحة المواقف السابقة :

أدرك بعض علماء العامّة بعد نهاية القرن الأوّل فداحة الخطورة الناجمة عن منع تدوين الحديث بشكل رسمي فاستغلوا أمر عمر بن عبدالعزيز بجمع الحديث وتدوينه ، ولكن بعد أن أصابه ما أصابه وداخله ما داخله ، فأنطلق هؤلاء وعلى رأسهم الزهري وهو من ألصق الناس بقصور الأمويين - يدونون ما في جعب أصحابهم من تلك الموضوعات والمزورات وكثير منهم يظنّ أنّها الحقّ ، وأسقطوا ما خالفها ؛ لأنه من حديث (الشيعة) الذين لم يطاوعوا بني أمية عقيدياً ولا سياسياً .
على أن عمر بن عبدالعزيز الذي كان عهده بداية الانفتاح على التدوين عند (العامّة) لم يأمر بأخذ السنّة عن أهلها بل كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن يكتب إليه بما ثبت عنده من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عمر (1) ثب . ولا يخفى عليك ان حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما هو عند أهله الذين اجتباهم الله وطهرهم ، ولهم من الفضائل في صحاح القوم ما لا يحصى ، وليس عند غيرهم من الحديث حتى يطلب سوى أضغاث من الحق والباطل ، ولو أحبّ ابن عبدالعزيز الحق فعلاً لطلبه من أهله لامن وقف موقف الخصم اللدود من السنّة النبوية المطهّرة ، فهو لم يعرف الحق لأنه تجاهل أهله ، لكنه على كلّ حال فسح المجال أمام رواة الحديث بعد أن أدرك تحقق أغراض المنع بأوضح صورة من ابتعاد الناس عن سنّة أهل البيت عليهم السلام ، وتعلقهم بالسنّة العمرية التي انتدب الناس لتدوينها تحت ستار حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم !!

(1) سنن الدارمي 1 : 126 .

(162)

ومن هنا تجمّعت دواوين الحديث لديهم ، الصحاح والسنن والمسانيد ، فاختلط بالصحیح كذب وباطل كثير ، ابتلوا به إثر تلك السياسة الظالمة الجاهلة الجائرة التي صورت لهم الحقّ باطلاً والباطل حقاً!

مخالفتهم للسنّة العملية :

أما في السنّة العملية ، فلقد خالفها أئمة العامّة كثيراً ، عامدين ، وعن علم ، كما فعل عمر بحدف «حيّ على خير العمل» من الأذان ، وكما فعل عثمان بترك التقصير في الصلاة في موسم الحجّ ، وفي زيادة الأذان يوم الجمعة ، وغسل القدمين في الوضوء بدل المسح ، وغيرها كثير ، وكما عمد إليه معاوية من تعدّد تبديل السنن خلافاً للإمام عليّ عليه السلام فنقص التكبير في الصلاة ، ومنع التلبية في الحجّ ، ورسخ ما ابتدعه المتقدّمون ، وجاء أنصاره

فوضعوا في ذلك أحاديث كثيرة تدعيماً لما أشاعوه .
فمما حفظته مصادرهم الموثقة : أنّ الحجاج السفاك قام خطيباً يعلم الناس الوضوء ! فأمرهم بغسل القدمين ثلاثاً
وشدّد على ذلك ، حتى قام أنس بن مالك ، الصحابي خادم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقال : صدق الله ،
وكذب الحجاج ! قال الله : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) (1).
وهكذا خلطوا السنّة العملية بالباطل والبدع كما صنعوا بالسنّة القولية

(1) المائدة 5 : 6 . وتكذيب أنس للحجاج في مسألة الوضوء في تفسير الطبري 10 : 58 | 11475 و 11476 و 11477 . وأحكام
القرآن ، لابن العربي 2 : 577 . والناسخ والمنسوخ ، لابن العربي 2 : 198 . والمحرم الوجيز ، لابن عطية الاندلسي 5 : 48 . وتفسير
الرازي 11 : 161 . والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي المالكي 6 : 92 . وتفسير ابن كثير 2 : 27 قال : (اسناده صحيح) . والدر المنثور
3 : 28 أورده عن سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم .

(163)

الشريفة !

نتيجة منع الحديث :

ولما كان في ما جمعه من السنن نقصاً وتشويهاً وتهافتاً حتى اشتهر عن أبي حنيفة النعمان رأس المذهب الحنفي
أنه كان يترك السنن وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويعمل برأيه وقياسه (1) مع وجود الحكم الشرعي
الذي نطقت به السنّة الشريفة المحفوظة عند أهل البيت عليهم السلام عدل القرآن الكريم ، كما اضطرّ غالب
فقهائهم أيضاً إلى الرأي ، والقياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، وسدّ الذرائع فأدخلوا هذه العناصر
كمصادر جديدة للتشريع ، وسموها (أصول الفقه) ومن تتبع جذور تلك الأصول نجدها قد أسهمت وبشكل مباشر
في هدم السنّة ومحاولة إمامتها؛ ذلك لأن مانعي تدوين الحديث قد منحوا أنفسهم صلاحية واسعة جداً في ميادين
الاجتهاد في مقابل نصوص الشريعة الإسلامية ، فقاوسوا الأمور بأشباهاها واستحسنوا أموراً أخرى بأدواقهم ، مما
أدى ذلك إلى تعرّضهم المستمر في بداية الأمر إلى انتقادات الصحابة الآخرين وإثبات أنّ تلك الاجتهادات إنّما هي
بدع في الدين لمخالفتها الواضحة لأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان التراجع عما اجتهدوا به
حليفهم ، مما حملهم على اتخاذ الإجراءات الحاسمة لوقف حالة الاعتراض والتذمر عند رؤوس الصحابة ، وذلك
بحسم مادتها واقتلاع مصدرها وهو الحديث الشريف ؛ لكي يسلم بذلك قياس زيد واستحسان عمر .
نعم كان من المناسب جداً لبقاء تلك الاجتهادات - بل التصرفات التي

(1) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي 13 : 412 وما بعدها .

(164)

لم توزن بميزان الشرع الحنيف ، وقد بيّنا بعضها في المقدمة - بلا معارضة من أحد أن تقوم السلطة بمنع تدوين السنّة وروايتها ، وتبرير هذا المنع تارةً بحفظ القرآن الكريم وأخرى بعدم إهماله ونحو هذا من المبررات الواهية ؛ لأن التراجع عن الرأي - كلّما بان الخطأ فيه - يشكّل إدانة قوية لهم في احتلال غير مواقعهم ، فلا محيص إذن من مخاطبة الصحابة «إنّ حديثكم شرّ الحديث» !! فضلاً عن الخوف من تفشي الواقع في نشر الحديث المنطوي على حق أهل البيت عليهم السلام المعتصب ، ذلك الواقع الذي لاتستسيغه السلطة قطعاً ، فكان لا بدّ لها من منع الحديث رواية وتدويناً لكي لا يكون بيد الصحابة أدنى سلاح حديثي يلوّح به في وجه السلطة اعتراضاً على نمط سياستها ومنهج فقهاها .

وبهذا يعلم أنّ أصول فقهم إنّما نمت على محاولات هدم السنّة وإماتتها في مهدها ، ومع هذا فإنّك ترى إلى اليوم من يتشدقون بأنهم متقدّمون على غيرهم في تأسيس علم الأصول ! فتنبه إلى ذلك ، واعرف الحق تعرف أهله . يتضح مما عرضناه وناقشناه في الفصول المتقدمة مدى عدم الموضوعية والانصاف فيما أثاره القوم وسقوط مدعياتهم وتأويلاتهم الفاسدة ، ونترك للقارئ المنصف أن ينظر في المعالجات العلمية الموضوعية بكلّ ما أثير من إشكالات واقتراءات على التشيع وما قدمناه من إجابات وحجج أسقطت دعاوى الخصوم وأبانت تهاافتهم سواء على مستوى الفكر أو العقيدة .

(والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم)

والحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة

على محمّد وآله الطاهرين